معهد التخطيط القومي

رسالة ماجستير في

إمكانيات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية في مصر

Possibilities of Reducing Imports of Basic Food Commodities in Egypt

إعداد

محمد حسن أمين محمد

إشراف

الأستاذ الدكتور/ سعد طه سعد علام

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ

المستشار بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

٢٠١٧

معهد التخطيط القومي

رسالة ماجستير في

إمكانيات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية في مصر

إعداد

محمد حسن أمين محمد

إشراف

الأستاذ الدكتور/ سعد طه سعد علام

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ

المستشار بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

٢٠١٧

معهد التخطيط القومي

إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية

امكانيات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية في مصر
Possibilities of Reducing Imports of Basic Food Commodities in Egypt

اعداد

محمد حسن أمين محمد

إجازة الرسالة من قبل لجنة التحكيم:

لجنة التحكيم

١. **الاستاذ الدكتور سعد طه علام (مشرفاً ورئيساً) التوقيع.....**

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ –معهد التخطيط القومي

٢. **الاستاذ الدكتور بركات احمد الفرا (محكماً وعضواً) التوقيع.....**

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ –معهد التخطيط القومي

٣. **الاستاذ الدكتور وحيد علي مجاهد (محكماً وعضواً) التوقيع.....**

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ –كلية الزراعة–جامعة عين شمس

أُجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٧

موافقة لجنة الدراسات العليا
/ / ٢٠١٧

موافقة إدارة المعهد
/ / ٢٠١٧

شكر وتقدير

(الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا نهتدى لولا أن هدانا الله)

يتقدم الباحث بكل الحب والعرفان والامتنان بالشكر إلى أستاذي ووالدي الروحي الأستاذ الدكتور/ سعد طه علام أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ والمستشار بمركز التخطيط والتنمية الزراعية بمعهد التخطيط القومي والمشرف على هذا البحث على توجيهاته الصادقة ورعايته لهذا البحث، وعلى تضحياته بالمجهود والوقت لإنجاز هذا البحث وإثرائه علميا، وتذليله لكافة العقبات والصعاب التي واجهت الباحث خلال مراحل الدراسة والإعداد لتلك الرسالة، فلا يسع الباحث سوى تسجيل تحية الإعزاز والتقدير للجهد المخلص من سيادته.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ بركات احمد الفرا أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ والمستشار بمركز التخطيط والتنمية الزراعية بمعهد التخطيط القومي لما قدمه للباحث من عون ومساندة وتوجيهات صادقة للباحث، وتضحياته بالوقت والجهد لإنجاز هذا البحث.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ وحيد علي مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ بكلية الزراعة جامعة عين شمس على توجيهاته وتعاونه الصادق مع الباحث وتضحياته بالجهد والوقت لإنجاز هذا البحث.

وأخيرا يتقدم الباحث بخالص شكره وتقديره لزملائه في دفعة ماجستير التخطيط والتنمية، ولسائر العاملين بقطاع التعليم والتدريب بالمعهد، ولفريق العمل بمكتبة المعهد، والذين كانوا خير عون للباحث في انجاز مهمته العلمية، وأختم بتقديم أسمي كلمات الشكر والتقدير والعرفان لزوجتي والتي تحملت كثيرا لأتمكن من انجاز هذا العمل.

ملخص الرسالة

يعتبر الاعتماد على الذات في إنتاج السلع الغذائية الأساسية من الأهداف الأساسية التي تسعى أي دولة للوصول اليه. لأن الاعتماد على الاستيراد بدلاً من إنتاج هذه السلع يترتب عليه نتائج محفوفة بالمخاطر في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية التي تعتري هذه الدول أو موجات التغير في المناخ التي تؤثر على صادرات تلك الدول أو على سياستها الزراعية، وعلى هذا تهدف الدراسة إلي تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية لما لها من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث تتعدد وتتشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي تدفع نحو التزايد المستمر للواردات من السلع الغذائية الأساسية وكيفية التأثير على تلك العوامل والتعامل معها على النحو الذي يقلل من تفاقم تلك الواردات.

استهدفت الدراسة التعرف على القيود والمحددات التي تعترض تقليل الواردات، وسبل العلاج المقترحة للتغلب على زيادة الواردات من السلع الغذائية الزراعية الأساسية بالإضافة إلى التعرف على الوضع الإنتاجي والاستهلاكي للسلع الغذائية الأساسية وأهم الدول المنتجة لها.

هذا وقد اعتمدت الدراسة على استخدام البيانات الإحصائية المنشورة والغير منشورة التي تصدرها الأجهزة الحكومية من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وموقع منظمة الأغذية والزراعة على شبكة الانترنت.

استخدمت الدراسة بعض أساليب التحليل الوصفي والتحليل الكمي للبيانات لتحقيق هدف الدراسة

وتحقيقاً لتلك الأهداف قُسّمت الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول الاستعراض المرجعي واتجاهات أهم السلع الغذائية الأساسية، واحتوى على

مبحثين، المبحث الأول: وتناول الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة المتعلقة بسلع الدراسة وأهم النتائج التي تم التوصل اليها، أما المبحث الثاني: فقد استعرض اتجاهات السلع الغذائية الأساسية.

أما الفصل الثاني فقد تناول التركز الجغرافي للسلع الغذائية الأساسية من خلال مبحثين المبحث الأول: وتناول بعض مؤشرات العامة للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية، أما المبحث الثاني فقد تناول هيكل أسواق الاستيراد لمصر من السلع الغذائية الأساسية

أما الفصل الثالث: فقد تناول معوقات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية وذلك من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول: تناول العوامل الاجتماعية المؤثرة على تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية

والمبحث الثاني المتعلق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة على التقليل من واردات السلع الغذائية الأساسية، وأخيرا المبحث الثالث: المتعلق بالعوامل الطبيعية المؤثرة على تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية.

أخيرا الفصل الرابع: المتعلق بالمسارات الممكنة لتقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية وذلك من خلال أربعة مباحث، المبحث الأول: يتناول إعادة هيكلة القطاع الزراعي، المبحث الثاني يتناول إعادة تأهيل الصناعات المرتبطة بالسلع الغذائية الأساسية والعمل على زيادة الاستثمارات لقطاع الزراعة، والمبحث الثالث: يتناول التنظيم الفعال لدوائر العلاقات الإقليمية والدولية، المبحث الرابع: يتناول الأمن الغذائي الأسرى للفقراء وصغار المزارعين.

ثم توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعامل في أسواق الذرة الشامية والسكر يبدو احتمال كبير لمواجهة مصر لمخاطر التعامل في الأسواق الدولية في تدبير الاحتياجات من الكمية أو ارتفاع السعر بسب تركز النسبة الأكبر من واردات مصر في دولة واحدة (أمريكا في حالة الذرة الشامية بنسبة تركز ٦٧%، البرازيل بالنسبة للسكر بنسبة تركز ٨٥%)، عكس التعامل في أسواق القمح ذو

مخاطر قليلة بسبب وجود عدد كبير من الدول المصدرة للقمح مع انخفاض نسبة تركز واردات مصر من الدول المستوردة، ومن ثَمّ إمكانية تدبير احتياجات الكمية من هذه الدول أكثر احتماليه، كما تبدو احتمالات التعرض لمخاطر في التعامل في الأسواق الدولية للزيوت من الكمية أو ارتفاع السعر كبيرة بسبب تركز النسبة الاكبر من واردات مصر في دولة واحدة، ولكن بالنظر إلى الأسواق الدولية للزيوت باعتبارها بدائل لبعضها البعض فإن ذلك يضعف من احتمالات مواجهة مصر لمخاطر التعامل في الأسواق الدولية لزيوت الطعام.

أوضحت نتائج الدراسة أن حصر السياسة الحكومية في دعم أسعار بعض السلع وترك السلع البديلة بأسعار مرتفعة إلى حصر النمط الاستهلاكي في هذه السلع دون النظر إلى البدائل، بالإضافة إلى ضرورة الابقاء على بعض شركات الزيوت والسكر والمطاحن تابعة للقطاع العام حتى تدخل في منافسة مع القطاع الخاص مع الحرص على وضع أسس سليمة لإدارة مثل هذه الشركات، واستخدام الحافز لتحسين الجودة.

أظهرت النتائج إحجام القطاع الخاص عن الدخول في الاستثمار الزراعي وانخفاض نسب مشاركته في الاستثمارات الزراعية، وعدم معادلة ذلك من القطاع العام في تعويض انخفاض تلك الاستثمارات، بالإضافة إلى أن تغير المناخ هو أحد التحديات التي تفوق قدرات أي دولة للتعامل معها بمفردها لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري مما يوجب على الدولة أن تتخذ إجراءات صارمة على الصعيدين العالمي والوطني لمواجهة نقص الانتاجية وما يصاحبها من مشكلات في توفر الغذاء في ظل ارتفاع معدلات الزيادة السكانية التي ستؤدى في النهاية إلى ظهور نسب الاكتفاء الذاتي أقل بكثير من النسب التأشيرية.

مســـتخلص

محمد حسن أمين محمد–إمكانيات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية–رسالة ماجستير غير منشورة–معهد التخطيط القومي–٢٠١٧.

تُعّد مشكلة تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية لما لها من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث تتعدد وتتشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي تدفع نحو التزايد المستمر للواردات من السلع الغذائية الأساسية، وكيفية التأثير على تلك العوامل والتعامل معها على النحو الذي يقلل من تفاقم تلك الواردات، ولذلك استهدفت الدراسة التعرف على القيود والمحددات التي تعترض تقليل الواردات، وسبل العلاج المقترحة للتغلب على زيادة الواردات من السلع الغذائية الزراعية الأساسية، بالإضافة إلي التعرف على الوضع الإنتاجي والاستهلاكي للسلع الغذائية الأساسية وأهم الدول المنتجة لها.

وقد اشتملت الدراسة أربعة فصول، تناول الأول منها علاوة على المقدمة التي تضم أهمية الدراسة، والمشكلة، والهدف، ومصادر البيانات، بالإضافة إلى الطريقة البحثية، وقد تناول الإطار النظري والاستعراض المرجعي للدراسات التي تعرضت للتعرف والتحكم في السلع الغذائية الأساسية، ثم تناول اتجاهات أهم السلع الغذائية الأساسية.

الفصل الثاني: فقد تناول التركز الجغرافي للسلع الغذائية الأساسية وذلك في مبحثين، أولهما بعض المؤشرات العامة للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية، والمبحث الثاني تناول هيكل أسواق الاستيراد لمصر من السلع الغذائية الأساسية.

تناول الفصل الثالث دراسة معوقات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية وذلك في ثلاثة مباحث، الأول منها تناول العوامل الاجتماعية التي

تؤثر على تقليل السلع الغذائية الأساسية، والثاني تناول تأثير العوامل الاقتصادية على التقليل من السلع الغذائية الأساسية، والثالث تناول تأثير العوامل الطبيعية على التقليل من السلع الغذائية الأساسية.

اما الفصل الرابع المسارات الممكنة لتقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية من خلال أربعة مباحث، أولهما الأمن الغذائي الأسرى للفقراء وصغار المزارعين، والثاني تناول إعادة تأهيل قطاع الزراعة، والثالث تناول إعادة تأهيل الصناعات الغذائية المرتبطة بالسلع الغذائية الأساسية وزيادة الاستثمارات الزراعية، والرابع تناول توسيع أسواق الاستيراد من السلع الغذائية الأساسية والدخول في كيانات اقتصادية كبيرة.

تضمنت الدراسة الملخص باللغتين العربية والإنجليزية، والنتائج، والتوصيات، والمراجع والملاحق.

ومن توصيات الدراسة:

تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية من خلال محورين اساسيين أولهما المحور الداخلي ويختص بترتيب البيت المصري من الداخل عن طريق اعادة تأهيل وتحديث الصناعة والزراعة في مجال السلع الغذائية الأساسية وتنمية القدرات البحثية والعلمية للارتقاء بالإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي الاسرى للفقراء وصغار المزارعين والمحور الخارجي من خلال التنظيم الفعال لدوائر العلاقات الاقليمية والدولية.

وتم الارتكاز على بعض النقاط لتحقيق تلك المحاور منها:

١) إعادة تأهيل دور الجمعيات التعاونية من خلال تنشيط دور جمعيات الإصلاح الزراعي من خلال عدة أدوار أولها: التسويق التعاوني، وسوف يساعد تطبيق الحيازة الإلكترونية (بطاقة حيازة وخدمات زراعية مطورة) من خلال ارتباط الفلاح بالجمعية، في تفعيل الدور الذى كفله قانون التعاون

الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ في إعداد الدورة الزراعية الملائمة، سواء كانت دورة ثلاثية أو ثنائية، وتلبية احتياجات السّكان، مع الاهتمام بالزراعة التعاقدية، حيث تخدم الزراعة التعاقدية نوعية المحصول المستهدف، وكذلك الفئات المستهدفة من المنتجين الزراعيين، وأخيرا إعطاء دور للتعاونيات في بذل الجهود للترويج والمشاركة في التأمين الزرعي عن طريق القيام بدور الوسيط بين شركات التأمين وأصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق تجميعها في وحدات أكبر وإنجاز وثائق تأمين جماعية، هو وسيلة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جرّاء الكوارث.

٢) تشجيع الاهتمام بتغيير تفضيلات المستهلكين إلى السلع الغذائية البديلة للسلع الأساسية مع دعم السلع البديلة عند استهلاكها حتى لا ينحصر نمط الغذاء في سلع معينة.

٣) تقليل معدلات النمو السكاني عن طريق استخدام الحوافز الايجابية والسلبية في المجال الإنجابي، حيث تركز الحوافز الإيجابية على حصول الأسرة ذات الطفل الواحد على إعفاء من المصروفات الدراسية في مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادي.

مفتاح الكلمات

١-الأمن الغذائي ٢- الاكتفاء الذاتي

٣-الفجوة الغذائية ٤- النمط الغذائي

٤-السياسة الزراعية ٥- السلع الأساسية

٦-المقنن المائي ٧- المساحة المحصولية

٨-المساحة المنزرعة ٩- فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلي

١٠- فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلي

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة.....	١
مشكلة الدراسة.....	٢
اهداف الدراسة.....	٢
أسئلة الدراسة.....	٢
منهجية الدراسة.....	٣
حدود الدراسة.....	٣
مفاهيم الأساسية للدراسة.....	٤
الفصل الأول: الاستعراض المرجعي واتجاهات أهم السلع الغذائية في هيكل الواردات الزراعية	٧-٤١
االمبحث الأول: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات والبحوث السابقة:	٨
أهم نتائج الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات والبحوث السابقة	١٥
المبحث الثاني: دراسة اتجاهات أهم السلع الغذائية في هيكل الواردات الزراعية:	١٨
أولا: مفهوم السلع الغذائية الأساسية.....	١٨
ثانيا: دراسة اتجاهات أهم السلع في هيكل الواردات الزراعية:	٢٢
١) القمح	٢٢
٢) الذرة الشامية	٢٨
٣) السكر	٣٣
٤) الزيوت النباتية	٣٨
الفصل الثاني: التركز الجغرافي للواردات من السلع الغذائية الأساسية	٤٤-٦٢
المبحث الأول: بعض المؤشرات العامة للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية:	٤٤
أولا: الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية.....	٤٤
ثانيا: بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية.....	٤٨
المبحث الثاني: هيكل أسواق الاستيراد لمصر من السلع الغذائية الأساسية:	٥٠
أولا: هيكل أسواق استيراد القمح الي مصر (متوسطات فترة الدراسة)	٥٠
ثانيا: هيكل أسواق استيراد الذرة الشامية الى مصر (متوسطات فترة الدراسة)	٥٢

ثالثا: هيكل أسواق استيراد السكر الي مصر (متوسطات فترة الدراسة)	٥٤
رابعا: هيكل أسواق الزيوت النباتية الي مصر (متوسطات فترة الدراسة)	٥٦
١) هيكل أسواق استيراد زيت النخيل إلى مصر (متوسطات الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢):	٥٦
٢) هيكل أسواق استيراد زيت عباد الشمس الي مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢):	٥٨
٣) هيكل اسواق استيراد زيت فول الصويا إلى مصر (متوسطات الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢):	٥٩
خامساً: إجمالي درجة المخاطر المحتملة التي يتوقع أن تواجه السوق المصرية من السلع الغذائية الأساسية	٦١
الفصل الثالث: معوقات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية	٦٤-٩٥
المبحث الأول: تأثير العوامل الاجتماعية على تقليل واردات السلع الغذائية الأساسية:	**٦٤**
أولا: زيادة نسب الفقر.....	٦٤
ثانياً: نمط الاستهلاك الغذائي.....	٦٧
ثالثاً: معدل نمو السكان.....	٦٩
ثالثا: تفتت الحيازة الزراعية.....	٧٢
المبحث الثاني: تأثير العوامل الاقتصادية على تقليل واردات السلع الغذائية الأساسية:	**٧٤**
أولاً: سياسة الدعم العيني.....	٧٤
ثانياً: انخفاض حجم الاستثمار الموجة إلى قطاع الزراعة.....	٧٩
ثالثاً: ضعف كفاءة الأسواق الزراعية.....	٨١
رابعاً: احتكار بعض التجار للسلع الأساسية وظهور الازمات المفتعلة.....	٨٤
خامساً: الطاقات العاطلة في الصناعات القائمة على تجهيز وتصنيع السلع الغذائية.....	٨٤
سادساً: الاتفاقيات التجارية الدولية.....	٨٦
المبحث الثالث: تأثير العوامل الطبيعية على تقليل واردات السلع الغذائية الأساسية:	**٨٨**
أولاً: التراجع النسبي للجدارة الإنتاجية للأراضي الزراعية.....	٨٨
ثانياً: محدودية الموارد المائية وارتفاع نسبة الفاقد منها	٨٩
ثالثا: التغيرات المناخية.....	٩٣
الفصل الرابع: المسارات الممكنة لتقليل الواردات من السلع الغذائية الزراعية الأساسية	٩٧-١٦٩
المبحث الأول: إعادة تأهيل قطاع الزراعة.....	**٩٧**
أولا: التركيب المحصولى السائد خلال فترة الدراسة	٩٨

ثانياً: التوسع الأفقي من خلال إعادة تخصيص استخدامات الأرض.....	١٠٣
ثالثاً: البدائل المتعلقة بالتوسع الرأسي لزيادة الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية.....	١٠٧
١-تفعيل دور الخدمات الزراعية المساندة (جهاز الارشاد الزراعي)	١٠٧
٢-البدائل الممكنة للحفاظ والارتقاء بنسبة الاكتفاء الذاتي للقمح.....	١٠٩
٣-البدائل الممكنة للحفاظ والارتقاء بنسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية.....	١١١
٤-تكثيف استخدام تكنولوجيا الإنتاج الزراعي.....	١١٣
رابعاً: تقليل الفاقد من الموارد الزراعية والسلع الغذائية الأساسية	١١٥
١-الأراضي.....	١١٥
٢-تقنين تصريفات المياه والتحكم فيها نسبيا.....	١١٦
٣-زيادة كفاءة السياسة التسويقية للسلع الغذائية الأساسية لتقليل الفاقد	١١٨
المبحث الثاني: إعادة تأهيل الصناعة المرتبطة بالسلع الغذائية الأساسية والعمل علي زيادة الاستثمارات الزراعية:	**١٢٦**
أولاً: تطوير سياسات الاستثمار والتمويل الزراعي.....	١٢٦
ثانياً: تبنى استراتيجية نظام المزارع البيئية المتكاملة المتعددة الأدوار	١٢٨
ثالثاً: ضرورة الإبقاء على بعض شركات الزيوت والسكر والمطاحن في يد القطاع العام...	١٢٩
رابعاً: تنشيط دور الهيئة العامة للسلع التموينية.....	١٢٩
المبحث الثالث: المحور الثاني والخاص بالتنظيم الفعال لدوائر العلاقات الاقليمية والدولية:	**١٣١**
أولا: في مجال مواجهة تحديات التغيرات المناخية.....	١٣١
ثانياً: الحد من الآثار السلبية لهذه لاتفاقية الجات.....	١٣١
ثالثاً: توسيع أسواق الإستيراد من السلع الغذائية الأساسية والدخول في كيانات اقتصادية	١٣٢
١-المشروعات العربية المشتركة (تكامل زراعي بين مصر ودولتي السودان)	١٣٣
٢-تنمية القدرات الإنتاجية الزراعية في دول حوض النيل الزراعي.....	١٣٦
٣-مجموعة دول الخمس عشر	١٣٧
المبحث الرابع: الأمن الغذائي الاسرى للفقراء وصغار المزارعين:	**١٣٩**
اولاً: الأمن الغذائي الاسرى لصغار المزارعين.....	١٣٩
١-دعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.....	١٣٩

٢-كفاءة إدارة المخزون من السلع الغذائية الأساسية.....	١٤٣
٣-الاهتمام بنظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمات غذائية.....	١٤٥
٤-تطبيق نظام التأمين الزراعي.....	١٤٨
٥-تنظيم الدورة الزراعية وإمكانية زيادة الإنتاجية.....	١٥١
ثانياً: الأمن الغذائي الاسري للفقراء.....	١٥٣
١-مجابهة الفقر في القطاع الزراعي.....	١٥٤
٢-إعادة هيكلة نظام الدعم.....	١٥٦
٣-زيادة جهود السيطرة على معدلات النمو السكاني.....	١٥٨
٤-تشجيع تغيير تفضيلات المستهلكين إلى السلع الغذائية البديلة للسلع الأساسية....	١٦١
٥-الحماية من محتكري السلع الغذائية الأساسية.....	١٦٣
نتائج الدراسة.....	**١٦٥**
توصيات الدراسة.....	**١٦٨**
مراجع الدراسة.....	**١٧٠**
جداول الملاحق	**١٧٩**

قائمة الجداول

جدول (١)	ترتيب كميات الواردة في هيكل الواردات الزراعية وفقاً للكمية	٢٠
جدول(٢)	معادلات الاتجاه العام لكميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ومتوسط نصيب الفرد من القمح	٢٤
جدول(٣)	معادلات الاتجاه العام لكميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ومتوسط نصيب الفرد من الذرة الشامية	٢٩
جدول (٤)	معادلات الاتجاه العام لكميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ومتوسط نصيب الفرد من السكر	٣٤
جدول (٥)	معادلات الاتجاه العام لكميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ومتوسط نصيب الفرد للزيوت النباتية	٣٩
جدول (٦)	بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية في فترة (٢٠٠١/٢٠١١)	٤٦
جدول(٧)	هيكل أسواق استيراد القمح إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)	٥١
جدول(٨)	هيكل أسواق استيراد الذرة الشامية الى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)	٥٣
جدول(٩)	هيكل أسواق استيراد السكر الى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)	٥٥
جدول(١٠)	هيكل أسواق استيراد زيت النخيل الى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)	٥٧
جدول(١١)	هيكل أسواق استيراد زيت عباد الشمس الى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)	٥٩
جدول(١٢)	هيكل أسواق استيراد زيت فول الصويا الى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١ -٢٠١٢)	٦٠
جدول (١٣)	تجميع نسب مخاطر هيكل الأسواق في الكميات للسلع الغذائية الرئيسية	٦٢

جدول(١٤)	نسب الفقر والفقر المدقع في تقارير التنمية البشرية	٦٦
جدول (١٥)	معادلات الاتجاه العام للسكان ومعادلات انحدار السكان مع الواردات من السلع الغذائية الأساسية	٧١
جدول (١٦)	توزيع الملكية الزراعية في جمهورية مصر العربية	٧٣
جدول (١٧)	معادلات الاتجاه العام للدعم ومعادلات انحدار الدعم مع الواردات من السلع الغذائية الأساسية	٧٧
جدول (١٨)	تطور كميات مياه الري المستخدمة للمحاصيل الزراعية لكل من الحقل وافمام الترع وعند اسوان عن الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)	٩٢
جدول (١٩)	تطور المساحة المنزرعة من المحاصيل الغذائية الرئيسية في الفترة من ٢٠٠٨إلى ٢٠١٢ (مليون فدان)	٩٨
جدول (٢٠)	تطور المساحة المحصولية موزعة حسب العروات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢	٩٩
جدول(٢١)	تطور مساحة المحاصيل الشتوية طبقا للأصناف من٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ (مليون فدان)	١٠٠
جدول(٢٢)	تطور مساحة المحاصيل الصيفية طبقا للأصناف من٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ (مليون فدان)	١٠٢
جدول (٢٣)	البدائل الممكنة للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح	١١٠
جدول (٢٤)	البدائل الممكنة للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي للذرة الشامية	١١٢
جدول (٢٥)	توقعات الإنتاج والاستهلاك من القمح والذرة الشامية والسكر	١٤٦
جدول (٢٦)	التركيب العمري للسكان لعام ٢٠١٢	١٦٠

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
شكل رقم (١)	تطور الإنتاج والاستهلاك من القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)	٢٥
شكل رقم (٢)	الأتجاة العام للواردات من القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)	٢٦
شكل رقم (٣)	تطور الإنتاج والاستهلاك من الذرة الشامية خلال فترة الدراسة(٢٠٠١-٢٠١٢)	٣٠
شكل رقم (٤)	الأتجاة العام للواردات من الذرة الشامية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)	٣١
شكل رقم (٥)	تطور الإنتاج والاستهلاك من السكر خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)	٣٥
شكل رقم (٦)	الأتجاة العام للواردات من السكر خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)	٣٦
شكل رقم (٧)	تطور الإنتاج والاستهلاك من الزيوت النباتية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)	٤٠
شكل رقم (٨)	الأتجاة العام للواردات من الزيوت النباتية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)	٤١

أولاً: مقدمـــة

يقع موضوع الأمن الغذائي في القلب من قضية التنمية الزراعية في مصر، حيث تزداد أهمية الأمن الغذائي في ظل التزايد المطرد في العجز الغذائي، إذ أن مصر دولة مستوردة للغذاء على الرغم من الزيادات المحققة في الإنتاج من غالبية بعض الحاصلات الزراعية.

ولا تعتبر قضية الغذاء مشكلة اليوم بل امتدت لقرون طويلة، فقد نبّه الاقتصادي الإنجليزي توماس مالتس عام ١٧٩٨[١] إلى الاختلال المتوقع بين الزيادات في السكان وعرض الموارد الغذائية، وعلى الرغم من كل هذه التحذيرات فقد ظل العالم منشغلا بقضايا النمو الاقتصادي والتقدم الهائل في التكنولوجيا.

تعتبر السلع الغذائية الرئيسية من السلع الاستراتيجية التي تستخدمها الدول المتقدمة كوسيلة من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي على الدول النامية، ومن ثمّ فكّلما ازدادت الفجوة الغذائية كّلما ازدادت درجة اعتماد الدولة المستوردة على الدول الاخرى المصدرة، حيث أن استيراد الغذاء وبخاصة السلع الاستراتيجية هو أمر محفوف بالمخاطر، بل يؤثر على الأمن القومي. ولا أدل على ذلك من الاستشهاد بأزمة الغذاء العالمية التي زادت حدتها خلال العقدين الأخيرين كنتيجة لتغيير السياسات الزراعية للدول المنتجة للغذاء بصفة عامة، حيث وضعت هذه الدول قيودا على بعض السلع الغذائية الهامة التي تصدرها أو تساعد بها الدول النامية.

بل أن الامر ازداد سوءا حينما استخدمت الدول المصدرة الغذاء كأداة ضغط على الدول المستوردة للسلع الغذائية، مما يحد من المساحة المتاحة لحرية قرارها السياسي إلى الحد الذي أصبح الغذاء سلعة ذات طابع استراتيجي. ومصر

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية وسبل علاجها رقم(١٣٠-١٤٦٠٦-٢٠١٢) القاهرة،٢٠١٢.

ليست بعيدة عن هذه التأثيرات خاصة وأنها تعتمد على الواردات لسد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية التي لا غنى عنها للمواطن في غذائه اليومي وبخاصة القمح والسكر والزيوت، وهي سلع ذات طابع استراتيجي، الطلب عليها غير مرن بدرجات متفاوتة بمعنى انخفاض قدرة المستهلك على التحول عنها إلى سلع أخرى بديلة.

وفي ظل عدم اليقين الذي يكتنف الأسواق العالميه ومع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي أدى ذلك إلى هبوط الإنتاج الزراعي لدى البلدان المصدرة الرئيسية، مما عرّض المحاصيل الغذائية الضرورية لارتفاع أسعارها. الأمر الذي يستدعى معه معرفة سُبل تقليل الكميات المستوردة من السلع الغذائية الأساسية.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

تتعدد وتتشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي تدفع نحو التزايد المستمر للواردات من السلع الغذائية الأساسية وكيفية التأثير على تلك العوامل والتعامل معها على النحو الذي يقلل من تفاقم تلك الواردات.

ثالثاً: أهدف الدراسة:

١- التعرف على القيود والمحددات التي تعترض تقليل الواردات، وسبل العلاج المقترحة للتغلب على زيادة الواردات من السلع الغذائية الزراعية الأساسية.

٢- التعرف على الوضع الإنتاجي والاستهلاكي للسلع الغذائية الأساسية والتركز الجغرافي للواردات من السلع الغذائية الاساسية.

رابعاً: أسئلة الدراسة:

التساؤل الأول: كيفية مساعدة صغار المزارعين على زيادة الإنتاج الزراعي للمحاصيل الأساسية؟

التساؤل الثاني: كيفية تقليل حجم الطلب على السلع الغذائية الأساسية؟

التساؤل الثالث: كيفية إعادة تأهيل كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي المرتبط بالسلع الغذائية الأساسية في ظل المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية؟

خامساً: منهجية الدراسة:

المنهج الاستقرائي أو الوصفي: الذي يبدأ من الخصوصيات إلى العموميات، ويعتمد على التحليل الوصفي للمتغيرات المحددة والمؤثرة على التقليل من الواردات، واستخدم الباحث المؤشرات الإحصائية المتاحة التي تمكّن من دارسة التطور الحادث في البيانات والمعلومات المتاحة والمنشورة عن واردات السلع الغذائية، وتتبع الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي والإنتاج والاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية.

كما تم الاستعانة بالبيانات المكتبية وتحليلها باستخدام برنامج Excel،SPSS. كما اعتمدت الدراسة أيضا على بيانات السلاسل الزمنية المنشورة بواسطة عدة جهات دولية ومحلية.

سادساً: حدود الدراسة:

شملت الدراسة الفترة الزمنية من ٢٠٠١-٢٠١٢. وتم استهداف تلك الفترة لحدوث أزمة الغذاء العالمية ثم الأزمة المالية العالمية وأثرهما على تفاقم الواردات. وما يعكسه ذلك من آثار سلبية تظهر على أسعار السلع والمنتجات الغذائية عالمياً في السنوات الأخيرة، ومن ثمّ زيادة أسعار الاستيراد في ظل زيادة الكميات المستوردة من السلع الغذائية الأساسية. وتم التركيز **المكاني** على مصر للخروج بتوصيات نافعة لمتخذ القرار

سابعا: المفاهيم الأساسية للدارسة:

الفجوة الغذائية الظاهرية

يعبر عن نقص الإنتاج عن حاجة الاستهلاك.

الأمن الغذائي [1]

العمل على توفير القدر اللّازم (الحد الأدنى) من السلعة أو السلع التي يستهلكها أفراد المجتمع، وتعتبر من السلع الغذائية الضرورية خلال الفترة الزمنية التي يدور فيها الإنتاج (سنة مثلا) سواء كان التوفير يتم من الإنتاج المحلى أو من الواردات، لكن من الضروري حتى يتحقق الأمن الغذائي أن يتم العمل على أن يزداد المكون من الإنتاج المحلى من السلع الأساسية التي تمثل عناصر الأمن الغذائي.

الاكتفاء الذاتي

مدى قدرة الإنتاج المحلى من الغذاء على تغطية الاستهلاك الكلى، بمعنى ألا تكون هناك واردات من الخارج للسلع الاستهلاكيه وترى الغالبية أن هذا لا يكون في صالح الاستخدام الأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، بمعنى آخر تحقيق توازن بين القدرة الاقتصادية للسكان وامكانياتهم الشرائية والإنتاج السلعي الغذائي الذي توفره لهم الزراعة المحلية.

النمط الغذائي:

توليفة السلع الاستهلاكية الغذائية التي تمثل هيكل الاستهلاك الغذائي لفئة اجتماعية معينة في مقتصد معين.

---

(١) سعد طه علام "الأمن الغذائي وحالة مصر "ندوة الأمن الغذائي والسياسات الزراعية رؤية مستقبلية، معهد التخطيط القومي، القاهرة ،٢٠١٠.

السياسة الزراعية:[1]

مجموعة الاهداف والاساليب والبرامج والوسائل والاجراءات التي تطبق في القطاع الزراعي بغية تعظيم الرفاهية الاقتصادية.

السلع الأساسية:

هي سلع ذات قيمة وذات نوعية محددة، وهي سلع ذات طابع استراتيجي، الطلب عليها غير مرن بدرجات متفاوتة، بمعنى انخفاض قدرة المستهلك على التحول عنها إلى سلع أخرى بديلة، وتمثل المقومات الأساسية لحياة الإنسان واستمرارية نشاطه، ويستهلكها جميع الفئات بغض النظر عن المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، وتعتبر السلع التموينية جزء من السلع الأساسية التي تتكفل الدولة بتوزيعها بسعر أقل من السعر الحقيقي في الأسواق سعياً إلى الحفاظ على مستوى معين لحياة المواطنين، ومن ثمّ العمل على تأمين الاحتياج المحلى لها.

المقنن المائي:

كمية المياه اللازمة لري وحدة من المساحة المزروعة من محصول ما حتى يتم نضجه بما في ذلك الفقد المائي نتيجة البخر والتسرب الذي يحدث في قنوات الري.

المساحة المحصولية:

مساحة الأراضي المنزرعة بمختلف الحاصلات الحقلية والخضر في مختلف المواسم الزراعية الثلاث (شتوي، صيفي، نيلى، وحدائق الفاكهة).

---

(١) دراسة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية وسبل علاجها في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء رقم (١٣٠-١٤٦٠٦-٢٠١٢)، القاهرة ،٢٠١٢.

المساحة المنزرعة:

هي المساحات المنزرعة فعلاً بحاصلات زراعية مؤقتة أو مستديمة بدون تكرار أصناف الحاصلات التي تزرع بها أكثر من مرة على مدار السنة.

فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلى = إجمالي الإنتاج المحلى /الاستهلاك المحلى الفعلي الشهري

فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى= إجمالي الواردات / الاستهلاك المحلى الفعلي الشهري

الفصل الأول

الاستعراض المرجعي واتجاهات أهم السلع الغذائية في هيكل الواردات الزراعية

المبحث الأول
الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات والبحوث السابقة

في هذا المبحث يجرى استعراض بعض الدراسات والأبحاث السابقة للتعرف على نتائجها وما انتهت اليه، ومن ثم الانطلاق من حيث وقفت هذه الدراسات وما توصلت اليه من نتائج ومعلومات، لتحديد الاسس والقواعد العلمية لتحقيق أهداف الدراسة.

١) اشارت دراسة "أحمد" [(١)] أن ارتفاع أسعار الغذاء بالنسبة لدولة مستوردة صافي للغذاء ناتج عن تخفيض الدعم المحلى ودعم الصادرات للدول المتقدمة والمصدرة للغذاء، واحتكار بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي لشركات القطاع العام، وتصدير هذه الشركات للمستلزمات نتيجة ارتفاع أسعارها بالخارج على حساب المعروض محلياً. كما تشير الدراسة إلى أنه من أسباب ارتفاع أسعار الغذاء الآثار الجانبية لاتفاقية الجات حيث أنه نتج عن هذه الاتفاقية مزيد من التخفيضات في القيود والتعريفات، ومن ثم زيادة نفاذ المنتجات المستوردة إلى الأسواق المحلية في الوقت الذي لم تستطع فيه مصر الاستفادة من فرص زيادة الصادرات بسبب السياسات المتحيزة ضد الصادرات، ومعوقات تتصل بالبنية الأساسية، ووسائل النقل والشحن والتبريد، والقصور المؤسسي والتنظيمي.

٢) قد استهدفت دراسة "عارف "[(٢)]بناء مقياس مجمع لارتفاع مخاطر استيراد السلع الاستراتيجية على الأمن القومي يتضمن أولاً: ترتيب المحصول في

---

(١) إيمان عبد الغفور احمد "تحليل اقتصاد الواردات الغذائية في مصر في ظل المتغيرات المحلية والدولية" رسالة دكتوراه، كلية الزراعة جامعة القاهرة، القاهرة ،٢٠٠٦

(٢) ممدوح أحمد عارف "دراسة اقتصادية للقمح المصري في ظل مخاطر الأسواق العالمية " رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ،٢٠٠٧

قائمة الواردات الغذائية حيث أنه كلّما كان أكثر متقدماَ كلما كان أكثر خطورة ويتحمل المجتمع مبالغ أكبر من النقد الأجنبي، ثانياً: طبيعة تركيب السوق الخارجي من حيث كونه احتكار كامل ، احتكار قلة منافسة احتكارية، منافسة كاملة ثالثاُ: مخاطر سياسية حيث يُعطى رقماً للدول الهامه سياسياَ وتقوم بتصدير السلع الاستراتيجية أمريكا(١)، باقي دول مجلس الأمن(فرنسا، روسيا، إنجلترا، الصين) على رقم(٢) دول ترتبط بأمريكا بعلاقات قوية سياسياً (أوربا، كندا، استراليا) على رقم(٣) باقي الدول العالم على رقم(٤) رابعاً: معامل يعبر عن تقلبات السعر العالمي حيث يعبر عن المخاطر التي تواجه السوق كلّما كان هذا المعامل كبيراً كلما كان أكثر خطورة وعليه يستنتج أنه بتطبيق مجمع الخطورة على سلع الأمن القومي يتضح أن القمح يليه الذرة الشامية يليه زيوت الطعام يليه البقوليات

٣) وقد أشارت دراسة "حسانين" [١]إلى مخاطر الاعتماد على الأسواق الدولية في توفير السلع الغذائية الاستراتيجية، وتتضح هذه المخاطر في انخفاض المتاح للتجارة العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية، ارتفاع تكاليف النقل والتأمين على السلع الغذائية، استنزاف موارد النقد الأجنبي، مخاطر سياسية واجتماعية واقتصادية، حيث ينخفض مستوى معيشة شرائح كبيرة من السكان في الدول النامية نتيجة زيادة أسعار الغذاء، وزيادة معدلات الفقر وظهور كثير من اضطراب خطط التنمية للحاجة لتدبير موارد النقد الأجنبي لتغطية الزيادات المحتملة في تكلفة استيراد احدى السلع الاستراتيجية.

(١) خالد عبد الحميد حسانين" نموذج مقترح لتقييم أثر الاعتماد على الأسواق الدولية في توفير السلع الغذائية الاستراتيجية في مصر دراسة مقارنة بين مرحلتي ما قبل وفي ظل الأزمة المالية المعاصرة" رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ،٢٠١١.

وتعدّ الصين والهند من الدول ذات الكثافة السكانية العالية، والتي بدأت تتحول من دول ذات اكتفاء ذاتي إلى دول مستوردة، ويلاحظ أن أهم الدول المنتجة للمحاصيل الغذائية هي أكبر دول لإنتاج الوقود الحيوي، نتيجة للزيادة المستمرة في كميات الايثانول الحيوي المستخرجة من الذرة والقمح نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومشاكل التلوث البيئي، حيث تعتبر الولايات المتحدة والبرازيل أكبر منتج للإيثانول الحيوي بنسبة ٨٨% من الإنتاج العالمي مما يعمق المخاطر السابقة.

تأتى مصر في الترتيب الرابع على مستوى العالم من حيث الواردات من القمح بما يمثل (٤.٥%) من إجمالي الواردات العالمية عن متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) وعلى المستوى الخامس من حيث حجم الواردات (٤.٦%) من الذرة الشامية لنفس الفترة مما يجعلها عرضة للمخاطر بسبب الطبيعة الاحتكارية التي تميز هذه الأسواق

٤) توصلت دراسة اجرتها " عجبو" [١]إلى أن أهم المخاطر التي تنطوي على ارتفاع نسبة اعتماد مصر على استيراد القمح تتمثل في كل من (١) التركز الجغرافي للأسواق التي يجرى الاستيراد منها (٥٣% من الواردات المصرية من القمح يعتمد على روسيا والولايات المتحدة الامريكية)، (٢) محدودية الموارد المصرية من النقد الأجنبي لتمويل الاستيراد خاصة في ظل ما تشهده السنوات الأخيرة من تراجع وعدم استقرار هذه الموارد في ضوء تراجع عوائد السياحة وتحويلات المصريين بالخارج (٣) التغيرات المناخية الداخلية التي قد يترتب عليها تراجع مستويات الإنتاجية من القمح.

---

[١] حنان محمود سيد عجبو "السياسات القمحية في الزراعة المصرية وآليات مواجهة مخاطر أزمة الغذاء" رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ،٢٠١٣

وتوصى الدراسة بأهمية العمل على زيادة الإنتاج المحلى من القمح سواء عن طريق التوسع الرأسي (زيادة الإنتاجية لوحدة المساحة) بالتوسع في استخدام الأصناف عاليه الإنتاجية ، وكذلك بالتوسع الأفقي (زيادة المساحة المزروعة) بإضافة الأراضي الجديدة أو على حساب محصول البرسيم الذى يمكن خفض مساحته وزيادة إنتاجيته، كما أشارت الدراسة إلى أهمية العمل على تقليل نسب الفاقد من القمح في مختلف مراحل الزراعة وما بعد الحصاد، والعمل على خلط دقيق القمح بدقيق الذرة الشامية في صناعة الخبز، والعمل على ترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة العملية الاستيرادية بالتوسع في النطاق الجغرافي للاستيراد ورفع كفاءة العملية الاستيرادية في المواسم التي تنخفض فيها الأسعار العالمية.

٥) تناولت دراسة" سليم "[١] السياسات السعرية التي تقوم بها الحكومة في مواجهة السعر العالمي بما يمكن أن يؤثر على تخفيض الفجوة الاستيرادية وذلك عن طريق تحديد أسعار المزارعين في التوريد الاختياري تزيد عن السعر العالمي وتحديد أسعار للمستهلكين تقل عن السعر العالمي في صورة أسعار مخفضة للخبز، أي أن هذه السياسات تنطوي على تقديم الدّعم لكل من منتجي ومستهلكي القمح حيث أن تحرير القطاع الزراعي بصورة كاملة يؤدى إلى إلغاء الدّعم لكل من المنتج والمستهلك ويمكن مواجهة ذلك عن طريق بديلين البديل، الأول: الاحتفاظ بمستوى الدعم الذى يحصل عليه منتجي ومستهلكي القمح عند مستوياته الحالية نظراً للأهمية الاستيرادية لهذا المحصول، حيث يساعد ذلك على الاحتفاظ بإنتاجه عند مستويات عاليه، وأيضا الاستهلاك يظل مرتفعاً، البديل الثاني: إلغاء الدعم لكل من المنتج والمستهلك بدرجة تتوقف على مرونة

---

(١) توفيق السيد سليم" أثر سياسات التحرر الزراعي على الامن الغذائي في مصر "رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة ،٢٠٠١.

استجابة العرض ومرونة استجابة الطلب على القمح، حيث إنة كلّما كانت المرونة صغيرة لكل منهما أدى ذلك الى تقليل الدعم بصورة كبيرة يعنى تباين الكمّيات المنتجة والمستهلكة قبل وبعد الدعم يكون قليلاً حيث أن تغير المساحة والاستهلاك يكون أقل من تغير في السعر، حيث أن إلغاء دعم المستهلك الحالي وارتفاع سعره العالمي من جانب آخر يدفع سعر القمح المحلى إلى مستويات عاليه تؤثر على أوضاع الدخول المنخفضة وقدرته على الحصول على الغذاء و بالنظر إلى مؤشرات الكفاءة الاقتصادية عند تخفيض حجم الواردات فقط بنسب تتراوح من ١٠%،٢٠%،٣٠% فإن النتيجة تكون لصالح المنتجين على حساب المستهلكين، حيث يزيد فائض المنتج، ويقل فائض المستهلك، كما يقل صافي المنتج و المستهلك معاً وهو يتضمن ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي يكون على حساب الكفاءة الاقتصادية (نقص صافي فائض المنتج والمستهلك).

٦) وأوضحت دراسة "محمد" [١] أن العمليات التسويقية كالتعبئة والفرز والتخزين والنقل لها أهمية كبيرة في تقليل الفاقد من الحبوب، وعلى ذلك ينبغي إنشاء شركات متخصصة لنقل وتخزين الحبوب، والعمل على توفير معدات وآلات حديثة لعمليات الشحن والتفريغ لحماية الإنتاج من العوامل الجوية والحشرية والطيور، كما تركزّ الدراسة على أهميه تكوين مخزون استراتيجي من الحبوب لتأمين التقلبات غير المتوقعة مثل الهبوط المفاجئ للإنتاج المحلى أو العالمي والكوارث الطبيعية غير المتوقعة ولجوء الدول الاحتكارية للضغط السياسي حيث ينبغي عمل اكتفاء ذاتي جزئي عن طريق تحقيق مخزون استراتيجي محلى يغطى ثلث الاستهلاك المحلى السنوي، وأيضا إنتاج

---

[١] محمد عادل محمد" استراتيجية الامن الغذائى لأهم السلع الغذائية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية "رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة ،١٩٨٧

المخزون الذى يكفي لتغطية الاستهلاك لأربعة شهور على الأقل بما يسمح بالتعاقد على استيراد تلك الزروع، وعلى ذلك ينبغي الاهتمام ببرامج إنشاء الصوامع وتخزين الحبوب، كما تشير الدراسة إلى أن ارتفاع سعر العلف أدى إلى زيادة استهلاك القمح نتيجة لاستهلاك الخبز كعلف للدواجن لرخص سعره بالنسبة لسعر العلف، وعلى ذلك ترى الدراسة بإعادة النظر في الدعم عن طريق ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه وفرض ضرائب على القادرين لتحصيل الفرق بين سعر المدعم والسعر الاقتصادي وبيعها على بطاقة التموين، وزيادة الدعم المخصص للمنتج الزراعي، ودعم المستلزمات الزراعية، وتبنى برامج لتدريب الأيدي العاملة الزراعية لرفع الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي.

٧) كما تناولت دراسة " محمد" [١] مفهوم المياه الافتراضية أي الدول التي تعانى من ندرة في الموارد المائية من الممكن أن تقوم باستيراد السلع خصوصا السلع الزراعية ذات الاستهلاك الكبير للمياه بدلاًمن الإنتاج المحلى لها وتصدر السلع المنخفضة نسبياً في محتوى المياه الافتراضية لتعظيم قيمة المياه المحدودة لديها، ولكن ندرة المياه تلعب دوراّ ضعيفاّ في التجارة الدولية للحبوب على مستوى العالم، حيث لا تمتلك الدول المستوردة خياراً اَخر لتغطية الطلب المحلى سوى الاستيراد.

كما اشارت الدراسة إلى أنه يوجد وفر مائي محقق على مستوى العالم في تجارة الحبوب لأسباب غير متعلقة بالمياه نظراً لأن المصدرين يستخدمون المياه بشكل أكثر كفاءة، وأغلبهم يعتمد على مياه الأمطار (المياه الخضراء)

(١) ولاء حسين عبد اللة محمد "المياه الافتراضية وأثرها على التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية في ضوء محدودية الموارد المائية "رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة،٢٠٠٩.

وكذلك لإعتبارات سياسية واقتصادية وبيئية تكون في الغالب لها الأولوية عند ندرة المياه، وبالنسبة للدول الفقيرة التي تعانى من الندرة المائية وتعتمد بشكل كبير على قطاع الزراعة مع انخفاض قوة عملتها الشرائية مع العالم الخارجي تعتبر المياه الافتراضية حلاً واقعياً لها ولكنه سوف ينعكس عليها بمزيد من التبعية والاعتماد على العالم الخارجي، ومزيد من الفقر، وعلى ذلك ينبغي تعديل التركيب المحصولى القائم مع السياسة المائية والإنتاجية في اتجاه المزيد من ترشيد استخدام المياه عن طريق إعطاء وزن نسبى أكبر للسلع الغذائية الأقل استهلاكا للمياه وذات العائد الأكبر على حساب سلع أخرى أكثر استهلاكا للمياه ومنخفضة العائد.

٨) تطرح دراسة " العيسوي"[(١)]الشراء الجماعي للغذاء من الخارج لزيادة القدرة التفاوضية العربية على تحديد أسعار الغذاء المستورد، وضرورة وجود الإرادة السياسية الحرة لتنفيذ الاستراتيجيات الزراعية التي وضعتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث أن قضية الأمن القومي قضية سياسية في المقام الأول ومفتاحها تحرير النظم السياسية القائمة من قيود الهيمنه والتبعية الأجنبية وتحويلها إلى نظم تفتح أبواب المشاركة الديمقراطية امام الشعوب حتى تكون الأولوية في مخططات التنمية القُطرية والقومية، وطبعاً في مقدمتها الخبز والكرامة.

٩) تظهر دراسة "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" [(٢)]إلى أنه يوجد العديد من الاعتبارات لابد من التوقف عندها قبل تغيير أو تعديل الأنماط الاستهلاكية

---

(١) إبراهيم العيسوي "العلاقة بين الأمن الغذائي والسياسات العامة للتنمية "ندوة الأمن الغذائي والسياسات الزراعية رؤية، مستقبلية معهد التخطيط القومي، القاهرة ،٢٠١٠

(٢) تحليل وتقويم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم ،٢٠٠٠.

القائمه وتتمثل في الاعتبارات الاقتصادية، الاعتبارات التغذوية، الاعتبارات الاجتماعية.

الاعتبارات الاقتصادية تنظر إلى الاهتمام بتكلفة تعديل أو تغيير النمط الاستهلاكي القائم مقارنة بتكلفة البديل، حيث تتفاوت المجموعة الغذائية(الحبوب واللحوم والخضراوات والفاكهة) في مستوياتها السعرية حيث ما يجب مراعاته هو المدى الزمنى الذى سيتغير خلاله تكلفة البديل مقارنة بتكلفة النمط القائم، وفيما يتعلق بالاعتبارات التغذوية وهو مدى الكفاية التغذوية حيث ينظر إلى نسب خلط المجموعة الحيوية او خفض نصيب الفرد من تلك المجموعة أو استبدالها بالكامل، وفي هذه الحالة لابد من مراعاة السعرات الحرارية والبروتين وغيرها الذى سيوفره النمط الجديد مقارنة بنظيرة السابق.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة:

- إن الأزمات العالمية للغذاء لم تنتهي، وستعود مرة أخرى لأن أسبابها الرئيسية مازالت قائمة وكامنه وهي المضاربات، واستخدام بعض المحاصيل الأساسية في إنتاج الوقود الحيوي، ويلاحظ أن أهم الدول المنتجة للمحاصيل الغذائية هي أكبر دول لإنتاج الوقود الحيوي وما يتبع ذلك من انخفاض المتاح للتصدير، وترتفع الأسعار العالمية مما ينذر بوقوع أزمات غذائية، وهي سياسات مستمرة حتى الآن.
- الاعتماد على سياسة الاستجابة وردود الفعل دون تحديد سياسة طويلة الاجل لمواجهة الآثار السلبية لأزمات الغذاء.
- من خلال بناء مقياس مجمع مخاطر استيراد السلع الغذائية على الأمن القومي يتضح أن القمح ويليه الذرة ويليه زيوت الطعام ويليها البقوليات هي

أكثر السلع التي ينبغي تأمين الحصول عليها أو محاولة زيادة درجة الاكتفاء الذاتي منها.

- من الآثار الجانبية لاتفاقية الجات أنها من أسباب ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة تخفيضات القيود والتعريفات وبالتالي زيادة نفادها إلى الأسواق المحلية.

- من أهم اسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية خفض الدعم، مع احتكار بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي لشركات القطاع العام، وتصدير هذه الشركات للمستلزمات نتيجة ارتفاع أسعارها بالخارج على حساب المعروض محلياً، وتعتبر نتيجة طبيعية للاعتماد على الأسواق الدولية في توفير السلع الغذائية الاستراتيجية، حيث يرتبط بها ارتفاع تكاليف النقل، والتأمين على السلع الغذائية، حيث أن السعر العالمي للقمح يتأثر بحجم الإنتاج العالمي والسياسات التصديرية للدول المصدرة، مثال على ذلك ربط أسعار البترول الخام بناء على مدى اعتماد السلعة على الوقود في إنتاج السلع الغذائية حيث يتطلب الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية استخدام مدخلات كثيفة الطاقة وتكاليف النقل البحري للسلع مما يؤثر على الدخول الحقيقية والقدرة على الحصول على الغذاء.

- تحرير قطاع الزراعة بصورة كاملة يؤدى إلى الغاء الدعم لكل من المنتج والمستهلك وما يتبعه ذلك من مخاطر اجتماعية والقدرة على الحصول على الغذاء فيعمل على انخفاض الأمن الغذائي، وعلى هذا يجب أن تعمل السياسة السعرية الداخلية للسلع الغذائية الأساسية على تحديد أسعار للمزارعين في التوريد الاختياري تزيد عن السعر العالمي، وتحديد أسعار للمستهلكين تقل عن السعر العالمي في صورة أسعار مخفضة للخبز أي أن

هذه السياسات تنطوي على تقديم الدعم لكل من منتجي ومستهلكي السلع الغذائية الأساسية مع تحقيق استهداف لمن يستحق الدعم.

- مفهوم المياه الافتراضية وندرة المياه تلعب دوراً ضعيفاً في التجارة الدولية للحبوب على مستوى العالم حيث لا تملك الدول المستوردة خياراً آخر لتغطية الطلب المحلى سوى الاستيراد، وذلك المفهوم يعبر عن المزيد من التبعية نتيجة زيادة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية.
- إن الفجوة الغذائية في مصر تستمد خطورتها من صعوبة مصادر التمويل التي لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية مثل رسوم العبور في قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين.
- يجب تكوين مخزون استراتيجي من الحبوب لتأمين التقلبات غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية وغيرها بما يعادل ثلث الاستهلاك السنوي بما يكفي لأربعة أشهر استهلاك على الأقل.
- العمليات التسويقية كالتعبئة والفرز والتخزين والنقل لها اهمية كبيرة في تقليل الفاقد من الحبوب، لذلك ينبغي إنشاء شركات متخصصة لنقل وتخزين الحبوب.
- تضافر جهود الدول العربية والدول المستوردة للغذاء للشراء الجماعي لزيادة القدرة التفاوضية في تحديد أسعار الغذاء المستورد، واختيار فترات انخفاض الأرقام القياسية للأسعار وشراء السلع الأساسية الغذائية فيها.

المبحث الثاني
دراسة اتجاهات أهم السلع الغذائية في هيكل الواردات الزراعية

أولاً: مفهوم السلع الغذائية الأساسية:

تعد معظم السلع الغذائية سلعاً أساسية باعتبارها تمثل المقومات الأساسية لحياة الإنسان واستمرارية نشاطه، ومن ثم يُعدّ تأمين الاحتياجات منها غاية أساسية لأى مجتمع، إلا أن محدودية الموارد والطاقة الانتاجية لكثير من المجتمعات، وعدم القدرة على تأمين احتياجاتها من السلع الغذائية فرض ترتيب هذه السلع على رأس سلم الأولويات، وفيها يظهر مدى تدخل الدولة الاقتصادي في سوق الإنتاج وسوق الاستهلاك لهذه النوعية من السلع، فقد تتدخل في إحداهما أو كليهما وذلك عن طريق أساليب متعددة منها دعم الاستهلاك عن طريق دعم القوة الشرائية للمستهلكين كتوزيع السلع علي البطاقات التموينيه أو دعم الإنتاج عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج أو سعر الشراء من المنتجين، ويتم استثناء الذرة الشامية من ذلك المفهوم حيث تدخل في الاستهلاك الغذائي بنسبة ٤٧%، حيث تم التركيز على دراسة الاتجاه منها نتيجة لارتفاع حجم الواردات منها في هيكل الواردات الزراعية.

- تعتبر المكون الأساسي من غذاء المواطنين حيث تعد المصدر الرئيسي لمنع الجوع وتوفير أكبر قدر من السعرات الحرارية اللازمة للنشاط اليومي للمواطنين، حيث أن بعضها يدخل في غذائة اليومي بشكل متكرر أثناء اليوم.
- السلع الغذائية الأساسية بطيئة التغير في الطلب والسعر والطلب عليها منخفض المرونة السعرية الاستبداليه.

- حجم الاستهلاك منها مرتفع للفرد، ويستهلكها مختلف الفئات بغض النظر على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.
- الطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي من الحاصلات الزراعية في مقابل طلب يتسم بالاستدامة طول العام على الحاصلات والسلع الغذائية الأساسية مما يتطلب ضرورة الاهتمام بالوظائف التسويقية.
- غالبية المحاصيل الخام منها تتطلب تصنيع كامل الإنتاج مثل الحبوب، والمحاصيل السكرية، والمحاصيل الزيتية لتحويلها إلى الصورة الصالحة للاستخلام المباشر.
- السلع الغذائية الأساسية تتغير من مجتمع إلى آخر طبقا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والعادات والتقاليد.
- قصور في العرض وزيادة المستورد من تلك السلع لتغطية الفرق بين الإنتاج والاستهلاك ضروري لقلة بدائل تلك السلع.
- السلع الغذائية الأساسية تتغير لنفس المجتمع بعد فترة زمنية طويلة.
- تمثل هامش ثابت تقريباً من إنفاق المستهلك.

وعلى هذا تعتبر السلع الغذائية الأساسية سلع أمن غذائي تعمل الدولة على ضمان استمرار تدفقها سواء بزيادة الإنتاج المحلى منها أوعن طريق الاستيراد.

وتتضح أهمية السلع الغذائية الزراعية في هيكل الواردات من السلع الغذائية من خلال استعراض هيكل الواردات الزراعية وفقا لكميات الاستيراد لكل سلعة من خلال الجدول (١) تتضح أهمية السلع الغذائية الزراعية من خلال ترتيبها وفقا للكميات المستوردة في كل سنة من سنوات الدراسة في الجدول رقم

(٥) بالملحق الإحصائي حيث تصدر القمح الترتيب الأول خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١١) وذلك بمتوسط كميات مستوردة حوالى ٦.٩٥ مليون طن، يليه في الترتيب خلال نفس المدة الذرة الشامية بمتوسط كميات مستوردة نحو ٤.٧٨ مليون طن، يليه السكر الخام والمكرر بمتوسط كميات مستوردة نحو ٠.٩٢٤ مليون طن، يليه مجموعة الزيوت النباتية (النخيل، عباد الشمس، الذرة، الكتان، بذرة القطن، الصويا) بمتوسط كميات مستوردة نحو ٠.٨٩٠ مليون طن، يليه الفول الصويا بمتوسط كميات مستوردة بنحو ٠.٦٩٦ مليون طن، يليه الفول البلدي بمتوسط كميات مستوردة نحو ٠.٣٠٤ مليون طن.

جدول (١)

ترتيب الكميات الواردة في هيكل الواردات الزراعية وفقاً للكمية

سلع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القمح	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
الذرة	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
فول صويا	6	6	5	7	6	5	3	3	4	4	5
الزيوت النباتية	5	5	7	4	3	3	5	4	5	3	4
سكر خام ومكرر	4	4	4	3	4	4	4	5	3	5	3
كعكة فول الصويا	3	3	3	5	5	7	7	7	10	6	6
فول بلدى	7	7	6	6	7	6	6	6	6	7	7

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (fao) على شبكة المعلومات الدولية faostat.fao.org

ومع ندرة الموارد الزراعية المستغلة وعدم كفايتها لإنتاج الكميات الكافية من الغذاء فيتم تحديد أولويات الإنتاج من منظور تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع في إطار المخاطر المحتملة للتعامل في السلع الغذائية بالسوق العالمية والعائد الاقتصادي من هذه المحاصيل.

حيث أن منظور الأمن الغذائي يعنى بتوفير الغذاء بكميات كافية سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو الواردات لتلبية الحاجات الاستهلاكية، وعلى هذا ينبغي توافر القدرة على شراء العجز منه من الأسواق الخارجية للسلع الغذائية، حيث أن السوق الدولية لسلعة غذائية معينة ينقسم إلى سوق دولية والتي تتسع فيها دائرة الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة ينظر إليها علي إنها أقل مخاطرة من السوق الدولية لسلعة غذائية تتصف سوقها الدولية بقلة أعداد الدول الرئيسية المصدرة بالنسبة للطلب عليها، حيث تتوزع احتمالات نقص الإنتاج في السوق الأولى على عدد كبير من الدول عكس السوق الثانية والتي تتوزع فيها احتمالات نقص الإنتاج على عدد قليل من الدول، فتزيد المخاطر المرتبطة بتلك السلعة الغذائية، وعلى هذا ومن منظور مخاطر الأسواق الخارجية في توفير السلع الغذائية الزراعية تم الاستناد إلى شرطين لتحديد السلع الأساسية من ضمن سلع الغذاء المختلفة وهى:

- ضخامة الكميات المستوردة في هيكل الواردات الزراعية.
- الأولوية في سلة غذاء المستهلك المصري.

حيث تتوزع مخاطر الأسواق الخارجية ما بين مخاطر سياسية، حيث تعتبر وسيلة للضغط على الدول المستوردة من خلال تقليل مساحة حرية اتخاذ القرار السياسي، مخاطر اقتصادية، من خلال نفاذ الاحتياطي النقدي بما يؤثر على خطط التنمية المختلفة نتيجة زيادة المخصص لاستيراد الغذاء، مخاطر اجتماعية، من خلال ارتفاع سعر الاستيراد بما يؤثر الأسعار الداخلية وما

يعكسه من انخفاض الدخل النقدي المتاح ومن ثم زيادة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

وعلى ذلك يمكن ترتيب أولويات الإنتاج من المحاصيل الصيفية والشتوية والمستديمة في ضوء المخاطر الناشئة عن انخفاض الإنتاج العالمي أي الدول المصدرة والمستوردة وفقا للترتيب التنازلي[1] التالي

أولاً: المحاصيل الصيفية: الارز، الذرة الشامية، المحاصيل الزيتية، القصب ونظرا لمحدودية الأراضي المنزرعة وندرة المياه يمكن زيادة المحاصيل الأساسية عن طريق وضع حدود قصوى للتوسع في زراعة الأرز وزيادة الإنتاج من الذرة الشامية والمحاصيل الزيتية.

ثانياً: المحاصيل الشتوية: فول بلدى، القمح، العدس، بنجر السكر، البرسيم. بالنسبة للسوق الدولية للبقوليات (الفول والعدس) تبدو في مظهرها سوق احتكارية إلا أنه لا يتوقع أن تذهب هذه الاحتمالات إلى زيادة مخاطر الأسواق بحكم أولوية هذه المجموعة من السلع الغذائية في سلة غذاء المستهلك المصري من جهة، وهامشية حجم الواردات منها في إجمالي استهلاكها من جهة أخرى، وزيادة الإنتاج من القمح وبنجر السكر.

ثانياً: دراسة اتجاهات أهم السلع الغذائية في هيكل الواردات الزراعية

١) القمح:

يعتبر القمح المحصول الغذائي الاستراتيجي الأول على مستوى الجمهورية، فالقمح يعتبر من أهم المحاصيل الغذائية للإنسان في الحضر

---

(١) معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٣) "أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات تنفيذها "القاهرة، فبراير ٢٠٠٩

والريف على السواء، بالإضافة إلى العديد من الصناعات الغذائية تعتمد على القمح ودقيقه، بالإضافة إلى أن المنتجات الثانوية المستخدمة في تغذية الحيوان، حيث تعتبر مصر من أكبر الدول المستوردة للقمح، حيث أن الزيادة في الإنتاج المحققة خلال الفترة الأخيرة يقابلها زيادة في كمية الواردات نتيجة الزيادة المضطردة في عدد السكان ومن ثم زيادة الاستهلاك المحلى، وبدراسة الاتجاه العام للتعرف على نسب الزيادة خلال هذه الفترة يتضح زيادة الواردات من القمح بنسبة بلغت نحو ٧.٧٨% سنويا نتيجة زيادة الاستهلاك بمعدل نحو ٤.٠٦% سنويا وزيادة معدلات السكان بنسبة نحو ٢.١٢% وعدم زيادة الإنتاج إلا بنسبة نحو ٢.٣٤% من متوسط الكمية المنتجة خلال فترة الدراسة.

أ. تطور انتاج واستهلاك القمح في مصر خلال فترة الدراسة:

بدراسة بيانات الجدول (١) بالملحق يتضح أن الإنتاج من القمح تزايد بشكل مضطرد خلال فترة الدراسة حيث بلغ الحد الأدنى خلال فترة الدراسة عام ٢٠٠١، وبلغ نحو ٦.٤٠٩ مليون طن بينما بلغ الحد الاقصى عام ٢٠١٢ وبلغ نحو٨.٧٩٥ مليون طن.

اما عن المتاح للاستهلاك فقد تزايد بشكل مضطرد خلال فترة الدراسة حيث بلغ الحد الأدنى عام ٢٠٠١ نحو ٩.٨١٩ مليون طن وبلغ الحد الاقصى عام ٢٠١١ نحو ١٦.٨٧٨ مليون طن.

بدراسة معادلة الاتجاه العام لإنتاج القمح من الجدول (٢) يتضح معنوية نموذج الانحدار بما يعنى أن هناك زيادة سنوية معنوية إحصائياً في كمية الإنتاج المحلى خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) تقدر نحو ٠.179 مليون طن، بمعدل زيادة سنوي يمثل نحو ٢.٣٤% من متوسط كمية الإنتاج المحلى البالغ نحو 7.625 مليون طن، وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٦١% مما يعنى أن

نحو ٦١%من التغيرات في كمية الإنتاج المحلى من القمح مرتبط بالزمن والباقى يرجع لعوامل اخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

وبالانتقال لمعادلة الاتجاه العام لاستهلاك القمح جدول (٢) يتضح معنوية النموذج أي أن هناك زيادة سنوية معنوية إحصائية في كمية الاستهلاك المحلى تبلغ نحو ٠.٥٤٩ مليون طن بمعدل تغير سنوي ٤.٠٦% من متوسط كمية المتاح للاستهلاك المحلى البالغ نحو ١٣.٥١٤ مليون طن كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة، وعند عمل الاتجاه العام لمكونات الاستهلاك يتضح (زيادة معنوية للفاقد من القمح مؤكدة إحصائيا نحو ٠.٢٥٦ مليون طن بمتوسط زيادة سنوي يبلغ نحو ١.٩% سنويا، بينما يبلغ الزيادة الموجهة الاستخدام الغذائي نحو ٠.٢٩٠ مليون طن مؤكد معنويا بمعدل زيادة نحو ٢.١٤% سنويا)، وقد بلغ قيمة معامل التحديد نحو ٩٠% مما يعنى أن نحو ٩٠% من التغيرات في الكمية المستهلكة من القمح في مصر ترجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقيسه في المعادلة.

جدول(٢)

معادلات الاتجاه العام لكميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ومتوسط نصيب الفرد من القمح

البيان	المعادلة	R^2	F	sig	معدل التغير السنوي %
الإنتاج	Ý=6.461+ 0.179x (3.368)	٠.612	15.745	٠.003	2.34
الاستهلاك	Ý =9.944+ 0.549x (9.523)	0.901	90.69	٠.000	4.06
الفجوة	Ý =3.483 - 0 .370x (6.444)	0.806	41.523	٠.000	- 6.29
الواردات	Ý =2.959+ 0.466x (5.872)	0.775	34.48	٠.000	7.78
متوسط نصيب	Ý =123.31+1.033x (1.593)	٠.202	2.536	٠.142	------

المصدر: جدول رقم (١) بالملحق

Y = كمية التقديرية من الإنتاج المحلى للقمح، وكمية التقديرية الاستهلاك المحلى من القمح، وحجم الفجوة الغذائية التقديرية، وكمية الواردات التقديرية من القمح ومتوسط نصيب الفرد التقديري في السنة

X = متغير الزمن (1،2،3،.....،12)

R^2 = معامل التحديد F= قيمة معنوية النموذج

( )= القيمة بين القوسين تعبر عن قيمة t المحسوبة

شكل رقم (١)

تطور الإنتاج والاستهلاك من القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)

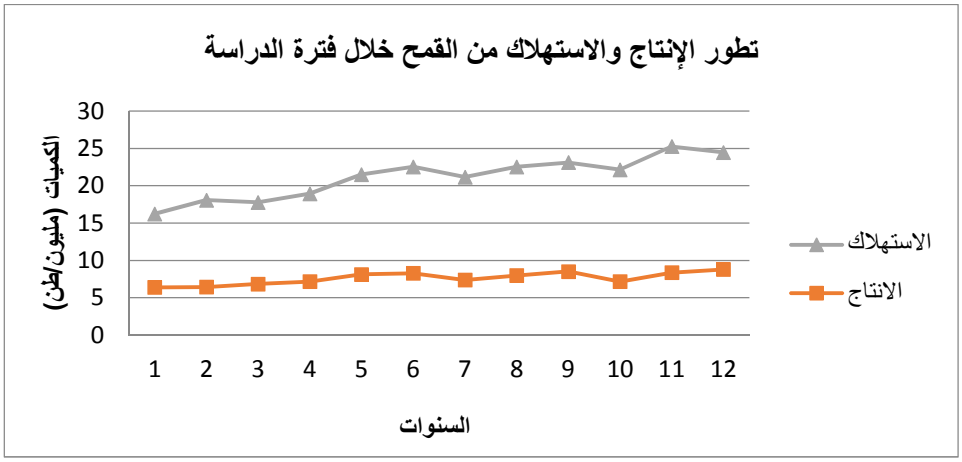

المصدر: جدول (١) بالملحق الإحصائي

من الشكل رقم (١) يتضح أن الإنتاج المحلى لا يكفي الاستهلاك المحلى حيث بلغت الكمية المنتجة من القمح لمتوسط فترة الدراسة نحو ٧.٦٢٥ مليون طن، بينما بلغ متوسط الاستهلاك الكلى نحو ١٣.٥١٤ مليون طن، وبالتالي فإن متوسط حجم الفجوة في مصر بلغ نحو ٥.٨٨٨ مليون طن يتم تغطيتها عن طريق الإستيراد، كما يظهر الشكل أن العام ٢٠٠١ يظهر أقل قيمة

للفجوة الغذائية للقمح (نحو ٣.٤١٠ مليون طن)، بينما يظهر العام ٢٠١١ أكبر قيمة للفجوة الغذائية للقمح (نحو٨.٥٠٧ مليون طن).

ب. <u>تطور كمية واردات القمح في مصر خلال فترة الدراسة:</u>

بدراسة بيانات الجدول (١) بالملحق الخاص بتطور حجم الواردات من القمح في مصر يتبين أن الحد الأدنى لهذه الواردات خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٢.٨١٨ مليون طن عام، ٢٠٠١ بينما بلغ الحد الاقصى لهذه الواردات عام ٢٠١١ نحو ٩.٨١١ مليون طن، وبدراسة معادلة الاتجاه العام للواردات من الجدول (٢) يتضح معنوية نموذج الانحدار بما يعنى أن هناك زيادة سنوية معنوية احصائياً في إجمالي كمية الواردات يبلغ نحو ٠.٤٦٦ مليون طن من متوسط كمية الواردات في تلك الفترة والمقدر بنحو٥.٩٩١ مليون طن، كما بلغ معدل التغير السنوي نحو ٧.٧٨% خلال تلك الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)، كما بلغ معامل التحديد نحو ٠.٧٥٥ مما يعنى أن حوالي نحو ٧٨% من التغيرات في كمية الواردات ترجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

شكل رقم (٢)

الاتجاه العام للواردات من القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)

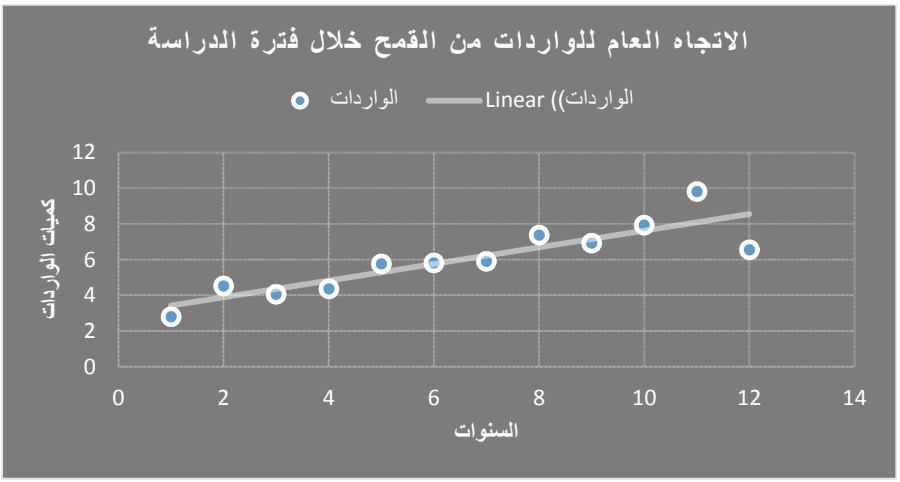

المصدر: جدول (١) بالملحق الإحصائي

ج. تطور حجم الفجوة من القمح في مصر خلال فترة الدراسة:

بدراسة بيانات الجدول (١) بالملحق يتضح تطور حجم الفجوة القمحية في مصر حيث بلغ الحد الأدنى من الفجوة الغذائية من القمح نحو ٣.٤١ مليون طن عام ٢٠٠١، بينما بلغ الحد الأقصى من الفجوة الغذائية من القمح نحو ٨.٥٠٧ مليون طن عام ٢٠١١، وننتقل إلى معادلة الفجوة الغذائية بالجدول (٢) والشكل (٢) يتضح معنوية نموذج الانحدار بما يعني أن هناك تناقصاً سنوياً معنوياً إحصائياً خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢) يبلغ نحو ٠.٣٧٠ مليون طن من متوسط حجم الفجوة خلال الفترة البالغ نحو5.88 مليون طن حيث يبلغ معدل التغير السنوي نحو 6.29% خلال الفترة الدراسة، وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٨٠٦ مما يعنى أن نحو ٨٠% من التغيرات في حجم الفجوة الغذائية يرجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة .

د. تطور متوسط نصيب الفرد من القمح في مصر خلال فترة الدراسة:

من بيانات الجدول (١) بالملحق يتضح أن تطور متوسط نصيب الفرد من القمح بلغ الحد الأدنى عام ٢٠٠١ وبلغ نحو ١١١.٩ كجم/سنة، بينما بلغ الحد الأقصى من متوسط الفجوة الغذائية من القمح عام ٢٠٠٦ نحو ١٤١.٢ كجم/سنة، كما يتضح من معادلة متوسط نصيب الفرد من القمح من الجدول (٢) عدم معنوية نموذج الانحدار، بما يعني أن هناك زيادة سنوية غير معنوية احصائياً خلال فترة الدراسة، أي أن متوسط نصيب الفرد من القمح خلال فترة الدراسة يتسم بالثبات ويدور حول متوسط الفترة والمقدر نحو ١٣٠.٠٢٥ كجم/سنة سنويا.

٢) <u>الذرة الشامية</u>:

يعتبر من أهم المحاصيل المنزرعة في مصر من حيث الأهمية الاقتصادية والغذائية، حيث أنه يدخل في تغذية الإنسان والحيوان، ويستخدم في كثير من الصناعات الغذائية المتنوعة، لذا يتزايد الطلب على الذرة الشامية عام بعد اَخر وخاصة بعد استهداف الدولة خلط دقيق الذرة الشامية مع دقيق القمح بنسبة نحو ٢٠% لتضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من القمح وما يترتب عليها من تخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي من خلال تخفيض واردات القمح، وتظهر معادلات الاتجاه العام زيادة في الواردات بنسبة نحو ٤.١٦% سنويا يقابلها زيادة في الإنتاج من الذرة الشامية تقدر نحو ١.٠٢% سنويا وزيادة في الاستهلاك نحو ٢.٣% سنويا، حيث يتبين أن زيادة نسب الاستهلاك ضعف نسب الزيادة في الإنتاج مما يتبعه تناقص في متوسط نصيب الفرد نحو ١.٨٢% سنويا.

أ. <u>تطور الإنتاج والاستهلاك من الذرة الشامية في مصر خلال فترة الدراسة</u>:

بدراسة الجدول (٢) بالملحق يتبين تطور انتاج واستهلاك الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) حيث بلغ الحد الأدنى من الكميات المنتجة من الذرة الشامية نحو ٦.٤٣١ مليون طن ذلك خلال عام ٢٠٠٣، بينما بلغ الحد الاقصى عام ٢٠٠٦ بنحو ٧.٦٩٨ مليون طن، وبدراسة الاتجاه العام للمعادلة الإنتاج بالجدول (٣) يتضح معنوية نموذج الانحدار بما يعنى أن هناك زيادة سنوية معنوية احصائياً في الكمية المنتجة تقدر بنحو ٠.٠٧١ مليون طن يمثل نحو ١.٠٢% من متوسط الكمية المنتجة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) والبالغ ٦.٩٧٤ مليون طن، وقد بلغ معامل التحديد ٠.٣٤٩ مما يعنى أن حوالي ٣٥% من التغيرات في الكمية المنتجة ترجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل اخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

بينما يشير الجدول (٢) بالملاحق إلى تطور المتاح من الكمية المستهلكة من الذرة الشامية حيث بلغت الحد الأدنى عام ٢٠٠٤ نحو ٨.٩٠٧ مليون طن، بينما بلغت الحد الأقصى عام ٢٠١١ نحو ١٤.٠٧٤ مليون طن خلال فتر الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، ثم ننتقل إلى معادلة الاتجاه العام من المتاح للاستهلاك من الجدول (٣) يتضح معنوية نموذج الانحدار حيث تظهر زيادة سنوية معنوية إحصائياً تقدر نحو ٠.٢٧٠ مليون طن من المتاح من الكميات المستهلكة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) بمعدل تغير نحو ٢.٣٠% من متوسط المتاح من الكمية المستهلكة البالغة نحو ١١.٧٤٨ مليون طن، توزع متوسط كميات الاستهلاك ما بين (نحو ٥% من المتوسط يتم توجيه إلى الاستخدام الصناعي، وحوالى نحو ٤٧% من المتوسط يوجه إلى الاستهلاك الحيواني، وحوالى نحو ٤٣% من المتوسط يتم توجيه إلى الاستخدام الغذائي، وأخيرا الفاقد يمثل نسبة نحو ٤.٤% من المتوسط)، هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٥٤٣ مما يعنى أن حوالى نحو ٥٤%من التغيرات في الكمية المستهلكة يرجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

جدول (٣)

معادلات الاتجاه العام لكميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ومتوسط نصيب الفرد من الذرة الشامية

البيان	المعادلة	R^2	F	sig	معدل التغير السنوي%
الإنتاج	Ý =6.510 + 0.071x (2.32)	٠.349	5.363	.043 ٠	1.02
الاستهلاك	Ý =9.990 + 0.270x (3.346)	٠.543	11.87	.006 ٠	2.30
الواردات	Ý =3.487 + 0.199x (2.447)	٠.375	5.989	0.034	4.16
الفجوة	Ý =-3.480 - 0 .199x (2.441)	٠.373	5.961	.035 ٠	- 4.17
متوسط نصيب الفرد	Ý =82.426 - 1.501x (6.256)	٠.729	26.924	.000 ٠	- 2.06

المصدر: جدول رقم (٢) بالملاحق

Y= كمية التقديرية من الإنتاج المحلى للذرة الشامية، والكمية التقديرية لاستهلاك المحلى من الذرة الشامية وحجم الفجوة الغذائية التقديري، وكمية الواردات التقديرية من الذرة الشامية، ومتوسط نصيب الفرد في السنة التقديري من الذرة الشامية.

X= متغير الزمن (1،2،3،....،12)

R^2= معامل التحديد F=قيمة معنوية النموذج

( ) =القيمة بين القوسين تعبر عن قيمة t المحسوبة

شكل رقم (٣)

تطور الإنتاج والاستهلاك من الذرة الشامية خلال فترة الدراسة

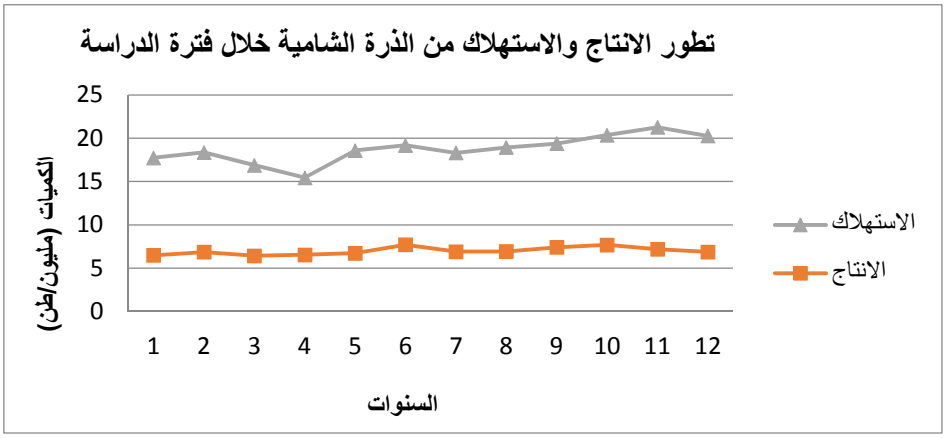

المصدر: جدول (٢) بالملاحق

من الشكل رقم (٣) تبين أن الكميات المنتجة لا تكفي الكميات المستهلكة، حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة من الذرة الشامية نحو ٦.٩٧٤ مليون طن، بينما بلغت الكمية المستهلكة في المتوسط خلال فترة الدراسة نحو ١١.٧٤٨ مليون طن، وبالتالي فإن متوسط حجم الفجوة في مصر بلغ نحو ٤.٧٧٣ مليون طن يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد، كما يظهر الشكل أن العام ٢٠٠٤ يظهر أقل قيمة للفجوة الغذائية للذرة الشامية نحو ٢.٣٧٧ مليون طن، بينما يظهر العام ٢٠١١ أكبر قيمة للفجوة الغذائية للذرة الشامية نحو ٦.٨٩١ مليون طن.

ب. تطور كمية الواردات من الذرة الشامية في مصر خلال فترة الدراسة:

يظهر الجدول (٢) بالملحق تطور كمية الواردات من الذرة الشامية، حيث بلغ الحد الادنى من الواردات عام ٢٠٠٤ نحو ٢.٤٢٩ مليون طن، بينما بلغ الحد الاقصى من الواردات نحو ٦.٨٩٧ مليون طن عام ٢٠١١ خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، وإذا فحصنا معادلة الاتجاه العام من الواردات بالجدول (٣) يتضح معنوية نموذج الانحدار، بما يعنى أن هناك زيادة سنوية في الكميات المستوردة من الذرة الشامية معنوية احصائياً تقدر نحو٠.١٩٩ مليون طن خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، كما يمثل معدل التغير ٤.١٦% من متوسط الكمية المستوردة خلال الفترة المقدر له ٤.٧٧٩ مليون طن، كما بلغ معامل التحديد نحو ٠.٣٧٥ مما يعنى أن حوالى نحو ٣٨% من التغيرات في الكمية المستوردة ترجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

شكل رقم (٤)

الاتجاة العام للواردات من الذرة الشامية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)

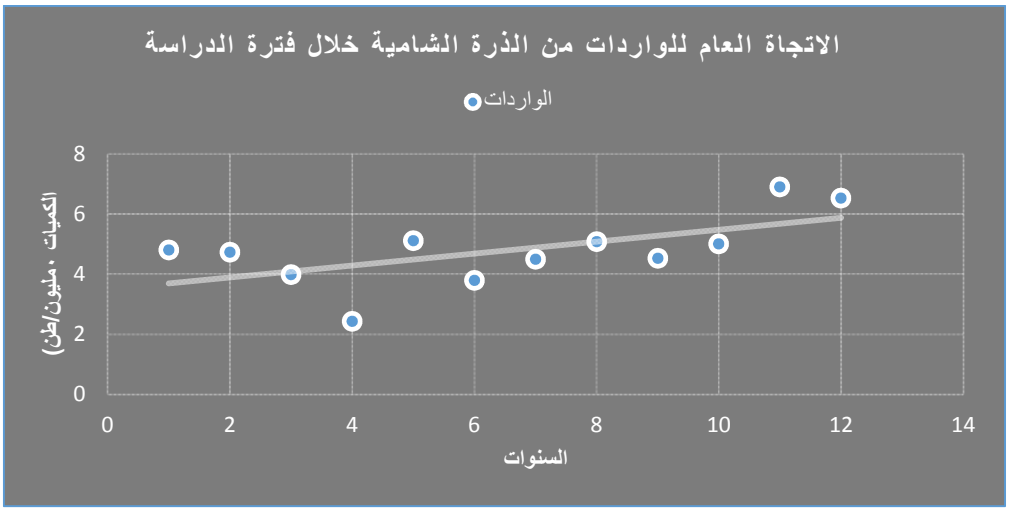

المصدر: جدول (٢) بالملاحق الاحصائي

ج. تطور حجم الفجوة من الذرة الشامية في مصر خلال فترة الدراسة:

حيث يظهر الجدول (٢) بالملحق تطور الفجوة من الذرة الشامية، حيث بلغت الحد الادنى نحو ٢.٣٧٧ مليون طن عام ٢٠٠٤، بينما بلغ الحد الاقصى نحو ٦.٨٩١ مليون طن خلال عام ٢٠١١ وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، وإذا إنتقلنا إلى معادلة الاتجاه العام من الفجوة الغذائية للذرة الشامية في الجدول (٣)، والشكل (٤) يتضح منه معنوية نموذج الانحدار، ما يعني أن هناك تناقص سنوي معنوي احصائياً يقدر نحو ٠.١٩٩ مليون طن خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢) بمعدل تغير سنوي نحو ٤.١٧% من متوسط كميات العجز خلال الفترة المقدر نحو ٤.٧٧٣ مليون طن، هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٣٧٣ مما يعنى أن حوالى نحو ٣٧% من التغيرات في حجم الفجوة يرجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

د. تطور متوسط نصيب الفرد من الذرة الشامية في مصر خلال فترة الدراسة:

يظهر جدول (٢) بالملحق تطور متوسط نصيب الفرد من الذرة الشامية حيث بلغ الحد الأدنى نحو ٦٣.٦ كجم / سنة عام ٢٠١٢ بينما بلغ الحد الأقصى نحو ٧٩.٤ كجم/ سنة عام ٢٠٠٤ وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، وبتحليل معادلة الاتجاه العام لمتوسط نصيب الفرد من الذرة الشامية سنوياً جدول (٣) يتضح معنوية نموذج الانحدار بما يعني أن هناك تناقصاً سنوياً معنوياً إحصائياً يقدر نحو ١.٥٠١ كجم/سنة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) بمعدل تغير سنوي يبلغ نحو ٢.٠٦% من متوسط نصيب الفرد البالغ نحو ٧٢.٩٤٢ كجم/سنة، وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٧٢٩ مما يعنى أن حوالى نحو ٧٣% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد من الذرة الشامية يرجع إلى الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

٣) السكر:

يعتبر السكر سلعة زراعية صناعية استراتيجية، ويعتمد في إنتاجها على محصولين أساسيين هما قصب السكر وبنجر السكر، ويؤدى عجز الإنتاج المحلى من السكر عن مسايرة متطلبات الاستهلاك المحلى إلى زيادة كميات الواردات.

أ. تطور كميات الإنتاج والاستهلاك من السكر في مصر خلال فترة الدراسة:

يشير الجدول (٣) بالملحق إلى تطور الكمية المنتجة من السكر في مصر بنوعية سكر قصب السكر وسكر البنجر خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢) حيث وضح أن الإنتاج بشكل عام في تزايد، وقد بلغ الحد الأدنى للكمية المنتجة نحو١.٢٨٥ مليون طن عام ٢٠٠٣ ، بينما بلغ الحد الأقصى نحو ٢.١٠٢ مليون طن عام ٢٠٠١، وبدراسة الاتجاه العام للكميات المنتجة من السكر جدول (٤) يتضح عدم معنوية نموذج الانحدار بما يعنى أن هناك زيادة سنوية غير مؤكدة إحصائياً أي أن الإنتاج من السكر يتسم بالثبات النسبي ويدور حول المتوسط الحسابي لفترة الدراسة والمقدر نحو ١.٧٢٠ مليون طن (نحو ٦٥% من المتوسط إنتاج السكر مصدره قصب السكر، ونحو ٣٥% من متوسط الإنتاج يكون مصدره بنجر السكر)، أما عن المتاح من الكميات المستهلكة يتضح من خلال الجدول (٣) بالملاحق أن الحد الأدنى للكميات المستهلكة من السكر نحو١.٤٣٣ مليون طن عام ٢٠٠٣ بينما بلغ الحد الأقصى من الكميات المستهلكة من السكر نحو ٢.٩٠ مليون طن عام ٢٠١٢ خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢) وبدراسة الاتجاه العام للكميات المستهلكة جدول (٤) يتضح معنوية نموذج مما يعنى أن هناك زيادة سنوية مؤكدة إحصائياً تقدر بنحو ٠.١٣٥ مليون طن يمثل حوالي نحو ٥.٨%من متوسط الكمية المستهلكة والمقدرة نحو ٢.٣٢٧ مليون طن (نسبة ٦٩% من متوسط الكميات

المستهلكة تكون مصدرها قصب السكر، وحوالي نسبة ٢٨% من متوسط الكميات المستهلكة يكون مصدرها بنجر السكر)، هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٧٨٧ مما يعنى أن نحو ٧٩%من التغيرات في الكميات المستهلكة ترجع إلى عامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

جدول (٤)

معادلات الاتجاه العام لكميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ومتوسط نصيب الفرد من السكر

البيان	المعادلة	R^2	F	sig	معدل التغير السنوي %
الإنتاج	Ý =1.610 + 0.017x (0.734)	٠.051	٠.538	٠.480	------
الاستهلاك	Ý =1.342 + 0.135x (6.075)	0.787	36.910	0.000	5.8
الواردات	Ý =0.105 + 0.100x (4.777)	٠.695	22.819	٠.001	13.24
الفجوة	Ý =-0.137 + 0.072x (3.066)	٠.485	9.400	٠.012	11.9
متوسط نصيب الفرد	Ý =22.086 + 1.206x (4.00)	٠.615	16.000	٠.003	4.03

المصدر: جدول رقم(٣) بالملحق

y= الكمية التقديرية من الإنتاج المحلى للسكر، وكمية التقديرية الاستهلاك المحلى من السكر، وحجم الفجوة الغذائية التقديري من السكر، وكمية الواردات التقديرية من السكر، ومتوسط نصيب الفرد التقديري في السنة.

X= متغير الزمن (1،2،3،.....،12)

R^2= معامل التحديد F= قيمة معنوية النموذج

( ) = القيمة بين القوسين تعبر عن قيمة t المحسوبة

شكل رقم (٥)

تطور الإنتاج والاستهلاك من السكر خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)

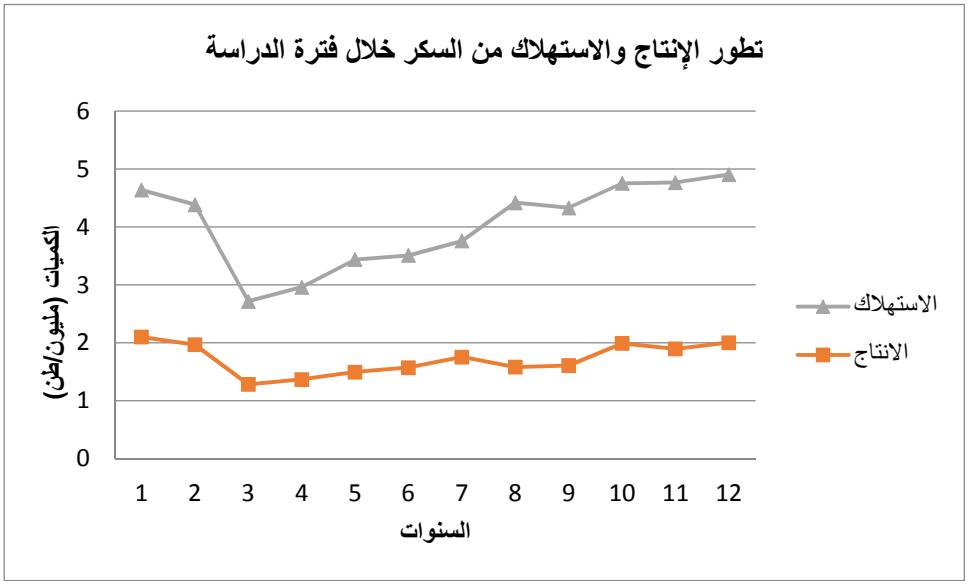

المصدر: الجدول(٣) بالملاحق الاحصائية

من الشكل (٥) تبين أن كميات الإنتاج المحلى من السكر لا تكفي الاستهلاك الكلى المحلى، حيث بلغ متوسط الإنتاج من السكر نحو١.٧٢٠ مليون طن خلال فترة الدراسة، بينما بلغ متوسط الكميات المستهلكة من السكر نحو ٢.٣٢٧ مليون طن خلال فترة الدراسة مما نتج عنة فجوة غذائية بين الإنتاج والاستهلاك في مصر قدرت في المتوسط نحو ٠.٧٠٦ مليون طن سنوياً خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، كما يظهر الشكل أن العام ٢٠٠٣ يظهر أقل قيمة للفجوة الغذائية للسكر نحو ٠.١٤٨ مليون طن، بينما يظهر العام ٢٠٠٨ أكبر قيمة للفجوة الغذائية للسكر نحو١.٢٥٣ مليون طن.

ب. <u>تطور الكميات المستوردة من السكر في مصر خلال فترة الدراسة</u>:

بدراسة بيانات الجدول (٣) بالملحق يتضح تطور الكميات المستوردة من سكر القصب وسكر البنجر خلال فترة الدراسة حيث بلغ الحد الأدنى ٠.٢٨٨

مليون طن عام ٢٠٠٤ ، بينما بلغ الحد الأقصى ١.٣٠١ مليون طن عام ٢٠٠٩، وبالانتقال إلى الجدول (٤) لمتابعة الاتجاه العام للكميات المستوردة من السكر يتضح معنوية نموذج الانحدار بما يعنى أن هناك زيادة سنوية مؤكدة إحصائيا بنحو ٠.١٠٠ مليون طن خلال فترة الدراسة تمثل حوالى نحو ١٣.٢٤% من متوسط الكمية المستوردة البالغ نحو ٠.٧٥٥ مليون طن (نحو ٩٠% من متوسط الكميات المستوردة يكون مصدره سكر قصب السكر، ونحو ١٠% من متوسط الكميات المستوردة يكون مصدره بنجر السكر)، كما بلغ معامل التحديد نحو ٠.٦٩٥ مما يعنى أن حوالى نحو ٧٠% من التغيرات في الكمية المستوردة ترجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

شكل رقم (٦)

الاتجاه العام للواردات من السكر خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)

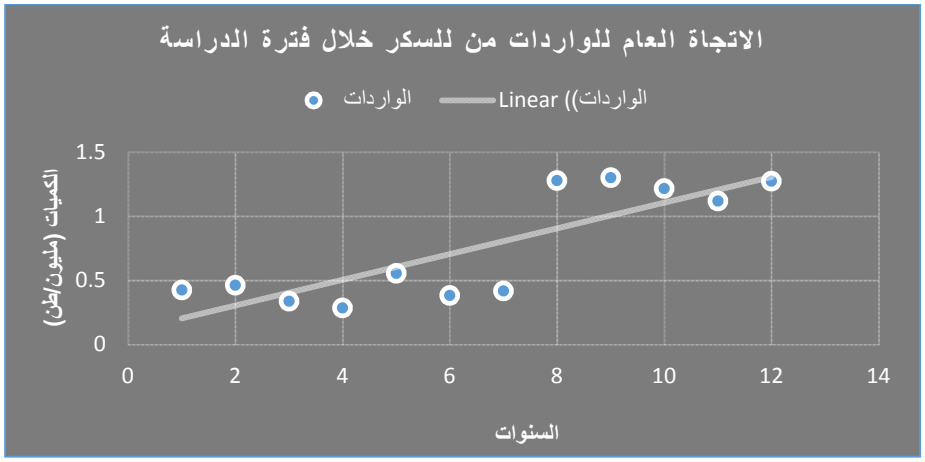

المصدر: جدول (٣) بالملاحق الاحصائي

ج. <u>تطور حجم الفجوة من السكر في مصر خلال فترة الدراسة:</u>

بدراسة بيانات الجدول (٣) بالملحق يتضح حجم الفجوة من السكر خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢) حيث أن الحد الادنى يبلغ ٠.١٤٨ مليون طن عام ٢٠٠٣ بينما بلغ الحد الأقصى ١.٢٥٣ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم ننتقل لجدول (٤) وشكل (٦) لمتابعة الاتجاه العام للفجوة من السكر فيتضح معنوية نموذج بما يعني أن هناك تزايداً سنوياً معنوياً إحصائياً بنحو ٠.٠٧٢ مليون طن يمثل نحو ١١.٩% من متوسط حجم الفجوة الغذائية من السكر خلال فترة الدراسة والمقدر ٠.٦٠٥ مليون طن سنويا.

د. **تطور متوسط نصيب الفرد من السكر في مصر خلال فترة الدراسة:**

بدراسة بيانات الجدول (٣) بالملحق تبين تطور متوسط نصيب الفرد المصري من السكر حيث بلغ الحد الأدنى ٢١.١ كجم / سنة عام ٢٠٠٣ بينما بلغ الحد الأقصى نحو ٣٧.٧ كجم / سنة عام ٢٠٠٨ خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، ثم يظهر الجدول (٤) الاتجاه العام لمتوسط نصيب الفرد من السكر يتضح معنوية نموذج الانحدار بما يعني أن متوسط نصيب الفرد يتزايد سنويا زيادة مؤكدة معنوياً تقدر نحو ١.٢٠٦ كجم / سنة بمعدل تغير سنوي نحو ٤.٠٣% من متوسط نصيب الفرد من السكر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) البالغ نحو ٢٩.٩٢ كجم/سنة، هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٦١٧ مما يعنى أن نحو ٦٢% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد السنوي من السكر يرجع لعامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة، بينما يشير الجدول (٤) أن الكميات الإنتاج المحلى من السكر لا تكفي الاستهلاك الكلى المحلى، حيث بلغ متوسط الإنتاج من السكر نحو ١.٧٢٠ مليون طن خلال فترة الدراسة بينما بلغ متوسط الكميات المستهلكة من السكر نحو ٢.٣٢٧ مليون طن خلال فترة الدراسة مما نتج عنة فجوة غذائية بين الإنتاج والاستهلاك في مصر قدرت نحو ٠.٦٠٧ مليون طن

كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، أما عن متوسط كمية الواردات المصرية من السكر فقد بلغ في المتوسط نحو ٠.٧٥٥ مليون طن وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من السكر نحو ٢٩.٩٢ كجم/سنة، كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في مصر خلال فترة الدراسة في المتوسط نحو ٧٥.٧٦%.

٤) الزيوت النباتية:

تعتبر الزيوت النباتية موادا غذائية غنية بالطاقة إذ ينتج منها أكثر من ضعف الكميات المماثلة من البروتينات أو الكربوهيدرات، وتوفر الزيوت النباتية نحو ثلثي احتياجات الإنسان من الطاقة وتتمثل في (زيت فول الصويا، زيت بذرة القطن، زيت عباد الشمس، زيت الذرة، زيت النخيل) وتحتوي العديد من الثمار على لب غنى بالزيت وعلى بذور تحتوي على نسب مختلفة منه.

أ. تطور الإنتاج والاستهلاك من الزيوت النباتية في مصر خلال فترة الدراسة

يتضح من خلال الجدول (٤) بالملحق التطور في الكمية المنتجة من الزيوت النباتية في مصر حيث تراوح بين حد أدنى نحو ٠.٢٢ مليون طن عام ٢٠٠١ بينما بلغ الحد الأقصى نحو ١.٠٣٢ مليون طن عام ٢٠٠٦ خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، وإذا انتقلنا للجدول (٥) يظهر الاتجاه العام لإنتاج الزيوت النباتية عدم معنوية نموذج الانحدار، بما يعنى أن الإنتاج من الزيوت النباتية تتزايد بمعدل سنوي غير مؤكد إحصائيا مما يدل على الثبات النسبي لها وتدور حول المتوسط الحسابي لفترة الدراسة والمقدر نحو ٠.٥٣٤ مليون طن، وإذا انتقلنا للجدول (٤) بالملاحق لتحديد تطور المتاح من الكميات المستهلكة من الزيوت النباتية يتضح تراوحها بين حد أدنى يبلغ نحو ٠.٦١٥ مليون طن عام ٢٠٠٢ وحد أقصى نحو ٢.٢١٤ مليون طن عام ٢٠٠٦، وإذا انتقلنا للجدول (٥) لتتبع الاتجاه العام لاستهلاك الكميات من الزيوت النباتية يتضح

عدم معنوية نموذج بمعني أن هناك زيادة سنوية غير معنوية إحصائياً، مما يدل على ثبات الكميات المستهلكة حول المتوسط البالغ نحو ١.٢٤٢ مليون طن خلال فترة الدراسة (نحو ٧١% من متوسط الكميات المستهلكة يتم توجيهه إلى الاستهلاك الغذائي، وحوالي نحو ٢٨% من متوسط الكميات المستهلكة يتم استخدامه في الصناعة).

جدول (٥)

معادلات الاتجاه العام لكميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ومتوسط نصيب الفرد للزيوت النباتية

البيان	المعادلة	R^2	F	sig
الإنتاج	Ý = 6.510 + 0.024x (1.100)	0.108	1.210	0.279
الاستهلاك	Ý = 0.853 + 0.060x (1.323)	0.148	1.741	0.216
الواردات	Ý = 0.482 + 0.045x (2.006)	0.268	٣.٦٦٩	0.084
الفجوة	Y= 0.488 + 0.034x (1.404)	0.165	١.٩٢٧	0.191
متوسط نصيب الفرد	Ý = 9.970 + 0.310x (0.881)	0.072	0.776	0.399

المصدر: جدول (٤) بالملاحق

Y= كمية التقديرية من الإنتاج المحلى للزيوت النباتية، والكمية التقديرية الاستهلاك المحلى من الزيوت النباتية، وحجم الفجوة الغذائية التقديري من الزيوت النباتية، وكمية الواردات التقديرية من الزيوت النباتية، ومتوسط نصيب الفرد التقديري من الزيوت النباتية في السنة.

X= متغير الزمن (1،2،3،.....،،12)

R^2= معامل التحديد F= قيمة معنوية النموذج

( ) = القيمة بين القوسين تعبر عن قيمة t المحسوبة

شكل رقم (٧)

تطور الإنتاج والاستهلاك من الزيوت النباتية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)

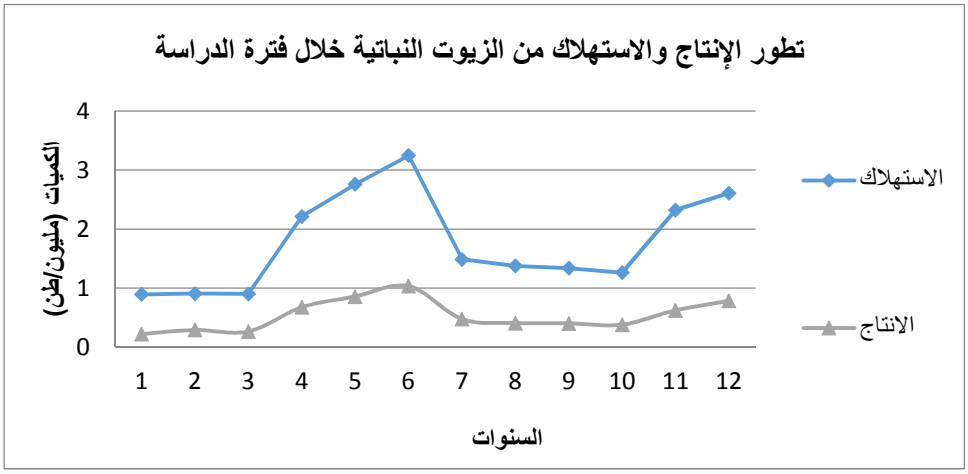

المصدر: جدول (٤) بالملاحق الاحصائي

إن الكميات المنتجة من الزيوت النباتية لا تكفي كميات المستهلكة، حيث بلغ متوسط الكميات المنتجة خلال فترة الدراسة من الزيوت الطبيعية نحو ٠.٥٣٤ مليون طن، بينما بلغ متوسط الكميات المستهلكة نحو ١.١٤٢ مليون طن مما نتج عنة فجوة غذائية تقدر نحو ٠.٧٠٨ مليون طن كمتوسط خلال فترة الدراسة يتم تغطيتها عن طريق الواردات، كما يظهر الشكل أن العام ٢٠٠٢ يظهر أقل قيمة للفجوة الغذائية للزيوت النباتية نحو ٠.٣٢٥ مليون طن، بينما يظهر العام ٢٠٠٦ أكبر قيمة للفجوة الغذائية للزيوت النباتية نحو١.١٨٢ مليون طن.

ب. <u>تطور الواردات من الزيوت النباتية في مصر خلال فترة الدراسة:</u>

بدراسة بيانات الجدول (٤) بالملحق يتضح تطور الكميات المستوردة من الزيوت النباتية خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين حد أدنى يبلغ نحو ٠.٤٠٥ مليون طن عام ٢٠٠٣ وحد أقصى نحو ١.٢٠٣ مليون طن عام ٢٠٠٦، وإذا

انتقلنا للجدول (٥) يظهر الاتجاه العام للكميات المستوردة من الزيوت النباتية يتضح عدم معنوية نموذج بمعنى أن هناك تزايداً معنوياً غير مؤكد إحصائياً مما ينعكس على الثبات العام لكميات الواردات من الزيوت النباتية خلال فترة الدراسة حول المتوسط الحسابي البالغ نحو ٠.٧٤٥ مليون طن خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢).

من الملاحظ عدم معنوية مؤشرات الزيوت نتيجة تعدد الكميات المستهلكة من أصناف الزيوت منها زيت النخيل وزيت عباد الشمس وزيت فول الصويا وزيت الذرة .

شكل رقم (٨)

الاتجاه العام للواردات من الزيوت النباتية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)

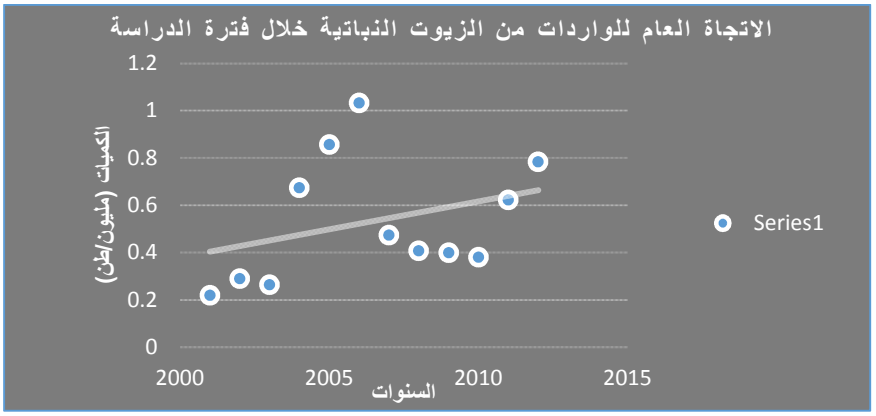

المصدر: جدول (٤) بالملاحق الاحصائي

ج. تطور حجم الفجوة من الزيوت النباتية في مصر خلال فترة الدراسة:

بدراسة الجدول (٤) بالملحق يتضح أن تراوح حجم الفجوة بين حد أدنى نحو ٣٢٥. مليون طن عام ٢٠٠٢ وحد أقصى نحو ١.١٨٢ مليون طن عام ٢٠٠٦ ذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢) بينما يوضح جدول (٥) وشكل (٨) أن الاتجاه العام لكميات الفجوة من الزيوت النباتية يتزايد سنوياً غير مؤكد

إحصائيا مما يدل على ثبات حجم الفجوة من الزيوت النباتية حول متوسط الفترة والمقدر بنحو ٠.٧٠٨ مليون طن.

يشير الجدول (٤) بالملاحق أن الكميات المنتجة من الزيوت النباتية لا تكفي كميات المستهلكة حيث بلغ متوسط الكميات المنتجة خلال الفترة من الزيوت الطبيعية نحو ٠.٥٣٤ مليون طن، بينما بلغ متوسط الكميات المستهلكة نحو ١.١٤٢ مليون طن مما نتج عنة فجوة غذائية تقدر نحو ٠.٧٠٨ مليون طن كمتوسط خلال فترة الدراسة يتم تغطيتها عن طريق متوسط كمية واردات نحو ٠.٧٤٥ مليون طن، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الزيوت النباتية ١١.٤١٦ كجم/سنة كما تقدر متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٤٢.٥٩%.

الفصل الثاني

التركز الجغرافي للواردات من السلع الغذائية الأساسية

المبحث الأول
بعض المؤشرات العامة للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية[١]

لا شك أن عدم الاستقرار النسبي للمعروض العالمي من الغذاء وزيادة الاعتماد على واردات الغذاء من الأسواق العالمية يؤدى سلبا على الميزان التجاري الزراعي، ومن ثمّ على ميزان المدفوعات المصري، مما يحّمل الدولة لأعباء كبيرة من العملة الصعبة التي يفترض توجيهها لتمويل خطط وبرامج التنمية في الدولة.

أولاً: الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية:

دراسة العجز في كل من الميزان التجاري القومي والعجز في الميزان التجاري الزراعي من ناحية أخرى ومدى ارتباطه باقتصاديات العالم الخارجي.

١) تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية:

يوضح الجدول (٦) أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية قد أرتفع من نحو ٦٧.١٥ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى نحو ٥٥٩.٧ مليار جنيه عام ٢٠١١ بمتوسط عام بلغ نحو ٢٥٦.٥٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ويتضح من الجدول (٦) بالملحق اتجاه الصادرات نحو التزايد خلال فترة الدراسة فقد بلغت أدناها عام ٢٠٠١ نحو ١٦.٤٩ مليار جنيه، ثم تزايد لتصل أقصاها عام ٢٠١١ نحو ١٨٨.٣٥ مليار جنيه بمتوسط عام بلغ نحو ٩٦.١١ مليار جنيه، في المقابل فإن الواردات الكلية تزايدت من نحو ٥٠.٦٦ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى حوالى نحو ٤٣٣.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٢ بمتوسط عام بلغ نحو ١٩٠.٠٥ مليار جنيه خلال الفترة نفسها الامر الذى أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الكلى من نحو ٣٤.١٧ مليار جنيه عام

(١) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد العشرون –العدد الثالث–القاهرة–سبتمبر ٢٠١٠

٢٠٠١ إلى نحو ٢٥٥.١٧ مليار جنيه عام ٢٠١٢، ويمكن ارجاع تفوق قيمة الواردات الكلية على نظيرتها من الصادرات إلى عدة عوامل أهمها الزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة، ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة، عدم تطور الهيكل الإنتاجي وضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي، بالإضافة لضعف القدرة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق العالمية.

جدول(٦)

بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية

في فترة (٢٠٠١/٢٠١٢)

السنة	تجارة خارجية كلية (مليار جنيه)	تجارة خارجية زراعية (مليار جنيه)	معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية ٪	معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ٪	معدل التبعية الاقتصادية الإجماليه ٪	معدل التبعية الاقتصادية الزراعية ٪	المشاركة الاقتصادية الإجماليه	المشاركة الاقتصادية الزراعية	نسبة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلى
2001	67.15	9.76	32.55	27.58	14.29	13.09	50.89	56.76	16.47
2002	77.62	12.77	37.42	31.11	14.46	15.27	45.52	52.54	16.33
2003	101.9	14.7	56.57	46.12	14.26	14.52	27.73	36.87	15.18
2004	127.4	17.45	59.81	64.78	15.74	14.06	25.14	21.37	14.87
2005	176.32	19.24	53.73	38.12	19.73	17.03	30.09	44.8	14.07
2006	197.24	17.96	66.62	37.73	16.66	13.04	20.03	45.21	14.08
2007	243.84	27.3	59.81	33.04	17.84	18.14	25.15	50.33	13.22
2008	430.82	37.66	49.74	43.36	28.94	19.39	33.57	39.51	13.63
2009	384.56	40.88	53.84	67.61	21.73	15.14	30.00	19.32	14.00
2010	455.21	49.61	51.55	55.52	22.93	16.77	31.97	28.6	14.52
2011	559.79	67.03	50.71	36.82	24.62	22.45	32.70	46.17	14.46
متوسط	256.53	28.5	52.03	43.80	19.20	16.26	32.07	40.13	14.62

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالملحق رقم (٦)

٢) تطور قيمة التجارة الخارجية الزراعية:

من الجدول (٦) بالملحق يتضح تذبذب قيمة الصادرات الزراعية بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.١١ مليار جنيه عام ٢٠٠١ وحد أقصى بلغ حوالي ١٨.٠٤ مليار جنيه عام ٢٠١١ بمتوسط عام بلغ ٨.٨٤ مليار جنيه في حين بلغ قيمة الواردات الزراعية ادناها بنحو ٧.٦٥ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى نحو ٤٨.٩٩ مليار جنيه عام ٢٠١١ الامر الذي أدى إلى تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري من نحو ٥.٥٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى نحو ٣٠.٩٥ مليار جنيه عام ٢٠١١.

٣) <u>تطور قيمة الناتج المحلى الإجمالي والزراعي:</u>

يوضح الجدول (٦) بالملحق تزايد قيمة الناتج المحلى الإجمالي من نحو ٣٥٤.٥ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى حوالي ١٦٧٧.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢، كما توضح بيانات الجدول انخفاض مساهمة قيمة الناتج المحلى الزراعي من نحو ٥٨.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١ بنسبة ١٦.٥% إلى حوالي ٢٤٣.٤ عام ٢٠١٢ بنسبة نحو ١٤.٥%.

٤) <u>نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلى:</u>

يتضح من جدول (٦) تراجع نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلى الإجمالي حيث بلغ نحو ١٦.٤٧% عام ٢٠٠١ ثم استمر في التراجع حيث بلغ نسبة مساهمته في الناتج ١٣.٦٣% عام٢٠٠٨ ثم عاد إلى ارتفاع طفيف عام ٢٠١٢ إلى ١٤.٥١% وهي نسبة ضئيلة جدا تعكس مدى تدهور الاهمية النسبية لقطاع الزراعي في الاقتصاد بصفة عامة، والتراجع العام للأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل معدلات الاستثمار في القطاع الزراعي، كذلك تراجع نصيب قطاع الزراعة من القوى العاملة فضلا عن عجزه في تحقيق العديد من أهدافه وأهمها الأمن الغذائي.

ثانياً: بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية:

١) معدل التغطية:

يشير معدل التغطية (تغطية الصادرات للواردات) إلى مدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها، ويتم الحصول عليه من خارج قسمة إجمالي قيمة الصادرات إلى إجمالي قيمة الواردات ويشير الجدول(٦) الي أن معدل التغطية للتجارة الخارجية الكلية بلغ حوالى ٥٢.٠٣% مقابل حوالى ٤٣.٨٠% لمعدل التغطية الخارجية الزراعية كمتوسط لفترة الدراسة، مما يشير إلى عدم قدرة الدولة على تغطية وارداتها من حصيلة الصادرات، الأمر الذى يعكس تزايد الفجوة بين الصادرات والواردات بصفة عامة حيث تظهر نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية زيادة من نحو ٢٧.٥٨% عام ٢٠٠١ إلى نحو ٣٦.٨٢% عام ٢٠١١.

٢) معدل التبعية الاقتصادية:

يشير معدل التبعية الاقتصادية إلى مدى اعتماد الدولة على وارداتها في تلبية حاجة السكان والتنمية الاقتصادية، وهو يساوى خارج قسمة إجمالي الواردات على الناتج المحلى الإجمالى، ويوضح الجدول (٦) أن متوسط معدل التبعية للتجارة الخارجية الكلية قدر بنحو ١٩.٢% مقابل نحو ١٦.٢٦% كمتوسط لمعدل التبعية للتجارة الخارجية الزراعية للفترة الدراسية (٢٠٠١-٢٠١٢) مما يشير إجمالي أن متوسط معدل التبعية للتجارة الخارجية الزراعية أفضل من متوسط معدل التبعية للتجارة الخارجية الكلية، وكلاهما يشير إلى زيادة الاعتماد على الواردات في تلبية احتياجات السكان، وبالتالي زيادة التبعية الاقتصادية للدولة إلى العالم الخارجي.

٣) درجة المشاركة الاقتصادية:

ترجع أهمية ذلك المؤشر إلى مدى مساهمة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية للدول الاخرى ويتم تقديره بالفرق المطلق بين الصادرات والواردات القومية (صافي التجارة الخارجية) منسوبا إلى الحجم الكلى للتجارة الخارجية (صادرات + واردات) ويتراوح ذلك المعدل بين حد أدنى يساوى الصفر وذلك عندما يكون هناك توازن عام في الميزان التجاري وحد أعلى يساوى ١٠٠ وذلك عندما تصبح الدولة مستوردا صافيا، ويوضح الجدول (٦) أن متوسط معدل المشاركة الاقتصادية الإجماليه بلغ حوالى ٣٢.٠٧% مقابل حوالى ٤٠.١٣% كمتوسط عام لفترة الدراسة لمعدل درجة المشاركة الاقتصادية الزراعية، مما يدل على وجود عجز في الميزان الزراعي اكبر من عجز الميزان التجاري ويتزايد خلال فترة الدراسة، مما يظهر المساهمة الأكبر من عجز الميزان التجاري ترجع بالأساس إلى عجز الميزان الزراعي وعدم معالجة أسبابه.

المبحث الثاني
هيكل أسواق الاستيراد لمصر من السلع الغذائية الأساسية

يستهدف هذا المبحث دراسة الهيكل السوقي والتوزيع الجغرافي لأهم الدول المصدرة للسلع الغذائية الأساسية لمصر، واهميتها النسبية لإجمالي الدول المصدرة في العالم لمتوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) حيث تتعدد مصادر الواردات المصرية من السلع الغذائية الأساسية وفقا لمجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، ومن أهمها البعد الجغرافي والكميات المستوردة والأسعار من تلك السلع من ناحية والدول المنتجة لها من ناحية أخرى، ويتم التركيز بصفة أساسية على أسواق السلع موضع الدراسة وهى القمح والذرة الشامية والزيوت النباتية والسكر.

أولاً: <u>هيكل اسواق استيراد القمح إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢):</u>

من دراسة الجدول (٧) يتضح أن المتوسط العام السنوي لكمية القمح المستورد بلغ حوالى ٥.٦١٩ مليون طن بقيمة قدرت بحوالي ١٥٥١.٧٠ مليون دولار كمتوسط عام الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)، كما تبين أن روسيا الاتحادية تمثل أكثر الدول المصدرة لمصر وتحتل المرتبة الأولى ضمن أهم عشر دول مصدرة للقمح لمصر، حيث بلغ المتوسط السنوي لكمية صادراتها لمصر ١.٨١٢ مليون طن تمثل نحو ٣٢.١٨% من جملة الواردات المصرية من القمح والبالغة نحو ٥.٦١٩ مليون طن خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) بقيمة ٥٦٣.٣٩ مليون دولار من متوسط قيمة الواردات للقمح والمقدر بنحو ١٥٥١.٧٠ مليون دولار أي ما يقرب من ٣٦.٣٢% من إجمالي قيمة الواردات من القمح في تلك الفترة، وتليها في الترتيب كل من الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، استراليا، في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة على التوالي، بمتوسط كمية سنوي يقدر ١.٣٩٠، ٠.٧٣٥، ٠.٧٨٧ مليون طن على التوالي حيث تمثل نحو ٢٤.٦٩%، ١٣.٠٤%، ١٠.٤٣% من جملة الكميات من واردات المصرية من القمح بمتوسط تكلفة

يقدر بنحو ٣٤٠.١٧، ١٥٠.٨٢٣، ١٣٠.٠٣١ مليون دولار بأهمية نسبية من متوسط إجمالي قيمة الواردات من القمح ٢١.٩٦%، ٩.٧٢%، ٨.٤٣% على التوالي ثم تأتى كل من أوكرانيا والأرجنتين وكندا وسوريا وكازخستان ورومانيا في المركز الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر على التوالي بمتوسط كمية سنوي يقدر بنحو ٠.٢٦١، ٠.١٢٦، ٠.٠٩٦، ٠.٠٩٥، ٠.٠٥٢، ٠.٠١٧ مليون طن على التوالي بنسبة ٤.٧٨%، ٢.٢٣%، ١.٧١%، ١.٦٩%، ٠.٩٢%،٣% من جملة الواردات المصرية بمتوسط تكلفة يقدر١٢٥.٤٩، ٣٢.٩٧، ٢٤.٩٣، ١٧.٠٧، ١٥.٦٨، ٢١.٠٥ مليون دولار على التوالي بأهمية نسبية من متوسط الإجمالي قيمة الواردات يقدر بنحو ٨.٠٩%، ٢.١٢%، ١.٦٠%، ١.١٠%، ١.٠١%، ١.٢٧%على التوالي.

جدول(٧)

هيكل أسواق استيراد القمح إلى مصر (متوسطات للفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)

الترتيب بالنسبة للكمية	الدولة	متوسط الكمية المستوردة سنويا(المليون/طن)	٪ من جملة الواردات	متوسط قيمة الواردات سنويا(مليون/دولار)	٪ من قيمة الواردات
١	روسيا	١.٨١٢	٣٢.١٨	٥٦٣.٣٩	٣٦.٣٢
٢	الولايات المتحدة الامريكية	١.٣٩٠	٢٤.٦٩	٣٤٠.٧١	٢١.٩٦
٣	فرنسا	٠.٧٣٥	١٣.٠٤	١٥٠.٨٢٣	٩.٧٢
٤	استراليا	٠.٥٨٧	١٠.٤٣	١٣٠.٠٣١	٨.٤٣
٥	اوكرانيا	٠٢٦١	٤.٧٨	١٢٥.٤٩٨	٨.٠٨٩
٦	الأرجنتين	٠.١٢٦	٢.٢٣	٣٢.٩٧٣	٢.١٢
٧	كندا	٠.٠٩٦	١.٧١	٢٤.٩٣٠	١.٦٠
٨	سوريا	٠.٠٩٥	١.٦٩	١٧.٠٧٧	١.١٠
٩	كازخستان	٠.٠٥٢	٠.٩٢	١٥.٦٨٨	١.٠١
١٠	رومانيا	٠.٠١٧	٠.٢٩	٢١.٠٤٩	١.٢٧
باقي دول العالم		٠.٤٥٠	٧.٩٩	١٢٩.٥٣٣	٨.٣٥
متوسط الفترة		٥.٦١٩		١٥٥١.٧٠	

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة

كما يلاحظ أن ما يقرب من ٨٥% من إجمالي كميات الواردات من القمح يتركز في خمس دول كبرى وهى روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة

الأمريكية، استراليا، فرنسا، أوكرانيا بمتوسط كميات سنوي يقدر بنحو ٤.٧٨٥ مليون طن، بمتوسط تكلفة تقدر بنحو ١٣١٦.٤٥ مليون دولار بأهمية نسبية تقدر ٨٤.٥% من متوسط التكلفة الإجماليه لاستيراد القمح، كما يلاحظ أن هيكل أسواق الواردات المصري من القمح يتسم بأنه ذو مخاطر قليلة بسبب وجود عدد كبير من الدول المصدرة للقمح مع انخفاض نسبة تركز واردات مصر ومن ثمّ امكانية تدبير احتياجات الكمية من هذه الدول أكثر احتماليه.

ثانياً: هيكل أسواق استيراد الذرة الشامية إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢):

يتضح من دراسة الجدول (٨) أن متوسط كمية الذرة الشامية المستوردة خلال فترة الدراسة بلغ ٣.٨٦٩ مليون طن بقيمة قدرت بحوالي ٩٣٧.٤٥٥ مليون دولار كإجمالي الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) وتبين من الجدول (٨) أن الولايات المتحدة الامريكية تمثل اكبر الدول المصدرة لمصر حيث بلغ المتوسط الكميات المستوردة من صادراتها لمصر من الذرة الشامية نحو ٢.٦٠٢ مليون طن من متوسط كمية الواردات الكلية لمصر من الذرة الشامية والبالغة نحو ٣.٨٦٩ مليون طن بنسبة ٦٧.٢٤%، بمتوسط تكلفة الكلية يقدر بنحو ٤٩٥.٣٧٠ مليون دولار أي ما يقرب ٥٢.٨٤ % من متوسط قيمة الواردات من الذرة الشامية عن تلك الفترة، وتليها في الترتيب كلا من الارجنتين أوكرانيا والبرازيل وروسيا الاتحادية في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالي بمتوسط كمية ٠.٦٠٤، ٠.٢١٠، ٠.١٩٧، ٠.٠١٨ مليون طن بنسبة ١٥.٦٠%، ٥.٤٢%، ٥.٠٩%، ٠.٤٦ % من متوسط حجم الواردات العام خلال فترة الدراسة بمتوسط قيمة تكلفة ١٥٧.٩١٥، ١٢١.٠٤٠، ٨٤.٨١٩، ٥.٧٨٦ مليون دولار بأهمية نسبية من متوسط قيمة الواردات تقدر بنحو ١٦.٨٤%، ١٢.٩١%، ٩.٠٥%، ٠.٦٢% على التوالي.

جدول(٨)

هيكل اسواق استيراد الذرة الشامية إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)

الترتيب بالنسبة للكمية	الدولة	متوسط الكمية المستوردة (المليون/طن)	٪ من جملة الواردات	متوسط قيمة الواردات (مليون/دولار)	٪ من قيمة إجمالي الواردات
١	الولايات المتحدة الامريكية	٢.٦٠٢	٦٧.٢٤	٤٩٥.٣٧٠	٥٢.٨٤
٢	الارجنتين	٠.٦٠٤	١٥.٦	١٥٧.٩١٥	١٦.٨٤
٣	اوكرانيا	٠.٢١٠	٥.٤	١٢١.٠٤٠	١٢.٩١
٤	البرازيل	٠.١٩٧	٥.٠٩	٨٤.٨١٩	٩.٠٤
٥	روسيا	٠.٠١٨	٠.٤٦	٥.٧٨٦	٠.٦
باقي دول العالم		٠.٢٣٨	٦.١٦	٧٢.٥٢٥	٧.٧
متوسط الفترة		٣.٨٦٩		٩٣٧.٤٥٥	

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة

كما يلاحظ أن حوالى٩٣.٣٨% من متوسط كمية واردات الذرة الشامية يتركز في٤ دول فقط الولايات المتحدة الأمريكية، أوكرانيا، الأرجنتين، البرازيل بمتوسط كميات واردات يقدر بنحو ٣.٦١٣ مليون طن، بمتوسط تكلفة خلال فترة الدراسة يقدر بنحو ٨٥٩.١٤٤ مليون دولار، بأهمية نسبية تبلغ نحو ٩١.٦٤% من متوسط التكلفة لاستيراد الذرة الشامية. مما يؤكد على التركيز الشديد على عدد قليل من الدول. كما أن سوق الولايات المتحدة يمد مصر بنحو أكثر من نصف ما تستورد مصر خلال فترة الدراسة، اما باقي الكمية فيتركز في ثلاث دول أخرى، مما ينعكس على ارتفاع فاتورة الغذاء والتعرض للضغوط السياسية والاقتصادية، حيث يُعدّ قطاع الإنتاج الحيواني والداجنى هي القطاعات الأكثر تضرر وبشكل مباشر، وتنعكس تبعات هذه الأخطار في النهاية على مستوى معيشة المستهلك النهائي.

ثالثاً: هيكل أسواق استيراد السكر إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢):

يتضح من دراسة أهم الدول المصدرة للسكر الخام لمصر في متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) أن حوالي ٩٦% من واردات السكر لمصر تتركز في ٧ دول من إجمالي الدول المصدرة للسكر الخام لمصر كمتوسط لفترة الدراسة.

بتبين من الجدول (٩) أن البرازيل تحتل المرتبة الأولى ضمن أهم الدول المصدرة للسكر لمصر حيث بلغ المتوسط السنوي لصادراتها لمصر حوالى٠.٥٩١ مليون طن خلال فترة الدراسة بنسبة ٨٥% من متوسط الكمية العام للفترة بقيمة ٠.٦٩٧ مليون دولار أي ما يقرب من ٨٤.٨٧% من متوسط قيمة الواردات من السكر في تلك الفترة، وتليها في الترتيب كلاً من ألمانيا، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، إنجلترا، الأرجنتين، الصين في المرتبة الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، السابعة على التوالي بإجمالي كمية ٠.٠١١، ٠.٠١١، ٠.٠٠٨،٠.٠٠٨.٠٠٩، ٠.٠٠١ مليون طن على التوالي بنسبة ١.٥٧%، ١.٥٥%، ١.٣٨، ١.٢٨%، ٩٦.%، ١٣.% من متوسط الكمية للفترة بمتوسط قيمة ٧.٢٥٨، ٥.٥٢٠، ٦.٢٧٩، ٥.٧٦٦، ١.٥٥٢، ٠.٦٩٢ مليون دولار على التوالي بأهمية نسبية ٢.٣%، ١.٧٥%، ١.٩٩%، ١.٨٢%، ٤٩.% ٢٢.% من متوسط قيمة الواردات للسكر خلال فترة الدراسة.

جدول (٩)

هيكل اسواق استيراد السكر إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)

الترتيب بالنسبة للكمية	الدولة	متوسط الكمية المستوردة (المليون/طن)	٪ من جملة الواردات	متوسط قيمة الواردات (مليون/دولار)	٪ من قيمة إجمالي الواردات
١	برازيل	٠.٥٩١	٨٥.٠٠	٢٦٧.٤٢٢	٨٤.٨٧
٢	ألمانيا	٠.٠١١	١.٥٧	٧.٢٥٨	٢.٣٠
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	٠.٠١١	١.٥٥	٥.٥٢٠	١.٧٥
٤	فرنسا	٠.٠١٠	١.٣٨	٦.٢٧٩	١.٩٩
٥	إنجلترا	٠.٠٠٩	١.٢	٥.٧٦٦	١.٨
٦	الأرجنتين	٠.٠٠٨	٠.٩	١.٥٥٢	٠.٤٩
٧	الصين	٠.٠٠١	٠.١٣	٠.٦٩٢	٢.٠٢
	باقي دول العالم	٠.٠٥٦	٨.١٠	٢٠.٦٠٨	٦.٥٤
	متوسط الفترة	٠.٦٩٧		٣١٥.٠٩٧	

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة

كما يلاحظ تركز ٨٦.٣٦% من المتوسط العام لكمية الواردات من السكر يتركز في دولتين فقط البرازيل وألمانيا بمتوسط كميات يقدر بنحو ٠.٦٠٢ مليون طن بأهمية نسبية تقدر بنحو ٨٦.٥٧%، بمتوسط قيمة واردات يقدر بنحو ٢٦٤.٦٨ مليون دولار بأهمية نسبية تقدر ٨٧.١٧% من إجمالي المتوسط للتكلفة استيراد السكر.

كما تبين من الهيكل السوقي لواردات مصر من السكر الخام أنه يتسم بالتركز الشديد على عدد قليل من الدول، كما أن سوق البرازيل من أهم الدول التي تستخدم محصول قصب السكر في إنتاج الوقود الحيوي والذي بدورة ينعكس على نقص المعروض منه، وبالتالي إلى ارتفاع سعره، أما بقية الكمية فتتركز في ٦ دول فقط، مما يتسبب في زيادة المخاطر الأخرى مثل الضغوط السياسية والاقتصادية وأخيراً مخاطر ارتفاع تكاليف النقل البحري للسكر بحكم كبر وارداته.

رابعاً: هيكل أسواق استيراد مجموعة زيوت النباتية إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢):

بدراسة هيكل أسواق الزيوت النباتية أثناء فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٢)، تبين متوسط كميات مجموعة زيوت البذور الزيتية التي تم استيرادها خلال الفترة بلغ نحو ٠.٧٣٨ مليون طن، وأهم وأكبر الكميات هي زيت النخيل بإجمالي كمية الواردات خلال مدة الدراسة يقدر نحو ٠.٣٨٣ مليون طن بنسبة نحو ٥١.٨٢% من إجمالي حجم واردات مجموعة الزيوت البذور الزيتية، يليه زيت عباد الشمس بإجمالي حجم واردات خلال المدة يقدر نحو ١٧٢. مليون طن بنسبة نحو ٢٣.٣% من إجمالي حجم واردات مجموعة الزيوت البذور الزيتية يليه زيت فول الصويا بإجمالي حجم واردات يقدر نحو ٠.١٢١ مليون طن بأهمية نسبية تقدر نحو ١٦.٣٧% من إجمالي حجم واردات مجموعة الزيوت البذور الزيتية، وعلى هذا يتم التركيز على تلك الزيوت في الدراسة. ويتميز السوق الدولية للزيوت بغياب احتمالات المواجهة لظروف الاحتكار أو الضغوط السياسية ولتعدد بدائل الزيوت نظرا لتعدد وتنوع المحاصيل المنتجة لزيوت الطعام وينظر إليه كسوق منافسة حرة، وذلك لاتساع عدد الدول المنتجة والمستوردة لبذور هذه المحاصيل الزيتية، ولكن تدخل مخاطر ارتفاع تكلفة النقل البحري، ومع استمرارية الدولة في الاعتماد على السوق الدولية في توفير السلع الغذائية الأساسية يؤدى إلى استنزاف مواردها من النقد الأجنبي مع وجود عجز مستمر في ميزان المدفوعات.

١) هيكل أسواق استيراد زيت النخيل إلى مصر (متوسطات الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢):

من دراسة الجدول (١٠) يتضح أن ماليزيا تحتل المرتبة الأولى ضمن أهم الدول المصدرة لزيت النخيل لمصر حيث بلغ متوسط حجم صادراتها لمصر

نحو ٠.٢١٠ مليون طن من متوسط كمية واردات مصر من زيت النخيل البالغة ٠.٣٨٣ مليون طن بنسبة ٥٤.٩٤% خلال فترة الدراسة بقيمة ١٥٤.٠٥٩ مليون دولار أي ما يقرب ٤٦.٣٣% من متوسط العام لقيمة الواردات من زيت النخيل البالغ ٣٣٢.٥٤٢ مليون دولار يليها في المرتبة الثانية أندونسيا بمتوسط كمية بلغت ٠.١٦٨ مليون طن خلال فترة الدراسة بنسبة ٤٣.٩٣% من متوسط حجم واردات زيت النخيل بقيمة تبلغ ٣٣٢.٥٤٢ مليون دولار بأهمية نسبية تقدر بنحو ٥٢.٦٦% من متوسط إجمالي قيمة الواردات خلال فترة الدراسة، كما جاءت استراليا في الترتيب الثالث بمتوسط كمية٠٠١. مليون طن بنسبة ١٦. % من متوسط حجم الواردات خلال فترة الدراسة بقيمة ٠.٢١٣ مليون دولار بأهمية نسبية ٠٦. % من متوسط قيمة الواردات خلال فترة الدارسة.

جدول(١٠) هيكل أسواق استيراد زيت النخيل إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)

الترتيب بالنسبة للكمية	الدولة	متوسط الكمية المستوردة (المليون/طن)	٪ من جملة الواردات	متوسط قيمة الواردات (مليون/دولار)	٪ من قيمة إجمالي الواردات
١	ماليزيا	٠.٢١٠	٥٤.٩٤	١٥٤.٠٥٩	٤٦.٣
٢	أندونسيا	٠.١٦٨	٤٣.٩	١٧٥.١٢٥	٥٢.٦٦
٣	استراليا	٠.٠٠١	٠.١	٠.٢١٣	٠.٠٦
باقي دول الدول		٠.٠٠٤	٠.٩٥	٣.١٤٥	٠.٩
متوسط الفترة		٠.٣٨٣		٣٣٢.٥٤٢	

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.

يلاحظ تركز ٩٩% من متوسط كمية الواردات من زيت النخيل في دولتين فقط هما أندونسيا وماليزيا بمتوسط كمية تقدر بنحو ٠.٣٧٨ مليون طن حيث يعتبر من أعلى الأسواق المتعاملة في الزيوت مخاطرة.

٢) <u>هيكل أسواق استيراد زيت عباد الشمس الي مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢):</u>

من دراسة الجدول (١١) يتضح أن أوكرانيا تحتل المركز الأول ضمن أهم الدول المصدرة لزيت عباد الشمس لمصر حيث بلغ متوسط حجم صادراتها لمصر خلال فترة الدراسة ٠.٠٩٣ مليون طن من متوسط العام من واردات زيت عباد الشمس خلال الفترة البالغ ٠.١٧٢ مليون طن خلال فترة الدراسة بنسبة ٥٤.٠٦% من متوسط قيمة الواردات بقيمة ١٢١.٩٢٢ مليون دولار بأهمية نسبية تقدر ٥٤.٨١% من إجمالي قيمة الواردات ثم يليها في الترتيب الأرجنتين بمتوسط حجم واردات ٠.٠٤٦ مليون طن بنسبة ٢٦.٥٩% من متوسط الواردات زيت عباد الشمس خلال فترة الدراسة بقيمة ٥٧.٣٤٧ مليون دولار بأهمية نسبية ٢٥.٧٨% من متوسط العام لقيمة الواردات من زيت عباد الشمس خلال الفترة نفسها ثم يليها في الترتيب كل من روسيا، رومانيا، الولايات المتحدة، برازيل في الترتيب الثالث، الرابع، الخامس، السادس بمتوسط حجم واردات ٠.٠٢٦ مليون طن ٠.٠٠٢ مليون طن، ٠.٠٠١ مليون طن، ٠.٠٠١ مليون طن على التوالي بنسبة ١٥.٤٥%، ١.٠٦%،٨١.%، ٤٨.% من إجمالي متوسط الواردات من زيت عباد الشمس، حيث يقدر قيمة الواردات من زيت عباد الشمس ٣٧.٣٣٦ مليون دولار، ١.٢٩٢ مليون دولار، ١.٨٥٥ مليون دولار، ٠.٥٣٩ مليون دولار، بنسبة ١٦.٧٩%، ٥٨.%، ٨٣.% ٢٤.%، من متوسط قيمة الواردات خلال فترة الدراسة.

جدول(١١)

هيكل اسواق استيراد زيت عباد الشمس إلى مصر

(متوسطات الفترة ٢٠٠١ -٢٠١٢)

الترتيب بالنسبة للكمية	الدولة	متوسط الكمية المستوردة (المليون/طن)	٪ من جملة الواردات	متوسط قيمة الواردات (مليون/دولار)	٪ من قيمة إجمالي الواردات
١	أوكرانيا	٠.٠٩٣	٥٤.٠٦	١٢١.٩٢٢	٥٤.٨١
٢	الأرجنتين	٠.٠٤٦	٢٦.٥٩	٥٧.٣٤٧	٢٥.٧٨
٣	روسيا	٠.٠٢٦	١٥.٤	٣٧.٣٣٦	١٦.٧٨
٤	رومانيا	٠.٠٠٢	١.٠٦	١.٩٢٩	٠.٥٨
٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٠.٠٠١	٠.٨	١.٨٥٥	٠.٨٣
٦	البرازيل	٠.٠٠١	٠.٤	٠.٥٣٩	٠.٢٤
باقي دول العالم		٠.٠٠٣	١.٣٤	٢.١٢٨	٠.٨٤
متوسط الفترة		٠.١٧٢		٢٢٢.٤٢٠	

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.

كما يلاحظ أن حوالي ٩٥.٩٣% من متوسط كمية الواردات من زيت عباد الشمس يتركز في ثلاث دول فقط وهي أوكرانيا، الأرجنتين، روسيا بنحو ٠.١٦٥ مليون طن تشكل ٩٧.٣٧% من متوسط التكلفة الإجماليه خلال فترة الدراسة بنحو ٢١٦.٦١ مليون دولار من تكلفة استيراد زيت عباد الشمس، يتميز أسواق الاستيراد زيت عباد الشمس بسوق دولية ذات مخاطرة ولكنها أقل من أسواق دولية تنتج أنواع أخرى من الزيوت مثل أسواق استيراد زيت النخيل.

٣) هيكل اسواق استيراد زيت فول الصويا إلى مصر (متوسطات الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢):

من دراسة الجدول (١٢) يتضح أن الارجنتين تحتل المركز الأول ضمن أهم الدول المصدرة لزيت فول الصويا لمصر حيث بلغ متوسط حجم صادراتها لمصر خلال فترة الدراسة نحو ٠.٠٧٩ مليون طن بنسبة ٦٥.٢١% من متوسط حجم الواردات لمصر خلال فترة الدراسة والبالغة ٠.١٢١ مليون طن بقيمة

٩٦.٨١٤ مليون دولار أي ما يقرب من ٧١.٧٩% من متوسط قيمة الواردات خلال فترة الدراسة من زيت فول الصويا يليها في الترتيب البرازيل في المرتبة الثانية بمتوسط كمية تقدر بنحو٠.٠٢٢ مليون طن زيت فول صويا بأهمية نسبية تقدر بنحو ١٨.٠٣% من متوسط إجمالي حجم الواردات خلال فترة الدراسة بقيمة تبلغ ٢٢.٣١٦ مليون دولار بأهمية نسبية تقدر ١٦.٥٥% من متوسط قيمة الواردات خلال الفترة كما جاءت كلاً من الولايات المتحدة الامريكية، ألمانيا في الترتيب الثالث والرابع على التوالي بمتوسط كمية يقدر بنحو ٠.٠٠٨، ٠.٠٠٥، مليون طن بأهمية نسبية تقدر بنحو ٦.٥١%، ٤.٢٣% من متوسط إجمالي حجم الواردات من زيت فول الصويا بمتوسط قيمة تقدر بنحو ٥.١٢١ ، ٢.٧٣٧ مليون دولار بأهمية نسبية تقدر بنحو ٣.٨٠%، ٢.٠٣% من متوسط قيمة الواردات من زيت فول الصويا خلال فترة الدراسة.

جدول (١٢)

هيكل أسواق استيراد زيت فول الصويا إلى مصر (متوسطات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢)

الترتيب بالنسبة للكمية	الدولة	متوسط الكمية المستوردة (المليون/طن)	٪ من جملة الواردات	متوسط قيمة الواردات (مليون/دولار)	٪ من قيمة إجمالي الواردات
١	الأرجنتين	٠.٠٧٩	٦٥.٢١	٩٦.٨١٤	٧١.٧٨
٢	برزيل	٠.٠٢٢	١٨.٠٣	٢٢.٣١٦	١٦.٥٤
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	٠.٠٠٨	٦.٥٢	٥.١٢١	٣.٧٩
٤	ألمانيا	٠.٠٠٥	٤.٢٣	٢.٧٣٧	٢.٠١
باقي دول الدول		٠.٠٠٧	٦.٠٠	٧.٨٧١	٥.٨٣
متوسط الفترة		٠.١٢١		١٣٤.٨٥٩	

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة

يلاحظ أن حوالي ٨٩.٧٦% من متوسط كمية الواردات من زيت فول الصويا يتركز في ثلاث دول فقط الأرجنتين، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط كمية تقدر بنحو ٠.١٠٩ مليون طن بقيمة تقدر ١٢٤.٠٧١

مليون دولار تشكل هذه التكلفة نحو ٩٢.١٤% من متوسط التكلفة الإجماليه لاستيراد زيت فول الصويا خلال فترة الدراسة.

خامساً: إجمالى درجة المخاطر المحتملة التي يتوقع أن تواجه السوق المصرية من السلع الغذائية الأساسية:

ان تركيبة المجموعات الدولية المصدرة للسلع الغذائية تحمل في مضمونها درجة المخاطر التي يتوقع أن تواجه السوق المصري في تعاملاتها مع هذه الأسواق.

تبين من الجدول (١٣) أن التعامل في أسواق القمح ذو مخاطر قليلة بسبب وجود عدد كبير من الدول المصدرة للقمح مع انخفاض نسبة تركز واردات مصر ومن ثم إمكانية تدبير الاحتياجات الكمية من هذه الدول أكثر احتماليه التعامل في أسواق الذرة الشامية يعكس احتمال مواجهة مصر لمخاطر التعامل في الأسواق الدولية في تدبير الاحتياجات من الكمية أو ارتفاع السعر بسب تركز النسبة الأكبر من واردات مصر في دولة واحدة هي (الولايات المتحدة الأمريكية).

أيضا التعامل في أسواق السكر، زيت عباد الشمس، زيت فول الصويا، زيت النخيل تبدو احتمالات التعرض لمخاطر في التعامل في الأسواق الدولية منها في تدبير الاحتياجات من الكمية أو ارتفاع السعر عاليه بسبب تركز النسبة الأكبر من واردات مصر في دولة واحدة، ولكن بالنظر إلى الأسواق الدولية للزيوت باعتبارها بدائل لبعضها البعض فإن ذلك يضعف من احتمالات مواجهة مصر لزيوت الطعام لمخاطر التعامل في الأسواق الدولية المصدرة لها.

جدول (١٣)

تجميع نسب مخاطر هيكل الأسواق من كميات السلع الغذائية الأساسية

الدولة	قمح	ذرة شامية	سكر	زيت عباد الشمس	زيت فول صويا	زيت نخيل
الولايات المتحدة الأمريكية	%٢٤	%٦٧	%١.٥٥	%٠.٨٢	%٦.٢٥	-----
الأرجنتين	%٢.٢٣	%١٥.١٦	%٠.٩٧	%٢٦	%٦٢	-----
برازيل	-----	%٥.٠٩	%٨٥	%٠.٤٨	%١٨.٠٣	-----
فرنسا	%١٣	----	%١.٣٨	=====	-----	------
أوكرانيا	%٤.٧٨	%٥.٥١	-----	%٥٤	-----	-----
روسيا	%٣٢	%٠.٤٦	-----	%١٥	-----	-----
ماليزيا، أندونسيا	----	------	----	-----	-----	%٤٣،%٥٥

المصدر: جداول (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢) بالدراسة

لا ينفي احتمال تعرض مصر لمخاطر الأسواق في تدبير احتياجاتها من الأسواق الدولية المصدرة للسلع الغذائية الأساسية حقيقة وجود تأثير كبير لسياسات بعض الدول المصدرة للسلع الغذائية الأساسية على المعروض منها في الأسواق العالمية بسبب كبر نصيبها النسبي في إجمالي الصادرات الدولية من سلعة واحدة أو أكثر، وبالتالي التعرض للضغوط السياسية، وتأتى الولايات المتحدة الامريكية في المقدمة حيث تشارك بنصيب كبير في واردات من مصر الذرة الشامية والقمح، كما يتوقع أن يكون لسياسات بعض الدول تأثير ملموس على السوق الدولية لسلعة غذائية معينة مثل البرازيل والارجنتين وماليزيا وهو ما يفرض الحاجة إلى معرفة السياسات الزراعية المنتظرة لمثل هذه الدول وتوقع تأثيراتها المحتملة على السوق الدولية للسلع الزراعية.

ولتقليل احتمال تعرض مصر لمخاطر في تدبير احتياجاتها من الأسواق الدولية المصدرة للسلع الغذائية الأساسية نتيجة التركز للواردات من السلع الغذائية الأساسية عن طريق إقامة علاقات تجارية طويلة الأجل تضمن كميات أكبر وشروط شراء أفضل بالإضافة إلى الدخول في كيانات اقتصادية مع هذه الدول لتحقيق استقرار نسبي في نمط الاستيراد.

الفصل الثالث
معوقات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية

الفصل الثالث
معوقات تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية

تتعدد المعوقات التي تحول دون التقليل من واردات مصر من السلع الزراعية الغذائية ما بين معوقات ناتجة عن تأثيرات اجتماعية أو اقتصادية أو طبيعية، ودراسة هذه المعوقات لا تشكل أساساً لفهم طبيعة تلك القيود المتنوعة فحسب بل تقدم بعض المعطيات لكيفية التعامل معها وكيفية التغلب عليها.

المبحث الأول
تأثير العوامل الاجتماعية على تقليل واردات السلع الغذائية الاساسية

أولاً: نسب الفقر:

يعتبر الفقر من ضمن أهم معوقات تقليل الواردات، حيث أنه يؤدى إلى أن يكون معظم سلع الواردات تعتبر سلعا شعبية من غذاء الطبقات الفقيرة، حيث أن نسبة الفقراء تقترب من ربع إجمالي السكان.

وتستدعى محاربة الفقر أن يكون هناك تعريفاً محدداً له ومؤشرات متفق عليها لقياسه، ويمكن تعريف الفقر في الغالب على أنه حرمان من القدرات أو من الفرص والموارد التي تُمكّن الأفراد من العيش على النحو الذي يفضلونه، وتعَرف اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ في المادة (٤) أن الفرد أو الأسرة يعتبر في حالة فقر إذا لم يكن قادرا على تلبية احتياجاته الأساسية اللازمة لاستمرار بقائه والتي تضمن له العيش بأمان وكرامة.

وهو ما يشير إلى اتجاه المشرع في القانون إلى الرؤية الأحادية المتعلقة بالدخل كما في تعريف البنك الدولي الفقر في تقريره عام ١٩٩٠ بأنه عدم القدرة

على الوصول إلى حد أدنى للمعيشة وبالتالي يعزى إلى تدنى مستوى الدخل (فقر الدخل).

ومن المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض مستوي استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدنى الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والوضع السكنى، والحرمان من تملك السلع المعمرة والاصول المادية الأخرى، وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والاعاقة، والبطالة، والكوارث.

ويمكن قياس الفقر عن طريق ما يعرف بخط الفقر، ويعتبر أسلوب خط الفقر هو الملائم لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسة الأجور، والأسعار، والضرائب، والإعانات الاجتماعية، أو أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة عن طريق الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلاً من الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في خط الفقر، ويعتبر أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة هو الأنسب في وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة، والتعليم، والإسكان، وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي، كما يوجد دليل الفقر البشرى الذى يعتمد عليه تقرير التنمية البشرية العالمي الذى يصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ويعتبر دليل الفقر البشرى الأنسب لأغراض المقارنات الدولية للفقر.

ويُعدّ **خط الفقر العام** هو الأنسب للدول النامية، حيث يعرف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية من مواد غذائية وملابس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى، ويوجد أيضاً **خط الفقر المدقع** والذي يطلق عليه خط الفقر الشديد وهو يساوى تكلفة السلع الأساسية من المواد الغذائية فقط، ويوجد **خط الفقر الدولي** يستخدمه البنك الدولي لأغراض

المقارنات بين الدول حيث يشير إلى أن خط الفقر المدقع يعادل أنفاق دولار في اليوم ويكون تقييم الدولار باستخدام مماثل القوة الشرائية في اليوم.

يتضح من جدول (١٤) زيادة نسبة الفقراء عام ٢٠١٣ عن عام ٢٠٠٣ بنسبة نحو ٣١%، بينما انخفضت نسبة الفقر المدقع في عام ٢٠١٣ عن عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٤% قد يرجع ذلك إلى زيادة التمكين للطبقات الأكثر فقراً وتوفير حد أدنى من الأمن الغذائي لهم.

جدول (١٤)

نسب الفقر والفقر المدقع في تقارير التنمية

سنة التقرير	نسبة الفقراء	نسبة الفقراء المدقع
٢٠٠٣	٢٠.١	٥.٨
٢٠٠٤	١٦.٣٥	----
٢٠٠٥	٢٠.٥	٢.١
٢٠٠٨	١٩.٦	٣.٩
٢٠١٠	٢١.٦	٦.١
٢٠١٢*	٢٥.٢	٤.٨
٢٠١٣*	٢٦.٣	٤.٤

المصدر: تقارير التنمية البشرية ٢٠٠٣/٢٠٠٤/٢٠٠٥/٢٠٠٨/٢٠١٠

(*) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي

تؤثر مستويات الدخول الفردية والنقدية الحقيقية في مقدار الطلب على السلع الاستهلاكية، ونظرا لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك للطبقات الفقيرة نحو الغذاء، حيث أن أي زيادة حقيقية في الدخل الفردي في مصر تنعكس في شكل زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية وخاصة السلع الغذائية ذات المستويات السعرية المنخفضة، حيث يتضح أن الحبوب من السلع الغذائية الضرورية بالنسبة لتكلفة السلع الأساسية في خط الفقر المدقع، يليه مجموعة

الزيوت والمجموعة السكرية حيث تعتبر سلع شبة ضرورية، وتشير دراسة قام بها جهاز المركزي للإحصاء أن الاسرة التي يقل دخلها عن عشرة آلاف[١] جنيه سنويا تنفق ٥١.٥% حوالى نصف دخلها على مجموعة الطعام والشراب وحوالى ٢٥% على المسكن، بينما الاسرة التي يتراوح دخلها السنوي ٢٥-٣٠ ألف جنيه تنفق ٤٠.٥% من الدخل على الطعام والشراب، وبالنسبة للأسرة التي يصل دخلها ٧٥ ألف جنيه فأكثر تنفق ٢٢.٨% فقط من دخلها على مجموعة الطعام والشراب مما يتضح معه أنه كّلما ارتفع الدخل قل الانفاق على الطعام والشراب ويزيد في مجالات أخرى مثل التعليم والمسكن وذلك يحقق الأسس العلمية التي قامت عليها منحنيات انجل للإنفاق الاستهلاكي.

ثانياً: نمط الاستهلاك الغذائي:

ان المستوى الغذائي في مصر يتسم بدرجة كبيرة من الثبات والاستقرار، عاكسا بذلك عدم حدوث تغيرات ملموسة في هيكل النمط الاستهلاكي الغذائي للفرد والذي يعتمد بصفة أساسية على المصادر النباتية في توليد السعرات الحرارية اليومية بالمقارنة بالمصادر الحيوانية في توليد هذه السعرات في غذاء الفرد اليومي، حيث تمثل المصادر النباتية نحو ٩٥.١٨% من متوسط ما يحصل عليه الفرد من جملة الغذاء، مما يعكس خلل هيكل الغذاء أو النمط الاستهلاكي الغذائي، في حين يبلغ نحو ٧٠% من نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية في الدول المتقدمة. وتحتل الحبوب المرتبة الأولى كمصدر لتوليد السعرات الحرارية الغذائية في مصر ودول العالم الأخرى.[٢]

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" مجلة السكان بحوث ودراسات" العدد ٩٠ يوليو ٢٠١٥.

(٢) جيهان رجب لطفي محمد "دراسة اقتصادية لنمط الاستهلاك في مصر "رسالة دكتوراه، كلية الزراعة جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

ومما لاشك فيه أن النظم الغذائية في فئات الدخل الاعلى هي الأكثر تنوعاً مع نمو الدخل، حيث ينخفض إسهام الحبوب والبذور والدرنات في مجموع الطاقة الغذائية للفرد الواحد، وازدياد الأغذية ذات المصادر الحيوانية والفواكه والخضروات بدرجة يعتد بها أما الإسهام النسبي للسكريات في الطاقة الإجمالية الغذائية فيرتفع هو الآخر مع ارتفاع الدخول، ومن الملاحظ من الجدول(٨) بالملاحق عدم اعتماد ارتفاع نصيب الفرد من السلع الغذائية الأساسية من القمح والذرة على ارتفاع نصيب الفرد أو انخفاضه من الناتج المحلى الإجمالي أو ارتفاع أو انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي أو الوطني ولكنه يعتمد على الاختلافات الإقليمية للنظم الغذائية حيث يتميز اقليم شمال افريقيا بمزيج من التحضر، وارتفاع الدخل، وزيادة فرص التجارة، مما شجع على زيادة فرص التقارب والتشابه في النظم الغذائية وارتفاع نصيب الفرد من القمح في هذه الدول (مصر ١٨٣ كجم/سنة، جزائر ٢١٢ كجم/سنة، مغرب ٢٠٤ كجم/سنة، تونس ٢١٦ كجم/سنة) عن المعدل العالمي لاستهلاك الفرد من القمح والذى يقدر بنحو ٦٧.٧ كيلو جرام/سنة عام ٢٠١١ أو المعدل العالمي لاستهلاك الذرة الذى يقدر بنحو ١٧.٦ كيلو جرام/سنة عام ٢٠١١ ايضا في افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى نتيجة لكثافة الاعتماد على الحبوب في صناعة الخبز، وانخفاض مساهمة السلع الغذائية البديلة (أرز، نشويات) لرغيف الخبز في هذه الدول، ومن ثم الاعتماد بدرجة أكبر على القمح والذرة، ويمكن تفسير زيادة الاستهلاك الفردي من القمح في مصر استناد إلى أن المستهلك المصري يعتمد على رغيف الخبز في وجباته اليومية الغذائية، وانخفاض اعتماده على السلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفقراء وأصحاب

القدرات الضعيفة في التمكين من الحصول على الغذاء الكافي من إجمالي نسبة المستهلكين [1]

ويوجد تباينات في أذواق وتقاليد المستهلك وفي أنماط الإنتاج الوطني من الغذاء، والتي لها تأثيرها التاريخي الطويل على انماط الغذاء والتغذية في هذه الدول، حيث يتميز إقليم شمال إفريقيا بمساهمة الحبوب في النظام الغذائي للسكان لكل من الجزائر، مصر، مغرب، تونس بنسب ٥٦%، ٦٤%، ٦٠%، ٥٠% لكل منهم على التوالي، بينما في أمريكا الجنوبية فيظهر شيلي، الأرجنتين، المكسيك، فنزولا بنسبة ٤٠%، ٣١%، ٤٤%، ٣٧%، بينما الولايات المتحدة الأمريكية، كندا فتكون مساهمة الحبوب بنسبة ٢٢%، ٢٥%، وهو ما يوضح استناد المستهلك في هذه الدول على رغيف الخبز في وجباته الغذائية بشكل أقل منه في إقليم شمال إفريقيا وارتفاع المساهمة النسبية للسلع الغذائية النباتية الاخرى والمتمثلة في المحاصيل البقولية، والفواكه، والخضروات، بينما اقل الدول مساهمة الحبوب في النظام الغذائي لها هما بورندي وروندا بنسبة مساهمة ١٩%، ١٨% على التوالي حيث ينخفض مستوى الدخول الفردية والقوى الشرائية للمستهلك بما يتبع ذلك من انخفاض في مستوى التغذية من خلال ما يعبر عنه بانخفاض عدد السعرات الحرارية المكتسبة من الوجبات الغذائية اليومية في هذه الدول.

ثالثاً: معدل نمو السكان:

تعتبر الزيادة المستمرة في عدد السكان واحدة من المشاكل الضخمة التي تعاني منها بعض الشعوب، حيث أن مشكلة النمو السكاني المتسارع هي السبب في العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد مرت مصر خلال القرن العشرين بمرحلتين من مراحل النمو السكاني[2]

(1) World food and agriculture 2012 fao statistical pocket book.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، السكان والغذاء في مصر، مرجع رقم (١٠٧-١٤٦٠٦-٢٠٠٨) فبراير ٢٠٠٨ ص ١٢

فقد بلغ المتوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة(١٩٤٧-١٩٦٠) ٢.٣٤% وانخفض خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) ليصل إلى ٢.٠٥%

وقد شهدت مصر تحولاً ملحوظا في اتجاهات النمو السكاني إذ انتقلت إلى نمط الدول التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة، وبالتالي تزايد معدل نمو السكان، وتفاقمت ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وخاصة في الريف، والاتجاه إلى تحويل الأراضي إلى الأنشطة غير زراعية التي تحقق عائداً أعلى من عائد الإنتاج الزراعي، نتيجة لذلك لزم استصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية (التوسع الأفقي)، وما يصاحب ذلك الاتجاه من استثمارات ضخمة وتدبير موارد مائية لري هذه الأراضي، كما انعكست مشكلة الزيادة السكانية في زيادة الكميات المستهلكة من المحاصيل الغذائية وخاصة الحبوب بمعدل أكبر من الكميات المنتجة، مما أدى إلى ظهور واتساع الفجوة بينهما، ومع الزيادة السكانية فقد تناقص متوسط نصيب الفرد من الأراضي المنزرعة إلى ٠.١٢ فدان خلال فترة الدراسة، مما أدي إلى تناقص نصيب الفرد من الغذاء الناتج محليا وتزايد الاعتماد على الواردات، وبالتالي تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي لمعظم محاصيل الغذاء وخاصة الحبوب.

من دراسة الجدول (١٥) يظهر أثر التغير في الزيادة السكانية كمتغير مستقل على الواردات من القمح والذرة الشامية والسكر كمتغير تابع، أيضا يظهر الاتجاه العام للسكان.

يتبين من المعادلة (١) أن الاتجاه العام للسكان في مصر يتضح معنوية نموذج الانحدار بما يعنى أن هناك زيادة معنوية احصائياً بمقدار ١.٤٩٧ مليون نسمة بمعدل زيادة ٢.٠٤% سنويا من متوسط فترة الدراسة البالغ ٧٣.٤٣٧ مليون نسمة، ويظهر معامل الارتباط أن ٩٩% من التغير في السكان يرجع إلى عامل الزمن والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

معادلة (٢) تظهر تأثير السكان على واردات القمح عن طريق معنوية نموذج الانحدار، بما يعني أن هناك زيادة معنوية إحصائياً بمقدار 0.466 مليون طن عند زيادة السكان واحد مليون نسمة بمعدل تغير سنوي ١٢.٦٨% سنويا، كما يظهر معامل الارتباط أن ٧٨% من التغيرات في واردات القمح ترجع إلى زيادة السكان والباقى يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

جدول (١٥)

معادلات الاتجاه العام للسكان ومعادلات انحدار السكان على الواردات من السلع الغذائية الأساسية

مسلسل	البيان	المعادلة	R^2	F	sig	نسبة التغير
١	السكان	$\hat{Y} = 63739.6 + 1497.5\ \dot{x}$ (29.696)	0.989	881.857	٠.000	2.04
٢	واردات القمح	$\hat{Y} = -930.027 + 0.466\ \dot{x}$ (5.872)	٠.775	34.48	٠.000	12.7
٣	واردات الذرة	$\hat{Y} = -393.92 + 0.199\ \dot{x}$ (2.447)	٠.375	5.989	٠.034	4.2
٤	واردات السكر	$\hat{Y} = -200.168 + 0.100\ \dot{x}$ (4.774)	٠.695	22.819	٠.001	12.4

المصدر: جداول (١)، (٢)، (٣)، (٧) بالملاحق

$\hat{Y}$= الاعداد التقديرية للسكان بالمليون نسمة بالنسبة للمعادلة (١) أو متغير كمية الواردات مليون طن للمعادلات (٢) ، (٣) ، (٤)

$\dot{x}$ = الزمن بالنسبة للمعادلة (١) أو الأعداد التقديرية للسكان مليون نسمة بالنسبة للمعادلات (٢) ، (٣) ، (٤)

R^2= معامل التحديد F= قيمة معنوية النموذج

( ) = القيمة بين القوسين تعبر عن قيمة t المحسوبة

معادلة (٣) تظهر تأثير السكان على واردات الذرة عن طريق معنوية نموذج الانحدار بما يعني أن هناك زيادة معنوية احصائياً بمقدار 0.199 مليون طن عند زيادة السكان بمقدار مليون نسمة بمعدل تغير سنوي ٤.١٦% سنويا، كما يظهر معامل الارتباط أن حوالي ٣٨% من التغيرات في كميات الواردات من الذرة الشامية ترجع إلى زيادة السكان والباقي يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

معادلة (٤) تبين تأثير السكان على واردات السكر عن طريق معنوية نموذج الانحدار بما يعني أن هناك زيادة معنوية احصائياً بمقدار نحو 0.100 مليون طن عند زيادة السكان مليون نسمة بمعدل تغير سنوي يعادل ١٢.٣٦%، كما يظهر معامل الارتباط أن حوالي ٧٠% من التغيرات في واردات السكر ترجع إلى التغيرات في عدد السكان، والباقي يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

ويتضح ارتفاع الارتباط بين زيادة السكان كمؤثر مستقل على الواردات لكل من القمح والسكر كمتغير تابع، وكذلك زيادة التغير السنوي لكل منهم بنسب كبيرة تقدر نحو ١٢.٧%، ١٢.٤% سنويا على الترتيب.

رابعاً: تفتت الحيازة الزراعية:

يقصد بها تقسيم الأرض الزراعية مكانياً إلى قطع منفصلة، وهي المشكلة التي تحد من فعالية التطوير والتنمية الزراعية وامكانية إحداث نهضة زراعية، حيث لا يقتصر على ما يلاحظ بمرور الزمن من اتجاه الحيازة الواحدة إلى الانخفاض والقزمية، وإنما يتمثل تفتت الحيازة الواحدة إلى أكثر من زراعة وأكثر من محصول الأمر الذي يسفر عن ضعف دور إمكانيات التطور التقني والتسويق الكفء والاندماج في النشاط التصديرى.

جدول (١٦)

توزيع الملكية الزراعية في جمهورية مصر العربية

حجم الملكية	عدد الملاك (مليون)	المساحة مليون فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من فدان	٢.٧	١.٠٦٠	٦٩.٢	١٨.٣
١–أقل من٢	٠.٥٠١	٠.٦٥٨	١٢.٩	١١.٣
٢ – أقل من ٥	٠.٥٣٦	١.٥٦٧	١٣.٧	٢٦.٨
٥ –أقل من ٢٠	٠.١٣٣	١.١٣٦	٣.٤	١٩.٥
من ٣٠ فأكثر	٠.٠٣٠	١.٤٠٨	٠.٨	٢٤.١
الإجمالي	٣.٨٩٦	٥.٨٣٩	١٠٠.٠	١٠٠.٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠

أيضا يزيد من تكاليف الإنتاج، وعلى ذلك فإن التقزم الحيازي للأراضي الزراعية في مصر يجعل منها مزارعاً للاستهلاك العائلي حيث تبلغ عدد الحيازات نحو ٣.٩ مليون حيازة [١] (وحدات انتاجية) ولا يزيد الحيازات الأكثر من ٣٠ فدان على ٨.% من العدد الكلى للحيازات بمساحة في حدود ٢٤% من إجمالي المساحة المنزرعة، بينما يمثل نسبة ملاك الحيازات الزراعية أقل من٢٠ فدان وأكبر من خمسة أفدنة ٣.٤% يملكون حوالى ١٩.٥% من الرقعة الزراعية، بينما يمثل نسبة ملاك الحيازات الزراعية أقل من خمسة أفدنة ٩٦% يملكون حوالى ٥٦% من الرقعة الزراعية، وحوالى نسبة ملاك حيازات أكثر من ٢٠ فدان ٤.٢% من إجمالي عدد الملاك تمتلك ٤٤% من المساحات المنزرعة[٢].

---

(١) معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦)، آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يناير ٢٠١١، ص ١٠٤.

(٢) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٣ ص ١٣٠٣.

المبحث الثاني
تأثير العوامل الاقتصادية على تقليل واردات السلع الغذائية الأساسية

أولاً: سياسة الدعم العيني:

١) **دعم المستهلك:** هو بمثابة مساهمة من الحكومة لتغطية جزء من الثمن الحقيقي لبعض السلع الأساسية (التموينية) ويطلق عليه الدعم السلعي وذلك حتى تحصل عليه الأسر المحتاجة بسعر يناسب أحوالهم المادية، ولكن الدّعم السلعي يشوبه كثير من التشوهات أدت إلى وجود خلل في إدارة برنامج الدعم ومنها تشوه الأسعار وذلك بفرض سعرين لنفس السلعة التموينية (سعر بيع للبطاقة التموينية وسعر سوقي)، وكان ذلك سبب في ظهور طبقة من الوسطاء الذين يتعايشون على فرق السعر للسلعة الواحدة، بالإضافة إلى استخدام بعض السلع في غير أغراضها

ويعاب على سياسة الدعم المتبعة في مصر أنه دعم مفتوح حيث حصول غير المستحق على نسبة أكبر من المستحق بناء على الآليات التي يقدم بها الدعم حيث أنه يستهدف دعم السلعة وليس دعم الفرد، أيضا يعمل على زيادة الإقبال على شراء السلع المدعومة، والذي قد يصل إلى حد الإسراف في الاستهلاك، وعدم الاهتمام بجودة السلع المدعومة بل تنخفض جودتها نتيجة محدودية الدعم مما يعمل على ارتفاع الفاقد منها، حيث تبين من متابعة خطوات توزيع الدعم أنه لا يتناسب مع المناطق الفقيرة [٣]في الصعيد التي يبلغ نصيبها من إجمالي الفقراء ٦١% وتحصل فقط على نسبة ٣٥% من إجمالي دعم السلع الغذائية المقدمة والموزعة على انحاء الجمهورية في حين

---

(١) مروة محمد ابو السادات "المتطلبات المؤسسية والتنظيمية للتحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي مع التطبيق على برنامج دعم السلع الغذائية في مصر" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،٢٠١٤

تمثل المحافظات الحضرية التي يمثل فقراؤها ٥% فقط من إجمالي الفقراء تحصل على قرابة ٢١% من إجمالي السلع المدعومة، حيث يفتقر الدعم العيني في مصر إلى سمة الاستهداف، أي يتم الصرف لكل من يحمل بطاقة تموينية سواء كان غنيا أو فقيرا والمعيار الوحيد لتحديد مبلغ الدعم هو عدد أفراد الأسرة وليس الدخل فيتساوى نصيب الفرد في الريف مع الحضر.

٢) **دعم المنتج:** على الرغم من دعم مستلزمات الإنتاج التي تساعد على تمكين المزارعين من الحصول على احتياجاتهم دون مواجهة ظروف حرجة مما ساعد على زيادة اندماج المزارعين، ومن ثم زيادة دخولهم المزرعية والعمل على تفادى السلبيات منها.

عدم التمييز في دعم مستلزمات الإنتاج بين الزراعات الاستراتيجية كالقمح والذرة وغيرها من الزراعات الأخرى، وعدم التمييز بين الفئات الفقيرة من المزارعين والتي هي في حاجة لمثل هذا الدعم والفئات الأخرى القادرة على تحمل تكاليف الإنتاج مما يعكس تحيز هذه السياسة للأغنياء من المزارعين، وأخيراً عدم كفاية المستلزمات الزراعية المدعمة وخاصة الأسمدة لاحتياجات الزراعات المختلفة وخاصة في موسم الذروة

ومن خلال دراسة الجدول التالي يظهر أثر التغير في الواردات من القمح والذرة الشامية والسكر والزيوت النباتية كمتغير مستقل على الدعم كمتغير تابع، أيضا دراسة الاتجاه العام لكل من الدعم الكلى، ودعم الخبز، ودعم السلع الغذائية.

من الجدول (١٧) تظهر المعادلة (١) الاتجاه العام لإجمالي الدعم حيث يتضح معنوية نموذج الانحدار بمعني أنه يتزايد سنويا زيادة معنوية بنحو ١٢.٢٦٣ مليار جنيه مؤكدة إحصائياً بمعدل تغير سنوي ٢٢.٦٩% من متوسط الدعم المقدر بنحو ٥٥.٦٧ مليار جنيه، بينما يظهر معامل الارتباط أن ٩٤%

من التغيرات في إجمالي الدعم متعلق بالزمن، والباقي يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

يتبين من المعادلة (٢) الاتجاه العام لدعم الخبز حيث يتضح معنوية نموذج بمعني أنه يتزايد سنويا زيادة معنوية نحو١.٢٦٣ مليار جنيه مؤكد إحصائيا بمعدل تغير سنوي بنحو ١٤.٦٩% من متوسط كمية دعم الخبز المقدر نحو٨.٦ مليار جنيه عن فترة الدراسة، بينما يظهر معامل الارتباط أن حوالي ٧٥% من التغيرات في دعم الخبز يرجع إلى الزمن والباقي يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

معادلة رقم (٣) المتعلقة بالاتجاه العام لدعم السلع التموينية تبين معنوية نموذج الانحدار بمعني أنه يتزايد سنويا زيادة معنوية بنحو ١.٣٠٢ مليار جنيه مؤكد إحصائياً بمعدل تغير سنوي يقدر بنحو ٢٢.٤٥% سنوياً من متوسط دعم السلع التموينية والمقدر بنحو ٥.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة بينما يظهر معامل الارتباط أن ٧٥% من إجمالي التغيرات يرجع لعامل الزمن، والباقي يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

بالنسبة للمعادلة (٤) تظهر أثر تغير كميات الواردات من القمح كمتغير مستقل على دعم الخبز بالمليار جنيه كمتغير تابع يتضح معنوية نموذج الانحدار، بمعني أنه يتزايد دعم الخبز سنويا زيادة معنوية بمقدار ٢.٤١٧ مليار جنيه مؤكد إحصائياً بمعدل تغير سنوي يعادل٢٥.٢٣% سنويا من متوسط دعم الخبز المقدر ٨.٦ مليار جنيه وذلك عند زيادة الواردات بمقدار مليون طن بينما يظهر معامل الارتباط أن حوالى ٧٧% من التغيرات في قيمة دعم الخبز ترجع إلى التغير في كميات الواردات من القمح والباقي يرجع لعوامل أخرى خارجية غير مقدرة بالمعادلة.

جدول (١٧)

معادلات الاتجاه العام للدعم ومعادلات انحدار الدعم على الواردات من السلع الغذائية الأساسية

رقم	البيان	المعادلة	R^2	F	sig
١	الدعم الكلى	$\dot{Y} = -26.442 + 12.632\ \dot{x}$ (12.353)	0.939	152.6	0.000
٢	دعم الخبز	$\dot{Y} = 0.418 + 1.263\ \dot{x}$ (5.503)	0.752	3.281	0.000
٣	دعم سلع تموينية	$\dot{Y} = -3.286 + 1.302\ \dot{x}$ (3.405)	٠.753	11.594	0.007
٤	واردات القمح	$\dot{Y} = 5.854 + 2.417\ \dot{x}$ (5.837)	٠.770	34.066	0.000
٥	واردات ذرة شامية	$\dot{Y} = -70.723 + 26.450\ \dot{x}$ (2.768)	0.434	7.659	0.020
٦	واردات سكر	$\dot{Y} = -16.392 + 95.390\ \dot{x}$ (5.815)	0.772	33.818	0.000
٧	واردات الزيوت	$\dot{Y} = -٥.١٣١ + 13.457\ \dot{x}$ (5.917)	0.460	8.509	0.015

المصدر: جداول (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٧) بالملاحق

$\dot{Y}$= القيمة التقديرية لقيمة الدعم الكلى بالمليار حنية للمعادلة (١) أو دعم الخبز بالمليار جنيه معادلة (٢) أو دعم السلع التموينية بالمليار جنيه معادلة (٣) ، معادلة (٤) ، معادلة (٥) ، معادلة (٦) ، معادلة (٧).

$\dot{x}$= متغير الزمن بالنسبة للمعادلات (١)، (٢)، (٣) أو متغير كمية الواردات مليون طن بالنسبة للمعادلات (٤)، (٥)، (٦)، (٧).

R^2=معامل التحديد F=قيمة معنوية النموذج

() =القيمة بين القوسين تعبر عن قيمة t المحسوبة

معادلة (٥) تظهر أثر تغير كميات الواردات من الذرة الشامية كمتغير مستقل على قيمة الدعم السلع التموينية كمتغير تابع، حيث يتضح تزايد دعم

السلع التموينية زيادة معنوية بمقدار ٢٦.٤٥٠ مليار جنيه عندما تتزايد الواردات واحد مليون طن.

معادلة (٦) تظهر أثر تغير كميات الواردات من السكر كمتغير مستقل على قيمة دعم السلع التموينية كمتغير تابع، يتضح تزايد دعم السلع التموينية زيادة معنوية بمقدار ٩٥.٣٩٠ مليار جنيه عندما يتزايد الواردات واحد مليون طن.

معادلة (٧) تظهر أثر تغير كميات الواردات من الزيوت النباتية كمتغير مستقل على قيمة دعم السلع التموينية كمتغير تابع، يتضح تزايد دعم السلع التموينية زيادة معنوية بمقدار ١٣.٤٥٧ مليار جنيه عندما يتزايد الواردات واحد مليون طن.

ويلاحظ صغر معامل الارتباط لكل من الذرة الشامية والزيوت النباتية ٤٣%، ٤٦% على الترتيب وذلك لدخول حوالي ٤٧% من انتاج الذرة الشامي في الاستهلاك الغذائي، والباقى للاستهلاك الحيواني والصناعي، اما بالنسبة للزيوت النباتية ينخفض معامل الارتباط نتيجة لتعدد أصناف الواردات من الزيوت النباتية وليس صنف واحد.

ويتضح زيادة دعم السكر، يليه دعم الذرة الشامية، يليه دعم الزيوت النباتية، وأخيراً دعم القمح عندما يزيد الواردات بمقدار واحد مليون طن مما يظهر الحاجة إلى تقييد الواردات من السكر والذرة الشامية والزيوت النباتية لارتفاع الدعم الموجه إليهم عنه في حالة الكميات المستوردة من القمح والبحث عن بدائل غذائية لهم مع محاولة تغيير الأنماط الاستهلاكية للمساعدة في تقليل كميات الواردات منها.

حيث أدى حصر السياسة الحكومية في دعم أسعار بعض السلع وترك السلع البديلة بأسعار عاليه إلى حصر النمط الاستهلاكي في هذه السلع دون النظر إلى البدائل، كذلك ينبغي دعم الخبز المنتج وليس دعم الدقيق المستخدم لتقليل ووقف التسربات خارج هذه الصناعة.

ثانياً: انخفاض حجم الاستثمار الموجة إلى قطاع الزراعة:

يعتبر النشاط الزراعي من الأنشطة الاقتصادية الغير جاذبة للاستثمار والمستثمرين مثل باقي الأنشطة كالتجارة والصناعة لعدة اسباب منها ضخامة حجم الاستثمارات اللازمة لعمليات استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة والصحراوية وطول الفترة الاستثمارية للوصول إلى العائد الحدى في حالة مشروعات الاستصلاح، كما ارتفعت تكلفة الإنتاج الزراعي خاصة في السنوات الاخيرة نتيجة سياسات الخصخصه وتحرير أسعار المدخلات الزراعية، وتحرير القيمة الايجارية.

حيث أثر ذلك بالسلب على الإنتاج والإنتاجية الزراعية ومستوى دخول السكان الريفيين، حيث بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الزراعة خلال العام المالي (٢٠٠١/٢٠٠٢) نحو ٦٧٥١١.٥ مليون جنيه بنسبة ١٤.٢% من جملة الاستخدامات الاستثمارية منها(٦١.٥% استثمارات قطاع خاص والباقي ٣٨.٥% قطاع عام) [١]وانخفضت تلك الاستثمارات في العام المالي (٢٠٠٦/٢٠٠٧) حيث بلغت نحو ٧٧٩١.٢ مليون جنيه بنسبة ٥% من جملة الاستخدامات الاستثمارية منها:(٦٩% استثمارات قطاع خاص وحوالى ٣١% استثمارات قطاع عام)، واستمرت إجمالي الاستثمارات الزراعية في الانخفاض

(١) موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية

خلال العام المالي (٢٠١٢/٢٠١١) حيث بلغت نحو ٥٣٧٠.٧ مليون جنيه بنسبة ٢.٢% من جملة الاستثمارات منها:(٥٠.٢% استثمارات قطاع خاص وحوالى ٤٩.٨% قطاع عام)، ومن ذلك يتضح تواضع نسبة الاستخدامات الاستثمارية في القطاع الزراعي، وإحجام القطاع الخاص عن الدخول في الاستثمار الزراعي، وانخفاض نسب مشاركته في الاستثمارات الزراعية من ٦١.٥% إلى ٥٠.٢% ، وعدم معادلة ذلك من القطاع العام في تعويض انخفاض تلك الاستثمارات

يرتبط ضعف الاستثمارات المخصصة في المجال الزراعي إلى حد بعيد بتباطؤ معدلات التوسع الزراعي الأفقي إلى جانب القدرة على توفير المياه اللازمة.

تبين من الجدول (٩) بالملاحق أن الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ٦٨/٦٧ تم استصلاح ١٢٧٨ ألف فدان بنسبة ٣٤.٤% من جملة الأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى الفترة من ٧٢/٧١ إلى عام ٩٦/٩٥ تم استصلاح ١٦٧٧.٤ ألف فدان بنسبة ٤٥.٢% من جملة الأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠١٢الفترة ٩٧/٩٦ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١١ تم استصلاح ٦٦٩.١ ألف فدان بنسبة ١٨% من جملة الأراضي المستصلحة.

رغم مجهودات استصلاح الأراضي فإن مشكلة النمو العمراني الذى يبتلع الأراضي الجيدة بالإضافة إلى حالة الانفلات الأمني الذى صاحب ثورة ٢٥ يناير زاد من معدلات التعدي على الأراضي الزراعية، حيث تقدر المساحة التي تستقطع من الأراضي الزراعية ٤٥ [١] ألف فدان سنويا، حيث اذا أستمر

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "السكان والغذاء في مصر" مرجع (١٠٧-١٤٦٠٦-٢٠٠٨) القاهرة، ٢٠٠٨ ص: ص ٢٤:٢٧

معدلات استصلاح الأراضي ومعدلات تآكلها الراهنة فستكون جملة المستصلح مساويا لجملة الفقد، حينئذ تكون المحصلة صفرا وسينعكس ذلك على توفير الغذاء، كما تعانى التربة الزراعية المصرية من تدهور بسبب فقد طمى النيل، والتجريف، حيث كانت التربة تحصل على احتياجاتها من العناصر الغذائية مما يحمله إليها من طمى النيل، كما كان يضيف بعض الأراضي الزراعية إلى المساحة المنزرعة في المدى الطويل بما يسمى "طرح النيل" بمعنى انخفاض معدلات التسميد للأراضي الزراعية في مصر بانخفاض كميات الطمى التي تتوزع على الأراضي مما يزيد الاعتماد على الأسمدة الكيماوية، وما يترتب عليها من آثار بيئية كنتيجة لمحدودية الموارد الزراعية زاد معدلات التكثيف الزراعي بهدف الحصول على أقصى صافي عائد من الوحدة الأرضية، حيث يتلقى الفدان من الأراضي الزراعية حوالى ٣.٧ كيلو جرام سنويا من المبيدات الكيماوية، وهذه المعدلات تفوق المستويات العالمية حيث أن هناك حاجة إلى الجمع بين الوسائل التكنولوجية والوسائل الاجتماعية للتقليل من أضرار التدهور البيئي حيث توجد وسائل تكنولوجية لاستخدام المخلفات العضوية كمصدر لإنتاج الغاز بالإضافة إلى تحويل المخلفات العضوية إلى سماد عضوي جيد، يقلل الحد الأدنى مما كانت تحمله من ميكروبات مسببة لأمراض الإنسان والحيوان .

ثالثاً: ضعف كفاءة الأسواق الزراعية:

شهد قطاع الإنتاج الزراعي والأسواق المنتجات والمدخلات الزراعية عملية تحرير على نطاق واسع منذ عقد الثمانينات تقريباً، فقد تم إلغاء التوريد الإجبارى لبعض الحاصلات الزراعية، والعمل بنظام التسويق الحر كقاعدة عامة، ونظام التوريد الإختيارى، وتوقف الدولة عن تحديد المساحات المنزرعة لبعض المحاصيل باستثناء الأرز لكونه من المحاصيل العاليه الاستهلاك للمياه، وتحرير التجارة الخارجية للمنتجات والمدخلات الزراعية، وإلغاء دعم المستلزمات

الزراعية، وتفكيك المؤسسات الزراعية والتي كان للدولة دور مهم في ادارتها مثل مؤسسات التسويق والائتمان أو الإشراف عليها ومساندتها كالجمعيات التعاونية.

ترتب على ذلك فراغ مؤسسي لم يتمكن القطاع الخاص من تعويضه، كما تميزت العلاقة التكاملية بين حلقات الإنتاج والتسويق المحلى، بالضعف مما أدى إلى تخلف أداء الوظائف التسويقية وارتفاع الفاقد التسويقي من السلع الزراعية إلى ما لا يقل عن ١٠% بالنسبة للحبوب، مما أدي إلى تدهور جودة السلع خلال رحلتها التسويقية نتيجة غياب الفرز والتعبئة السليمة أو القصور الكمي والكيفي في خدمات الطرق والنقل أو تسهيلات التجهيز والتخزين

قصور المعلومات حول أسواق السلع الزراعية التي تتضمن المعلومات الكاملة عن الأسعار الحاليه والمستقبلية، وظروف العرض والطلب والمخزون على المستوى المحلى والعالمي وحجم الصفقات القائمة وشروط النقل، وإمكانياته، حيث يقف نظام المعلومات الحالي على نشر بعض الأسعار عن أسواق الجملة أو أسعار التسويق التعاقدي أو أسعار الحد الأدنى أسعار الضمان لبعض الحاصلات التي تهدف الدولة لتشجيع الزراع على زراعتها كالقمح والذرة، وغالباً لا تحقق العائد العادل للمزارعين نظرا لتأخر وصولها إلى المزارع في الوقت المناسب لاتخاذ القرار بالزراعة، فضلا عن عدم ارتباط المعلومات السعرية برتب معينة ذات مواصفات معيارية محددة بسبب غياب نظم الفرز والتدريج، وبالنسبة لقصب السكر يوجد ثلاث مسارات لمحصول القصب: أولهما لمصنع السكر، والثاني لعصارات القصب للمشروبات، والاخير لعصارات العسل، ويوجد فرق في أسعار توريد القصب لصالح عصارات القصب للمشروبات نحو ٦٠٠٠ جنيه لطن قصب السكر[١] فيعمل على قلة المتاح للمصانع لاستخراج السكر، وتوجد منافسة أخرى عند خروج السكر من المصانع

(١) جريدة المصري اليوم، العدد ٤٥٧٦ السنة الثالثة عشر، السبت ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦

تتمثل في شركات التعبئة للاستهلاك المحلى ، والشركات الصناعية لتصنيع العصائر والسلاسل التجارية، حيث بلغ متوسط كميات السكر في العصير في أخر خمس سنوات للدراسة نحو ٠.٦٣٥ مليون طن بنسبة ٣٥% من متوسط الكميات المنتجة من السكر، تتوزع المشاكل التسويقية التي تواجه الحائزين بالأراضي الجديدة [١] وفقا لطبيعة المشكلة إلى مشاكل مؤقتة (ارتفاع نسبة الفاقد أثناء التعبئة والتدرج وقلة الأسواق، وتأخير العمليات التسويقية لدى الجمعية الزراعية ومراكز التجميع وارتفاع نسبة العمولة)، مشاكل دائمة (عدم وجود محطات متخصصة في الفرز، والتدريج، وعدم توافر الثلاجات، وأماكن التخزين لا تكفي الإنتاج بالمنطقة حيث أن أماكن التخزين بعيدة عن المزرعة، وارتفاع تكلفة التخزين، الطرق غير الممهدة، ارتفاع تكلفة التعبئة، وعدم توافر وسيلة نقل مباشرة).

كما تعانى الأسواق من عدم قدرتها على إصدار إشارات سعرية صحيحة، وعدم قدرتها على تحفيز المتعاملين على توليد الاستجابة المناسبة للإرشادات السعرية، مع كثرة صغار المزارعين الذين يتميزون بطبعهم إلى ارتفاع استهلاكهم الذاتي من بعض المحاصيل كالقمح، ولا تتاح لهم فرصة استخدام التكنولوجيا الأكثر تقدماً أو إمداد صغار المزارعين بالتمويل اللازم للزراعة والتسويق الذاتي لحاصلاتهم حيث ينبغي ملاحظة أن ارتفاع أسعار بعض المحاصيل قد لا يكون كافياً للتوسع أو تخفيض المساحة المنزرعة من محاصيل الاكتفاء الذاتي (القمح، والذرة الشامية، الاعلاف)، حيث ينبغي أن يكون السعر الاسترشادى لمحصول ما مرتفعاً بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في تكاليف مستلزمات الإنتاج، ويكون معلوماً قبل موعد الزراعة بفترة كافية.

---

(١) فوزية أبو زيد صابر"أقتصاديات إنتاج وتسويق بعض الحاصلات الزراعية في الآراضى الجديدة" رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة،٢٠٠٥ ص: ص ١٧٤:١٨٠

رابعاً: احتكار بعض التجار للسلع الأساسية وظهور الازمات المفتعلة:

في ظل نقص الإنتاج من السلع الغذائية وما يترتب عليها من قلة المعروض في مواجهة الطلب الفعلي، فإن السلع الغذائية الأساسية سوف تنفذ قبل ظهورها في الأسواق، وذلك لصالح الطبقات أو الفئات القادرة مثل أصحاب الفنادق، والمحلات، والمصانع أو قد تصل لكبار التجار لإخفائها وإعادة بيعها إلى الأسواق مرة أخرى بأسعار أكبر من الأسعار الاقتصادية[1] ، حيث تمثل ذلك فرصة لتحقيق أرباح غير عادية من خلال افتعال الأزمات وتوجيه مسارات هذه السلع إلى الفئات القادرة، وهذا يترتب عليه حرمان الفئات غير القادرة من الحصول على السلعة، كما يعمل كبار التجار (أصحاب المصالح) على دراسة الأسعار في البورصات العالمية للسلع الغذائية الأساسية، وتعمل على زيادة الكميات المستوردة منها، وتستغل فترة زيادة السعر المحلى للقمح مثلا عن السعر العالمي وقت الحصاد، ويتم توريد القمح المستورد على أنه قمح محلى، أو بمتابعة السعر العالمي من خلال بورصات السكر في حالة انخفاضها يتم استيراد السكر الخام ويتم تكريره ويكون أرخص من السكر المحلى فيوقف بيع السكر المحلى ويكون مخزون راكد نظراً لارتفاع سعره عن المستورد، أو على العكس استغلال زيادة السعر العالمي للسكر حيث يعمل كبار التجار على زيادة الكميات التي يتم تصديرها منه فتقل الكميات المتاحة للاستهلاك المحلى منه وترتفع الأسعار.

خامساً: الطاقات العاطلة في الصناعات القائمة على تجهيز وتصنيع السلع الغذائية:

تتميز السلع الغذائية الأساسية باحتياج كامل المحصول الخام إلى تصنيع كامل الإنتاج منها لتحويلها إلى الصورة الصالحة للاستهلاك المباشر،

---

[1] عبد العليم محمد عبود "توصيف المستهلك المصري وانعكاسه على استراتيجية الدعم بالتطبيق على قطاع السلع التموينية "رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة القاهرة،١٩٨٨.

حيث يعمل في قطاع تصنيع المنتجات الغذائية في مصر عدد كبير من المنشآت الصناعية تقدر[1] رسميا عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٤٩٠٠ منشأة تجمع ما بين القطاع العام وقطاع الاعمال العام بالإضافة إلى المملوكة إلى القطاع الخاص والقطاع الاستثماري، حيث بلغت أعداد منشآت القطاع المنظم في صناعة طحن الحبوب ومنتجاتها ٣٧ قطاع عام وأعمال، و١٨٤ قطاع خاص واستثماري، وصناعة السكر وتكريره والتي يستأثر بها القطاع العام وقطاع الاعمال العام ١٠ منشآت، بينما بلغت أعداد منشآت القطاع الخاص ٢، وأخيرا تبلغ أعداد منشآت صناعة الزيوت والدهون النباتية ١٠ للقطاع العام، بينما يبلغ أعداد منشآت القطاع الخاص عدد ٢٨ منشأة، وتباينت نسبة الطاقة العاطلة فيما بين منشآت القطاع العام المشتغلة في تصنيع المحاصيل والمنتجات الخام، حيث بلغت اقصاها في صناعة الزيوت والدهون النباتية عام ٢٠١١/٢٠١٠ بحوالي ٥٦.٢% من إجمالي الطاقة المتاحة، أما في صناعة طحن الحبوب ومنتجاتها فبلغت نسبها ٣٤.٩% من إجمالي الطاقة المتاحة.

وباستعراض أسباب وجود الطاقة العاطلة بمنشآت القطاع العام وقطاع الأعمال العام العاملة في صناعة الزيوت والدهون النباتية جاءت صعوبة التسويق في مقدمة أسباب الطاقة العاطلة بنسبة ٤٨.١% رغم أن نسبة كبيرة من انتاج تلك المنشآت من الزيوت يوزع عن طريق بطاقات التموين وهو ما يعزى جانب كبير منه إلى محدودية الإنتاج المحلى من حاصلات الزيوت، واعتماد هذه الصناعة بنسبة كبيرة على الواردات من الزيوت، ووجود منافسة كبيرة من منشآت القطاع الخاص والاستثماري منها، أما ثاني الأسباب المتعلق بالطاقة العاطلة كان نقص العمال بنسبة ٢٠%، وهو ما يعزى إلى سوء الادارة، واخيرا

---

(١) معهد التخطيط القومى"السوق المحلية للسلع الغذائية جوانب القصور والتطوير" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٦٢)، سبتمبر ٢٠١٤.

نقص الخامات بنسبة ١١.٩%، أما بالنسبة لصناعة طحن الحبوب ومنتجاتها فقد جاءت صعوبات التسويق بنسبة ٣٦.٥% في مقدمة اسباب الطاقة العاطلة وذلك بسبب لجوء منتجي حاصلات الحبوب إلى مطاحن القطاع الخاص، ثم يلى ذلك نقص الخامات وذلك بنسبة ٣٠.٥%.

وباستعراض أسباب وجود الطاقة العاطلة في القطاع الخاص والقطاع الاستثماري حيث بلغ أقصى مستوى من الطاقة العاطلة في صناعة الزيوت والدهون بنسبة ٧٢% من الطاقة المتاحة، أما صناعة طحن الحبوب ومنتجاتها فتصل إلى ٣١.٢% من الطاقة المتاحة، وباستعراض أسباب الطاقة العاطلة فيتبين أن المعوقات التسويقية تأتى في مقدمة الاسباب في الغالبية العظمى من الصناعات الغذائية عامة، ثم يلي ذلك نقص المتاح من المنتج المحلى وخاصة محصولي القطن وزيت عباد الشمس إلى أكثر من نصف الطاقة المتاحة بنسبة ٥٢.٢% ،٥٣% من الطاقة العاطلة.

سادساً: الاتفاقيات التجارية الدولية:

وتعتبر اتفاقية الجات واحدة من أهم الاتفاقيات التي ظهرت في نهاية القرن العشرين ثم تحولت إلى منظمة التجارة الدولية عام ١٩٩٥، وشاركت مصر في مفاوضات الجات عام ١٩٧٠، ثم أصبحت عضو في منظمة التجارة الدولية عام ١٩٩٥/٦/٣٠، وقد تضمن اتفاق الزراعة من خلال اتفاقية الجات ثلاثة[١] محاور أساسية، حيث يوضح المحور الأول الخاص بالنفاذ إلى الأسواق عن طريق خفض الرسوم الجمركية المربوطة على وارداتها، وإلغاء القيود غير الجمركية مقابل رسوم جمركية إضافية لا تزيد عن الثلث من قيمة

(١) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع، العدد الأول، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مارس ٢٠٠٩، ص: ص ٢٥٦: ٢٦٣

الرسوم الجمركية المطبقة، المحور الثاني الخاص بالدعم حيث ألزمت الاتفاقية الدول النامية بتخفيض الدعم النقدي المباشر للإنتاج الزراعي مع السماح بدعم الاستثمارات في مجال الزراعة والدعم النقدي والعيني لمدخلات الإنتاج للمنتجين الفقراء أو لذوى الدخول المتوسطة، وبالنسبة للمحور الثالث وهو الخاص بتخفيض قيمة دعم الصادرات السلع الزراعية ويسمح للدول النامية بتقديم بعض أشكال الدعم للصادرات الزراعية، وعدم السماح به للدول المتقدمة. ويتمثل عناصر الدعم المسموح به في تكاليف تسويق الصادرات الزراعية وتكاليف الشحن الدولي والرسوم المخفضة على النقل الداخلي للشحنات المعدة للتصدير، كما أكدت الاتفاقية على أهمية استمرار المعونات الغذائية للدول المستوردة صافي للغذاء ومنها مصر لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها.

ومن الواضح أثر تطبيق الاتفاقية ودورها في تحرير التجارة، ولا يزال هناك تقزم حيازي للأراضي الزراعية في مصر مما يجعل منها مزارعاً للاستهلاك العائلي، حيت يمثل نسبة ملاك الحيازات الزراعية أقل من خمسة أفدنة ٩٦% يملكون حوالي ٥٦% من الرقعة الزراعية سكان ريف، ويتألفون من صغار المزارعين والفقراء من ناحية الموارد، مع بنية تحتية محدودة قد يتأثرون سلبا بالمزيد من تحرير التجارة، ويصبحون عرضة بشكل متزايد لعدم استقرار السوق، والزيادة الحادة في الواردات من خلال إزالة الحواجز الجمركية.

المبحث الثالث
تأثير العوامل الطبيعية على تقليل واردات السلع الغذائية الأساسية

أولاً: التراجع النسبي للجدارة الإنتاجية للأراضي الزراعية

تبلغ مساحة الأراضي المنزرعة بنحو ٨.٦٤ مليون فدان عام ٢٠١٢، وتتفاوت هذه المساحة من حيث القدرات الإنتاجية من منطقة لأخرى، ومن أجل التوصل لتقدير مدى هذا التفاوت والتعرف على قدرات هذه الموارد في المناطق المختلفة فإن هناك نوعين من التصنيف يتم إجرائهما لتحديد القدرات الإنتاجية للأراضي في مختلف المناطق[١]

التصنيف الأول: هو التصنيف الطبيعي (الفيزيقي) والذي يجرى من خلال تقسيم الرقعة الزراعية إلى درجات على أساس مواصفات طبيعية وكيماوية لكل درجه آخذاً في الاعتبار مدى صلاحيتها لإنتاج مختلف الزروع، حيث تم تقسيم الرقعة الزراعية إلى ست درجات تتضمن الدرجات الأولى إلى الرابعة الأراضي الزراعية المنتجة، وتتضمن الدرجة الخامسة الأراضي الاستزراعية أي القابلة للاستزراع، أما الدرجة السادسة فتتضمن الأراضي البور والغير صالحة للزراعة.

التصنيف الثاني: هو التصنيف الاقتصادي، ويتم فيه ترتيب الأراضي الزراعية وفقاً لجدارتها الإنتاجية (حاصل ضرب المساحة المدرجة لكل رتبة (×) متوسط قدرتها الانتاجية) في إنتاج أهم الزروع الحقلية على سلم يتألف من خمس درجات مختلفة، ويتم إجراء هذا التصنيف دورياً كل خمس سنوات تحت اشراف معهد بحوث الاقتصاد الزراعي. ويلاحظ انحسار مساحات

---

(١) محمود منصور عبد الفتاح واخرون"الزراعة والغذاء في مصر الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠" دار الشرق:٢٠٠١ ص: ص ١٤-١٧

الأراضي الزراعية ذات الجدارة الانتاجية المرتفعة، وبالتحديد الفئة الإنتاجية الأولى في الوقت المعاصر بالقياس إلى فترات سابقه حيث تمثل أراضي الدرجة الأولى ما نسبته ٦% تقريباً مما كانت عليه من إجمالي المساحة المنزرعة مقابل نسبة بلغت ٥٢.٨% خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، كما تمثل مساحة أراضي الدرجة الثانية ما نسبته ٤٥.١% في السنوات الاخيرة مقابل ما نسبته ٣٥.٢% في النصف الأول من عقد الثمانينيات، نتيجة ارتفاع مستوى الماء بالأراضي نتيجة الإسراف في استخدام المياه، وإهدار التركيبين الطبيعي والكيميائي للتربة نتيجة اتباع دورات زراعية غير ملائمة، وتكثيف الإنتاج الزراعي، واستخدام المخصبات الكيميائية والمبيدات الملوثة للبيئة الزراعية بصفة عامة، كما يوجد التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية المتاخمة للمدن والقرى، والتي تمثل أجود الأراضي وأكثرها تمتعاً بوسائل الري وشبكات الكهرباء والخدمات. حيث أثبت دراسة سابقة[١] أن حوالي ٥٥% من الأراضي المصرية تصنف درجة ثالثة ورابعة، وأن حوالي ٥٣% من مشاكلها يتركز في مشاكل كيميائية ١٥%، ومشاكل فيزيقية بنسبة ٨%، وانخفاض مياه الري بنسبة ١٥%، ومشاكل خصوبة التربة بنسبة ١٥%.

ثانياً: محدودية الموارد المائية وارتفاع نسبة الفاقد منها:

تتمثل مشكلة الموارد المائية في تزايد العجز المائي نتيجة الزيادة السكانية المستمرة، والتي تزيد بمعدل ٢.١% في ظل ثبات حجم الموارد المائية المتاحة، وزيادة معدل الفقد والهدر من المياه نتيجة أتباع وسائل ري تقليدية في الأراضي القديمة.

---

(١) ماجدة حسن إبراهيم "الزراعة المصرية في مواجهة القرن الحادي والعشرون" رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠٠٨ ص ١٤٣

تشمل الموارد المائية بمجموع يقدر ٧٢ مليار متر مكعب تنقسم إلى نهر النيل (٥٥ مليار متر مكعب)، المياه الجوفية (٦.٩ مليار متر مكعب)، ما يعاد استخدامه من مياه الصرف (٣.٥ مليار متر مكعب)، المياه المعادة إلى النهر (٤ مليار متر مكعب)، الامطار (١.٣ مليار متر مكعب)، المياه المحلاة (٠٦. مليار متر مكعب).

تحتل الزراعة النصيب الأكبر في استخدام الموارد المائية حيث تستخدم ٨٤% من جملة الموارد المائية، وفي المقابل ومع تزايد أعداد السكان سوف يكون هناك تنافس في غير صالح الزراعة بطبيعة الحال ما بين كل من الاستخدام للأغراض الصناعية ٧.٩٧%، والاستخدام للأغراض المنزلية ٧.٨١%، حيث أن هذا التنافس يكون على حساب انخفاض نسبة الاستخدامات الزراعية.

تتوقف الاحتياجات من مياه الري على العديد من العوامل التي تتعلق بالصنف المزروع، واختلاف المنطقة الزراعية التي تعكس الظروف المناخية، وطبيعة التربة، كما أن الاحتياجات المائية تختلف وفقا لنظام الري المستخدم سواء كان ري سطحي أو بالرش أو بالتنقيط.

ترتفع المقننات المائية للفدان المزروع بنفس المحصول في مصر العليا عن نظيره في مصر الوسطى عن نظيره في الوجه البحري نظراً لارتفاع درجة الحرارة ومن ثمّ معدل البخر[١] ويصنف المقنن المائي إلى ثلاثة أنواع وفقاً للموقع على شبكة نقل وتوزيع الموارد المائية.

---

(١) ولاء حسين عبدالله محمد "المياه الافتراضية وأثرها على التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية في ضوء محدودية الموارد المائية "رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ ص: ص ٨٦-٩٠.

مقنن الحقل (كمية المياه التي يحصل عليها الفدان الواحد في الرية الواحدة وبها نسبة فاقد للمياه تتراوح من ٤٠% إلى ٥٠% بالنسبة لنظام الري السطحي المتبع في ري الأراضي القديمة)

مقنن الترع (كمية المياه التي تصرف للترعة بغرض ري فدان واحد من مساحة زمام الترعة في اليوم أو الرية الواحدة، وتعادل مقنن الحقل مضافاً إليه ما بين ١٠%-٢٠% من هذا المقنن)

المقنن المائي عند أسوان (هو كمية المياه اللازم تدبيرها عند أسوان لري المساحات المحصولية)

بلغت كمية المياه عند الحقل ٣٢.١١ مليار متر مكعب عام ٢٠١٢[١]، تستخدم العروة الشتوية ٩.٢٨ مليار متر مكعب من المياه بما يعادل ٢٨.٩% من كمية المياه المستخدمة في الري، بينما تستخدم العروة الصيفية ١٩.٢١ مليار متر مكعب من المياه، أي ما يعادل ٥٩.٨% من كمية المياه المستخدمة في الري، وأخيراً يتبقى ١.٣٤ مليار متر مكعب من المياه للعروة النيلية بما يعادل ٤.٢% من كمية المياه المستخدمة في الري.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء النشرة السنوية لاحصاء الري والموارد المائية عام ٢٠١٢، نوقمبر ٢٠١٣

جدول(١٨)

تطور كميات مياه الري المستخدمة للمحاصيل الزراعية لكل من الحقل وافمام الترع وعند اسوان عن الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

السنة	حقل (مليار متر مكعب)	افمام ترع (مليار متر مكعب)	اسوان (مليار متر مكعب)	مياه جوفية (ألف متر مكعب)	صرف زراعي (مليار متر مكعب)
٢٠٠٨	٤٢.٨	٤٨.٩	٦٢.٨	٢٠.٩	٩.٩
٢٠٠٩	٣٤.٦	٣٩.٢	٥٠	١١.٨	٨.١
٢٠١٠	٣٧.٨	٤٢.٧	٥١.٢	١٨.٣	٦.٤
٢٠١١	٣٠.٧٨	٣٩.٩٦	٤٣.١١	١٢.٤٣	٦.٨١
٢٠١٢	٣٢.١١	٣٦.٩٣	٤٠.١١	٧٦.٢٢	٥.٧
المتوسط	٣٥.٦٢	٤٠.٩٤	٤٩.٣	٢٧.٩١	٧.٣٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرات الري والموارد المائية لسنوات مختلفة

تبين من دراسة الجدول (١٨) أن المتوسط السنوي للاحتياج الفعلي من مياه النيل خلال تلك الفترة عند أسوان ٤٩.٣ مليار م^{٣}، بينما يبلغ عند افمام الترع حوالي ٤٠.٩٤ مليار م^{٣} وعند الحقل ما يقرب من ٣٥.٦٢ مليار م^{٣} حيث أن الفرق على التوالي ما بين اسوان وأفمام الترع والحقل يفقد في شبكة الري ما بين البخر والتسرب بالشبكات.

وعلى هذا يوجد اختلال توازن بين الري الزائد والصرف القاصر، لأن طريقة الري المستخدمة في الزراعة هي الري بالغمر، وما يعكسه ذلك من تمليح التربة وارتفاع مستوى الماء مما ينعكس على انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي بصفة عامة، حيث يتضح من الجدول أن حوالي ١٣.٦٨ مليار م^{٣} سنوياً في المتوسط يفقد في عمليات النقل وتوصيل الموارد المائية بهدف الاستغلال الزراعي بما يعادل ٢٧.٧٥% من إجمالي الاحتياجات المائية عند أسوان.

ثالثاً: التغيرات المناخية:

تظهر أهمية التغيرات المناخية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحرارى في تأثيرها المباشر والغير مباشر على حياة الانسان، من خلال ارتفاع درجة حرارة الارض والهواء الجوي وما لذلك من أثر على رفع منسوب مياه البحر، وبالتالي رفع ملوحة المياه الجوفية، وزيادة تبخر المياه العذبة من الأنهار والبحيرات، مما يؤدى لنقص المياه المتاحة للزراعة، والصناعة، والاستخدام المنزلي، مما يجعل له تأثيرات سلبية على المناطق الزراعية الهامشية، وزيادة معدلات البخر، زيادة تآكل التربة له آثار سلبية على معظم المحاصيل نتيجة زيادة تركز ثاني أكسيد الكربون إلى التأثير على وظائف التغذية للآفات الحشرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى قصر دورة حياة الحشرات، وتزايد أعداد تجمعاتها بسرعة كبيرة، مما يعمل علي زيادة أعداد الآفات الزراعية.

كما أشارت نتائج بعض الدراسات[1] الي أن طول موسم النضج نتيجة ارتفاع درجة الحرارة بالإضافة لتركيز ثاني اكسيد الكربون قد يؤدى إلى نقص إنتاجية محصول القمح في مصر بنسبة تصل إلى ٩% إذا ارتفعت درجة الحرارة ٢ درجة مئوية، وسوف يصل معدل النقص إلى ١٨% إذا ارتفعت درجة الحرارة ٤ درجة مئوية، وبالنسبة إلى إنتاجية محصول الذرة الشامية فأنه من المتوقع أن يصل النقص إلى ١٩% مع تزايد أثر ظاهرة التغيرات المناخية حتى منتصف هذا القرن.

---

(١) حنان محمود سيد عجبو "السياسة القمحية في الزراعة المصرية وآليات مواجهة مخاطر أزمات الغذاء "رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣ ص: ص ١٢٥:١٣٠

كما تقل إنتاجية فول الصويا، عباد الشمس، قصب السكر بنحو ٢٨% ،٢٩%، ٢٤.٥% على الترتيب. تؤدى الزيادة المتوقعة في درجة حرارة الأرض إلى اختلاف توقعات الدورة الزراعية وزيادة الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية مما يزيد الطلب على الموارد المائية حيث يزيد الاحتياج المائي لمحصول القمح بنحو ٢.٥% بالمقارنة بالاستهلاك الحالي، كما يزيد الاستهلاك المائي للذرة الشامية بنحو ٨%، فول الصويا، عباد الشمس، قصب السكر ١٦%، ٨%، ٢.٣% بينما يقل الشعير بنحو ٢%، وتتأثر زراعة مثل القمح الذي يعتمد على كمية كبيرة من الرطوبة[١] حيث تعمل درجة الحرارة العاليه على إعاقة تلقيحه خلال فترة الإخصاب، وهذا سيؤثر سلبا على جودة القمح وكميته.

يتعرض[٢] ما يزيد على ١٢% من أفضل الأراضي الزراعية المصرية في دلتا النيل لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر وقياساً على الارتفاع الفعلي حتى عام ٢١٠٠ فإن المسافة المتوقع زيادتها تتراوح بين نصف متر أو أكثر الأمر الذي يسبب ارتفاع المياه الجوفية الساحلية، فيؤدى إلى هبوط الأراضي، ومن ثم يؤدى إلى إعادة رسم منطقة الدلتا.

من الواضح أن التحدي المتمثل في تغير المناخ هو أحد التحديات التي تفوق قدرات أي دولة للتعامل معها بمفردها لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحرارى ولذلك فإن على الدولة أن تتخذ إجراءات صارمة على الصعيدين العالمي

---

(١) مرتضى عيسى، شعبان عبد ربة "المناخ والزراعة الاحتباس الحراري" معهد بحوث وقاية النباتات، العدد ٣، ٢٠١٥.

(٢) جون ووتر برى "الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية "تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي.

والوطني لمواجهة نقص الانتاجية وما يصاحبها من مشكلات في توفر الغذاء في ظل ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، تكون نسب الاكتفاء الذاتي أقل بكثير من النسب التأشيرية، حيث ينبغي التفاعل مع الجهود الدولية لتخفيض الانبعاثات، وتقديم مشاريع لمعالجة مشكلات الانبعاثات في إفريقيا والحد من قطع الغابات، وتطوير سلالات من محاصيل الحبوب تكون قادرة على تحمل ارتفاع درجات الحرارة وأقل استهلاكا للمياه، ودراسة التطورات المحتملة للآفات الزراعية المسببة لأمراض النبات.

الفصـــل الرابـــع

المسارات الممكنة لتقليل الواردات من السلع الغذائية الزراعية الأساسية

الفصل الرابع
المسارات الممكنة لتقليل الواردات من السلع الغذائية الزراعية الأساسية

ان التخلي عن تنمية القطاع الزراعي خلال النصف قرن الأخير من غالبية الدول النامية أدى إلى أن تصبح مستوردة للغذاء ومن ثمّ تصبح هذه الدول رهينة للدول المصدرة للسلع الغذائية كالقمح، الذرة، السكر، الزيوت [1] النباتية، أيضا تدنى الإنتاجية، والعجز عن ملاحقة زيادة الاستهلاك الغذائي، وبالتالي أصبحت تلك الدول تابعة وخاضعة للدول المصدرة ، ويتم العمل على تقليل الواردات من السلع الغذائية الأساسية من خلال محورين أساسيين، أولهما: المحور الداخلي وما به من ترتيب البيت المصري من الداخل، عن طريق إعادة تأهيل وتحديث الصناعة والزراعة في مجال السلع الغذائية الأساسية، وتنمية القدرات البحثية والعلمية للارتقاء بالإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي الأسرى للفقراء وصغار المزارعين، المحور الثاني: المحور الخارجي من خلال التنظيم الفعال لدوائر العلاقات الإقليمية والدولية.

المحور الأول: المحور الداخلي والخاص بترتيب البيت المصري من الداخل وإعادة تأهيل وتحديث الصناعة والزراعة في مجال السلع الغذائية الأساسية.

المبحث الأول: إعادة تأهيل قطاع الزراعة.

(1) معهد التخطيط القومي "مخاطر الاسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وامكانيات وسياسات وادوات مواجهتها" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٨)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٤ ص: ص ٦١:٨١

تشترك مشكلات زراعة محاصيل السلع الأساسية مع مشكلات القطاع الزراعي بصفة عامة، وتقدم بعض المقترحات حتى يتم اعادة تأهيل القطاع الزراعي لخدمة تقليل الاستيراد وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته من الغذاء، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي.

أولاً: التركيب المحصولى السائد خلال فترة الدراسة:

يوضح التركيب المحصولى نظام استغلال الأرض الزراعية، والذى يرتبط به باقي الموارد الزراعية من ري، وأيدي عاملة، وهو يُعّبر عن المحصلة النهائية لتفاعل السياسات والعوامل الأخرى المؤثرة في قرار المنتج الزراعي في ظل وجود تماثل تقريبي في ظروف المناخية والبيئية، مما يشير إلى وجود احتمالات لتعديل التركيب المحصولى بما يتوافق مع أهداف التنمية الزراعية التي تهدف إلى تحسين الميزان التجاري مع العالم الخارجي من خلال تحسين الميزان التجاري الزراعي، عن طريق زيادة الإنتاج المحلى من السلع الزراعية البديلة للواردات، وبمعدلات زيادة أكبر من معدلات الزيادة في الاستخدامات منها.

جدول (١٩)

تطور المساحة المنزرعة من المحاصيل الغذائية الرئيسية في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) (مليون فدان)

السنة	المحاصيل	برسيم	قصب	نخيل	فاكهة	شجر	الإجمالي
٢٠٠٨	٦.٠٠٠	.٠٦٠	.٣٢٣	.٠٨٨	١.٣٥٠	.٠٠٩	٨.١٤٣
٢٠٠٩	٦.٧٠٤	.٠٨١	.٣١٦	.٠٨٨	١.٤٠٧	.٠٢٣	٨.٦٢٠
٢٠١٠	٦.٥٧٩	.٠٨٠	.٣٢٠	.٠٩٩	١.٣٧٧	.٠٢٤	٨.٤٨٠
٢٠١١	٦.٥٣٩	.٠٨٠	.٣٢٥	.٠٩٩	١.٤٠٤	.٠٢٥	٨.٥٢٧
٢٠١٢	٦.٥٧٧	.٠٨٠	.٣٢٦	.٠٩٢	١.٥٤٢	.٠٢٥	٨.٦٤١
المتوسط	٦.٤٩١	.٠٧٦	.٣٢٣	.٠٩٣	١.٤١٦	.٠٢١	٨.٤٨٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي سنوات مختلفة

وجود المحاصيل الزراعية المعمرة والتي تمتد فترة مكثها ما بين ٤-٥ سنوات تقريبا مثل محصولي البرسيم الحجازي والقصب يُعَدّ من بديهيات المعروفة بالقطاعات الزراعية، بينما توجد حالة ثانية في الزراعة المصرية تشمل محاصيل الفاكهة جميعها، بما فيها زراعات النخيل تأخذ فترة ما بين ٢٥-٤٠ سنة حسب نوعية الفاكهة، إلى جانب المحاصيل المعمرة، هناك أيضا محاصيل موسمية يبلغ متوسط مساحة آخر خمس سنوات بالدراسة ٦.٤٩١ مليون فدان بنسبة ٧٣.٤١% من إجمالي المساحة المنزرعة البالغة ٨.٤٨٢ مليون فدان، تمكث لفترة أقل من سنة والتي تصل في حالة الزراعة المصرية إلى ما يقرب ستة أشهر تقريبا في حالة غالبية المحاصيل الموسمية المنزرعة، وتمتد إلى ما يقرب من ٩ شهور في حالة القطن، حيث تزرع المحاصيل الشتوية على نفس المساحة الارضية للمحاصيل الصيفية والنيلية حيث ينبغي تنوع المحاصيل التي تتعاقب على نفس المساحة الأرضية بغرض الحفاظ على خصوبة التربة الزراعية والارتفاع بإنتاجيتها.

جدول (٢٠)

تطور المساحة المحصولية موزعة حسب العروات خلال فترة (٢٠٠٨ -٢٠١٢)

(مليون فدان)

السنة	العروة الشتوي		العروة الصيفي		العروة النيلي		بلح	حدائق	إجمالي المساحة المحصولية
	محاصيل	خضر	محاصيل	خضر	محاصيل	خضر			
٢٠٠٨	٥.٧٢٧	.٦٩٢	٥.٤٨١	١.١٠١	.٤٥٢	.٢٤٨	.٠٨٨	١.٣٥٠	١٥.١٤٢
٢٠٠٩	٥.٨٩٤	.٨١٠	٥.٣١٠	١.١٢٠	.٤٨٢	.٢٢١	.٠٨٧	١.٤٠٧	١٥.٣٣١
٢٠١٠	٥.٨٥٢	.٧٢٧	٥.١٩٥	١.٢٢١	.٤٣٤	.١٦٣	.٠٩٩	١.٣٧٧	١٥.٥٠٧
٢٠١١	٥.٨٠٦	.٧٨٨	٥.٤٢٦	١.٠٦٢	.٤٦٦	.٢٠٩	.٠٩٩	١.٤٠٤	١٥.٢٦٠
٢٠١٢	٥.٧٨٢	.٧٩٥	٥.٥٠٥	١.٠٨٨	.٤١٦	.١٨٧	.٠٩١	١.٥٤٢	١٥.٤٠٧
المتوسط	٥.٨١٢	.٧٦٢	٥.٣٨٣	١.١١٨	.٤٥٠	.٢٠٦	.٠٩٣	١.٤١٦	١٥.٣٢٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي سنوات مختلفة.

تبلغ متوسط المساحة المحصولية للعروة الشتوية ٥.٨١٢ مليون فدان بنسبة ٣٨% من إجمالي المساحة المحصولية البالغة في المتوسط ١٥.٣٢٩ مليون فدان، بينما تبلغ متوسط المساحة المحصولية للعروة الصيفية ٥.٣٨٣ مليون فدان بنسبة ٣٥% من إجمالي المساحة المحصولية البالغة في المتوسط ١٥.٣٢٩ مليون فدان، بينما تبلغ متوسط المساحة المحصولية للعروة النيلية ٤٥٠ ألف فدان بنسبة ٣% من متوسط المساحة المحصولية.

وبدراسة المساحة الحقلية الشتوية على مدار خمس سنوات من الجدول التالي

جدول (٢١)

تطور مساحة المحاصيل الشتوية طبقا للأصناف خلال فترة (٢٠٠٨ -٢٠١٢)

(مليون فدان)

المحاصيل	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
قمح	٢.٩٢٠	٣.١٤٧	٣.٠٠١	٣.٠٤٩	٣.١٦١	٣.٠٥٦
شعير	٠.٠٨٥	٠.٠٩٥	٠.٠٨٨	٠.٠٨٥	٠.٠٦٦	٠.٠٨٣
فول	٠.١٩٠	٠.٢٥١	٠.٢٠٢	٠.١٤٦	٠.١٠٨	٠.١٧٩
عدس	٠.٠٠٢	٠.٠٠٢	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣	٠.٠٠٢
حلبة	٠.٠٠٨	٠.٠٠٩	٠.٠١٣	٠.٠١٠	٠.٠٠٥	٠.٠٠٢
حمص	٠.٠٠٩	٠.٠٠٦	٠.٠٠٩	٠.٠٠٨	٠.٠٠٣	٠.٠٠٧
ترمس	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٢	٠.٠٠٣
بنجر	٠.٢٥٨	٠.٢٦٤	٠.٣٨٦	٠.٣٦٢	٠.٤٢٤	٠.٣٣٨
برسيم	٢.٠٣٩	١.٨٥٤	١.٩٢٢	١.٩٠٨	١.٧٧٧	١.٩٠٠
كتان	٠.٠٢٠	٠.٠١٢	٠.٠٠٨	٠.٠٠٨	٠.٠١٠	٠.٠١١
بصل	٠.١١٣	٠.١٢٥	٠.١٣٦	٠.١٣٧	٠.١٣٨	٠.١٢٩
ثوم	٠.٠٢٨	٠.٠١٧	٠.٠٢٣	٠.٠٢٨	٠.٠٢٩	٠.٠٢٥
نبات طبي	٠.٠٤٢	٠.٠٥٠	٠.٠٥٦	٠.٠٤٨	٠.٠٤٦	٠.٠٤٨
الإجمالي	٥.٧٢٧	٥.٨٩٤	٥.٨٥٢	٥.٨٠٦	٥.٧٨٢	٥.٨١٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي سنوات مختلفة.

من دراسة الجدول يتضح أن متوسط المساحة المحصولية للقمح تبلغ ٣.٠٥٦ مليون فدان بنسبة ٥٢.٦% من متوسط المساحة المحصولية خلال الخمس سنوات، بينما يبلغ متوسط المساحة المحصولية للبنجر ٣٣٩ الف فدان بنسبة ٥.٨% من متوسط المساحة المحصولية ، وأخيرا تبلغ متوسط المساحة المحصولية للبرسيم ١.٩ مليون فدان تقريبا بنسبة ٣٢.٧% من متوسط المساحة المحصولية، ومن الواضح تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية في البقول، حيث تكرار زراعة هذه المحاصيل على نفس قطعة الارض كل ثلاث سنوات بغرض الحفاظ على خصوبة التربة الزراعية والتنمية المستدامة للإنتاج من الأراضي المنزرعة.

وحيث تظهر مشكلة الزيادة السكانية في زيادة الكميات المستهلكة من المحاصيل الغذائية وخاصة الحبوب بمعدل أكبر من الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية، مما يؤدى إلى ظهور فجوة ما بينهما ، كذلك ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بدرجة تفوق معدلات الإنتاج الزراعي بصفة عامة حيث يقل متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية، وبالتالي تناقص نصيب الفرد من الغذاء، وبالتالي تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي لمعظم محاصيل الغذاء وخاصة الحبوب، وسد الفجوة الغذائية للحبوب والزيوت والسكر عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية، وما يتبعه ذلك من مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية ، وعلى ذلك تعد زيادة الإنتاج للسلع الغذائية هي العنصر الحاكم لمواجهة مخاطر الأسواق الدولية، وبالتركيز على القمح ومحصول بنجر السكر لمواجهة تلك المخاطر، وذلك لأهميتها في سلة الغذاء، وكبر حجم الواردات منها.

جدول (٢٢)

تطور مساحة المحاصيل الصيفية طبقا للأصناف خلال فترة (٢٠٠٨ -٢٠١٢)

(مليون فدان)

المحاصيل	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
قطن	.٣١٣	.٢٤٨	.٣٦٩	.٥٢٠	.٣٣٣	٠.٣٥٦
قصب سكر	.٣٢٤	.٣١٦	.٣٢٠	.٣٢٥	.٣٢٦	٠.٣٢٢
ذرة شامية	١.٨٦٤	١.٩٨٤	٢.٠٠١	١.٧٥٩	٢.١٥٧	١.٩٥٣
ذرة رفيعة	.٣٦٣	.٣٣٣	.٣٢٩	.٣٧٠	.٣٣٧	٠.٣٤٦
الارز	١.٧٧٠	١.٣٦٩	١.٠٩٣	١.٤٠٩	١.٤٧٢	١.٤٢٢
بصل	.٠١٥	.٠١٦	.٠١٩	.٠١٥	.٠٠٨	٠.٠١٤
فول سوداني	.١٤٦	.١٥١	.١٥٩	.١٥٤	.١٤٩	٠.١٥٢
فول صويا	.٠٢١	.٠١٧	.٠٣٦	.٠٢٣	.٠١٧	٠.٠٢٢
سمسم	.٠٦٦	.٠٩٩	.٠٨٧	.٠٧٨	.٠٥٧	٠.٠٧٧
عباد شمس	.٠١٩	.٠٤٠	.٠٣٥	.٠١٧	.٠١٧	٠.٠٢٦
برسيم	.٠٦٠	.٠٨١	.٠٨٠	.٠٨٠	.٠٨٠	٠.٠٧٦
اعلاف خضراء	.٤٨٠	.٥٥٢	.٦١٤	.٦١٩	.٤٩٩	٠.٥٥٢
شجر خشبي	.٠٠٩	.٠٢٣	.٠٢٤	.٠٢٥	.٠٢٥	٠.٠٢١
نباتات طبية	.٠٢٧	.٠٣٧	.٠٢٧	.٠٢٤	.٠٢٤	٠.٠٢٨
اصناف اخرى	.٠٠٤	.٠٠٥	.٠٠٣	.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٣
الإجمالي	٥.٤٨٢	٥.٣١٠	٥.١٩٨	٥.٤٢٦	٥.٥٠٥	٥.٣٨٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي سنوات مختلفة

من دراسة الجدول يتضح أن متوسط المساحة المحصولية للذرة الشامية ١.٩٥٣ مليون فدان، بنسبة ٣٦.٣% من متوسط المساحة المحصولية الإجماليه، يليها الارز بمتوسط مساحة ١.٤٢٣ مليون فدان بنسبة ٢٦.٤% من متوسط إجمالي المساحة المحصولية، يليه الأعلاف الخضراء بمتوسط ٥٥٣ الف فدان بنسبة ١٠.٣% من متوسط إجمالي المساحة المحصولية، تبلغ متوسط مساحة القطن وقصب السكر ٣٦٤ الف فدان و٣٢٢ الف فدان على التوالي،

بنسبة ٦.٨% و٦% من إجمالي المساحة المحصولية ، بينما تبلغ المحاصيل الزيتية (فول سوداني، فول صويا، سمسم، عباد الشمس) على الترتيب (١٥٢، ٢١ ، ٧٧ ، ٢٦) الف فدان، بنسبة من المتوسط الإجمالي يبلغ (٢.٨% ، ٤.% ، ١.٤%، ٥.%) على الترتيب.

ثانياً: التوسع الأفقي من خلال إعادة تخصيص استخدامات الأرض: [1]

ان التوسع في انتاج السلع الغذائية الأساسية لابد أن يأتي على حساب غيرها من المحاصيل الزراعية المنزرعة بها، وذلك لتجنب المشاكل التي تنتج عن مخاطر السوق الدولية، حيث أن موسمية الإنتاج في الزراعة المصرية أظهرت أن القمح والبقوليات وبنجر السكر تعد من المحاصيل الموسمية الشتوية، ومن ثم التوسع في المساحات المنزرعة بأي من هذه المحاصيل لابد أن يأتي على حساب المساحات المنزرعة بغيرها من المحاصيل الموسمية الشتوية الأخرى المنزرعة بنفس الأراضي.

كما تشير موسمية الإنتاج في الزراعة المصرية أيضا إلى أن محصول الذرة الشامية ومحاصيل البذور الزيتية تُعدّ من المحاصيل الموسمية الصفية والنيلية، ومن ثمّ التوسع في المساحات المنزرعة بها كونها سلعاً غذائية ضرورية لابد أن يأتي على حساب المساحات المنزرعة بغيرها من المحاصيل الصيفية والنيلية الأخرى المشار إليها من قبل، وخصوصا محصول الارز.

١-المحاصيل الشتوية:

إن التوسع في إنتاج السلع الغذائية الأساسية الشتوية والمتمثلة في القمح وبنجر السكر تفرض وجود البرسيم في مقدمة المحاصيل التي يمكن تخفيض المساحات المنزرعة بها وذلك لبعض المبررات منها:

---

(1) معهد التخطيط القومي "مخاطر الاسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وامكانيات وسياسات وادوات مواجهتها" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٨)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٤ ص: ص ٨١:٦١

يُعدّ محصول البرسيم هو المنافس الأول لمحصول القمح على استخدام الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الشتوية بمتوسط المساحة المحصولية للبرسيم ١.٩ مليون فدان تقريبا، بنسبة ٣٢.٧% من متوسط المساحة المحصولية، حيث يشغل المساحة المحصولية للقمح في المتوسط نحو ٣.٠٥٦ مليون فدان، بنسبة ٥٢.٦% من متوسط المساحة المحصولية خلال الخمس سنوات، أي أن كلا المحصولين يشغل ما يقرب من ٨٥.٣% من المساحة الكلية، والنسبة المتبقية فتشغلها المحاصيل الشتوية الأخرى، والتي من بينها الأنواع الأخرى من محاصيل البقوليات وبنجر السكر، والخضراوات، حيث يفترض عدم الإخلال بالتوازن القائم حاليا ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلى منها.

وإذا ما افترض جدليا امكانية تخفيض المساحات المنزرعة من الخضر لصالح التوسع في زراعات القمح فستظل مشكلة العجز في الإنتاج المحلى من القمح قائمة نظرا لهامشية المساحات التي يمكن تخفيضها من زراعات هذه المحاصيل من ناحية، وكبر المساحات الاضافية اللازمة لزيادة الإنتاج المحلى من القمح بكميات ملموسة من ناحية أخرى، وهو ما يفرض بالتبعية حتمية التوسع في زراعات القمح على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم.

إن التخوف من تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم بسبب ما قد يترتب على ذلك من نقص في الإنتاج المحلى للحوم والالبان قد لا يكون صحيحا وبنسبة كبيره إذ أنه يُعدّ من محاصيل الأعلاف الموسمية، والتي تتغذى عليها الحيوانات لفترة موسمية خلال العام، يليها التغذية على مكونات عليقة أخرى، أو التوجه إلى أعلاف شتوية بديلة مثل بنجر العلف، حيث أن التوسع في زراعة القمح يتبعه الزيادة في أتبانه الجافة والتي تستخدم أساسا في تغذية الحيوانات والماشية، حيث لا ينفي حقيقة ارتفاع القيمة الغذائية لمحصول البرسيم

عنه في أتبان القمح، وهو ما يمكن تعديله بتعديل المكونات الغذائية في تبن القمح بالأساليب الصناعية المعروفة، مثل نثر الأسمدة الآزوتية عليها، أو حقنها بغاز الامونيا ثم كمرها في أكوام، بجانب التوسع الرأسي في زراعة البرسيم لزيادة إنتاجية الفدان من ٢٩ طن/فدان إلى ٣٥ طن/فدان باتباع الأساليب الحديثة للزراعة.

٢-المحاصيل الصيفية:

بالنسبة للتوسع في إنتاج السلع الغذائية الاستراتيجية الصيفية والنيلية والمتمثلة في محصول الذرة ومجموعة محاصيل البذور الزيتية فيفترض وجود محصول الأرز في مقدمة المحاصيل الصيفية والنيلية لصالح التوسع في تلك المحاصيل.

حيث يُعدّ محصول الارز هو المنافس الأول لمحصول الذرة على استخدام الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية، حيث تشغل متوسط مساحة ١.٤٢٣ مليون فدان بنسبة ٢٦.٤% من متوسط إجمالي المساحة المحصولية، بالإضافة إلى مساحة الذرة التي تبلغ ١.٩٥٣ مليون فدان بنسبة ٣٦.٣% من متوسط المساحة الإجمالية المحصولية، حيث يشغل زراعة هذه المحاصيل مجتمعة ٦٢.٧% من المساحة الإجمالية لهذه الأراضي، والنسبة الباقية تتوزع على المحاصيل الزيتية، والتي تبلغ ٤% من هذه الأراضي، وهى من المحاصيل التي يستهدف التوسع في الإنتاج منها ايضا، وعلى ذلك سوف تظل مشكلة العجز في الذرة والبذور الزيتية قائمة نظرا لهامشية المساحات التي يمكن تخفيضها من زراعات المحاصيل الأخرى من ناحية، وكبر المساحات الإضافية اللازمة لزيادة الإنتاج المحلى من الذرة أو البذور الزيتية بكميات ملموسة من ناحية أخرى، وهو ما يفرض بالتبعية حتمية التوسع في

زراعات الذرة أو البذور الزيتية على حساب المساحات المنزرعة بمحصول الأرز.

حيث يفترض الحفاظ على المساحات المنزرعة بالخضروات الصيفية والنيلية للحفاظ على التوازن القائم ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلى منها، كما يجب تجنب نسبة الفاقد منه خلال عمليات التعبئة والنقل.

كما أنه من المبررات الأخرى الداعية إلى تخفيض المساحات المنزرعة بالأرز على الرغم من أنه يُعدّ من المحاصيل التصديرية هو ارتفاع استهلاك المحصول من مياه الري، ومن ثمّ الحاجة إلى توفير مياه الري لأغراض التوسع الزراعي في الأراضي الجديدة، حيث يحتاج الفدان الواحد من مياه الري ٥.٦ ألف متر مكعب في حين يحتاج فدان الذرة الشامية والزيوت (سمسم، عباد الشمس) إلى (٢.٧، ٢.٥) ألف متر مكعب من مياه الري.

وعلى ذلك ينبغي التدخل الحكومي في تحديد الحد الأعلى المسموح به للزراعة من محصول الأرز على المستوى الوطني ثم على مستوى المحافظات والمراكز حتى تسهل مراقبة وصرف حصص الماء اللازم لزراعة الارز، بالإضافة إلى تخفيض المساحات المنزرعة بأصناف الأرز طويلة المكث في الارض الزراعية لصالح الاصناف قصيرة المكث في الارض الزراعية من خلال حزمة من الحوافز الماليه.

واخيرا من الملاحظ تفوق زراعة الذرة على زراعة مجموعة محاصيل البذور الزيتية من حيث العائد الاقتصادي من مياه الري المستخدمة فان ذلك يشير إلى مجموعة الذرة تسبق مجموعة المحاصيل الزيتية من حيث أولوية التوسع.

وعلى ذلك ينبغي تكوين مخزون استراتيجي كافي من السلع الغذائية لمواجهة تعديل استخدامات الأراضي الزراعية في الاتجاهات المساعدة على التقليل من مخاطر السوق الدولية لهذه السلع في الاوقات الحرجة قصيرة الأجل، ونقترح بتقدير الحد الأدنى للمخزون من السلع الغذائية الأساسية بما يكفي لاستهلاك ستة أشهر وليس أربعة أو ثلاث شهور كما هو متبع حاليا.

ثالثاً: التوسع الرأسي لزيادة الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية

ان التغير النسبي في الإنتاج من السلع الغذائية ما هو إلا محصلة للتغير في كل من المساحة الإنتاجية، ونظرا لأن كلاً منهما قد تحسن خلال فترة الدراسة فقد تم التركيز على عمل بدائل متعددة منهما للخروج بأفضل البدائل القابلة للتحقيق في المدى القريب للحفاظ على نسبة متوسط الإكتفاء الذاتي للقمح ٥٣.٣٨% والذرة الشامية ٥٦.٥٥% لكل منهما في اخر خمس سنوات للدراسة.

١-تفعيل دور الخدمات الزراعية المساندة (جهاز الارشاد الزراعي)[1]:

ينبغي إيجاد منظومة إرشادية قادرة على التوائم مع المستجدات على الساحة الزراعية على المستوى المحلى والإقليمي، حيث تَراجع مستوى الارشاد الزراعي نتيجة عدم وجود إرادة سياسية للنهوض بالإنتاج الزراعي وتنمية الريف، وتراجع منظومة البحث العلمي في مصر، وضعف دور الجمعيات التعاونية الزراعية في خدمة المزارعين، تزايد التفتت الحيازي في الريف، مما يحمله ذلك من صعوبة تطبيق التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي أو تحديث الآلات والمعدات الزراعية، وعلى ذلك تزايدت المطالبات بضرورة انشاء كيان

(1)معهد التخطيط القومى"التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١"سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٦) مرجع سابق ص: ص ١٤٨:١٥٣

للفلاحين والارشاد من أجل ايصال صوت الفلاح للدولة خاصة مع تدهور أحوال معيشتهم.

قام وزير الزراعة بإصدار قرار وزاري رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل المجلس القومي للإرشاد الزراعي يشارك فيه مندوب عن الفلاحيين لأول مرة، ويهدف ذلك المجلس في تطبيق الدورة الزراعية التي فشلت الدولة في تطبيقها، توعية المزارعين بكيفية استخدام المبيدات ومخاطرها، دراسة تكلفة المحاصيل الزراعية، وتسويق المحاصيل الاستراتيجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي، ودور التعاونيات التي ينبغي أن تتعاقد على شراء ٧٥% من المحاصيل الاستراتيجية من الفلاحين، وعلى ذلك ينبغي الاهتمام بالكوادر الشابة من المرشدين، ورفع كفاءتهم ومهاراتهم، وذلك بالعمل على النزول بالفئة العمرية (٥٠-٦٠) للمرشدين الحاليين التي لا تتحرك إلى الحقول، وتكتفي بالجلوس في الجمعية التعاونية، توفير وسائل نقل مناسبة تخصص للانتقالات المرشدين الزراعيين إلى الحقول، حيث ينعكس عدم وجود وسائل للانتقال من فعاليه توصيل المعلومة الإرشادية الملائمة والمناسبة لظروف كل فلاح على حدة، وأخيرا عدم قصر التعامل المرشد الزراعي مع فئة معينة في الريف وهى كبار المزارعين وحائزي المساحات الزراعية الكبيرة.

كما ينبغي التوسع في زراعة الأصناف المرتفعة الانتاجية على حساب الأصناف المنزرعة بالأصناف الأقل انتاجية، والاتجاه إلى توفير التقاوي المنتقاة كبديل للتقاوي المخزنة لدى المنتج الزراعي من إنتاج العام السابق، وذلك لعدم كفايتها من ناحية، أو ارتفاع أسعارها من ناحية أخرى، ومن ثَمّ إحجام المنتجين الزراعيين عنها، وعلى هذا ينبغي تبنى وزارة الزراعة لتخفيض أسعارها.

٢-البدائل الممكنة للحفاظ والارتقاء بنسبة الاكتفاء الذاتي للقمح[١]

تعتبر محاصيل الحبوب من المحاصيل الاستراتيجية في قطاع الزراعة في مصر والعالم إذ تُعدّ هذه المحاصيل الغذاء الرئيسي للإنسان، وتزداد أهمية محاصيل الحبوب في إمكانية استخدامها كعلف للحيوانات سواء لإنتاج اللحوم أو الالبان وبإنتاج محاصيل الحبوب يمكن تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة أو على المستوى القومي.

وعلى هذا يُعدّ محصول القمح أهم محاصيل الحبوب الغذائية في مصر، فهو المحصول الغذائي الاستراتيجي الأول وفقا لاعتبارات الأمن الغذائي المصري، حيث إنه يمثل الغذاء الرئيسي للسكان في كل من الريف والحضر على حد السواء، بالإضافة إلى العديد من الصناعات الغذائية التي تعتمد على القمح ودقيقة مثل الخبز الذى يعتبر عصب الغذاء المصري، وعلى هذا يتم وضع عدة بدائل للحفاظ والارتقاء بمستوى الاكتفاء الذاتي، حيث يبلغ متوسط الاكتفاء الذاتي للقمح ٥٦.٤٢% خلال فترة الدراسة على الرغم من الزيادة التي حدثت في الإنتاج الكلى للقمح نتيجة زيادة المساحة المزروعة والإنتاجية إلا أن الكميات المنتجة لا تفي باحتياجات السكان المتزايدة منه، ويمكن دراسة عدة بدائل للمفاضلة فيما بينها.

البديل (أ): زراعة نفس المساحة لمتوسط اخر خمس سنوات، وهي ٣.٠٥٦ مليون فدان، مع زيادة الإنتاجية بنحو ١٠% عما كانت عليه لمتوسط اخر خمس سنوات لفترة الدراسة ليصبح ٢.٩٣ طن/فدان.

---

[١] سعد علام، مجلة الاهرام الاقتصادي، ال عدد١١٩٨، القاهرة، ٢٠٠٥/٤/١١

البديل (ب): زيادة المساحة المزروعة ٥% لتصبح ٣.٢٠٩ مليون فدان، مع تحقق نفس الإنتاجية الفدانية لمتوسط اخر خمس سنوات للدراسة، وهو ٢.٦٧ طن/فدان.

البديل (ج): زيادة المساحة المزروعة بالقمح بمقدار ٥% لتصبح ٣.٢٠٩ مليون فدان، مع زيادة الإنتاجية ١٠% لتصبح ٢.٩٣ طن/فدان.

البديل (د): زيادة مساحة القمح ١٩% ليصبح ٣.٦٣٧ مليون فدان، وزيادة الإنتاجية ١٠% لتصبح ٢.٩٣ طن/فدان.

جدول (٢٣)

البدائل الممكنة للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح

بيـــــــــان	متوسط الدراسة ٢٠١٢:٢٠٠٨	بديل(ا) نفس المساحة مع زيادة الانتاجية ١٠٪	بديل (ب) زيادة المساحة ٥٪ مع نفس الانتاجية	بديل (ج) زيادة المساحة ٥٪ زيادة انتاجية١٠٪	بديل (د) زيادة المساحة ١٩٪ وزيادة الانتاجية ١٠٪
المساحة (مليون فدان)	٣.٠٥٦	٣.٠٥٦	٣.٢٠٩	٣.٢٠٩	٣.٦٣٧
الإنتاجية(طن/فدان)	٢.٦٧	٢.٩٣	٢.٦٧	٢.٩٣	٢.٩٣
الإنتاج(مليون/طن)	٨.١٧	٨.٩٥	٨.٥٧	٩.٤٠	١٠.٦٦
نسبة زيادة الإنتاج		%١٠	%٥	%١٥	%٣٠

المصدر: جدول (٢) للإنتاج، جدول (٢٢) للمساحة

من خلال دراسة الجدول يتضح أن الأقرب للتحقيق في المدى القريب هو البديل (ج)، والذي تبلغ المساحة المنزرعة فيه ٣.٢٠٩ مليون فدان، وقد بلغت المساحة المنزرعة في ٢٠١٢ نحو ٣.١٦ مليون فدان، مع زيادة الانتاجية ١٠%، حيث تبلغ الإنتاجية الحاليه ١٨ اردب للفدان، ومن ثم زيادة الإنتاجية إلى نحو ٢٠ اردب للفدان ممكن الوصول إلية بسهولة، حيث وصلت في مراكز البحث وبعض المناطق إلى أكثر من ذلك، وبالتالي فإن الممكن والمتوقع إنتاجه هو ٩.٤ مليون طن قمح.

اما البديل (د) وفية يصل الإنتاج إلى أكثر من ١٠ مليون طن قمح، فإن ذلك متوقع على المدى المتوسط، لاسيما أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة مساحة القمح خارج الوادي في النوبارية والوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء.

خلاصة القول إنه يمكن الوصول بالإنتاج من القمح خلال مدى قصير أو محدود إلى ٩.٤ مليون طن قمح سنوياً، وخلال مدى متوسط إلى نحو أكثر من ١٠ مليون طن، وذلك من خلال ترجيح البديل (ج)، ولكن التطورات في أعداد السكان وفي مستوى الدخول الفردية الحقيقية هي الأهم في تحديد الاستهلاك الكلى المستقبلي من القمح.

٣-البدائل الممكنة للحفاظ والارتقاء بنسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية:

إن التعامل في أسواق الذرة الشامية يعكس احتمال مواجهة مصر لمخاطر التعامل في الأسواق الدولية في تدبير الاحتياجات من الكمية أو ارتفاع السعر بسب تركز النسبة الأكبر من واردات مصر في دولة واحدة هي (الولايات المتحدة الأمريكية)، بالإضافة إلى أهمية محصول الذرة الشامية الغذائية والاقتصادية في مصر نتيجة لاعتماد عدد كبير من قاطني الريف على استخدامه في صناعة الخبز المجهز منزليا فضلاً عن استخدامه كغذاء للحيوان والدواجن، بالإضافة إلى دخوله في بعض الصناعات الهامة كالنشا، والجلوكوز، والخميرة، ودخول نحو ١.٥ إلي ٢ مليون طن في الخلط مع كميات دقيق القمح اللازم لصناعة الخبز، وللحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية والتي تقدر بحوالي ٦٠% أثناء فترة الدراسة نعمل على استعراض مجموعة من التوليفات والبدائل الممكنة من خلال الافتراضات العملية، والتي يمكن تحقيقها في الواقع.

البديل (أ) زيادة المساحة ٥%، الحفاظ على نفس الإنتاجية، زيادة الاستهلاك ٥. %، زيادة السعر المزرعى ٥%.

البديل (ب) زيادة المساحة ٥%، زيادة الإنتاجية ١٠%، زيادة الاستهلاك ١%، زيادة السعر المزرعى ١٠%.

البديل (ج) زيادة المساحة ١٠%، زيادة الإنتاجية ١٠%، زيادة الاستهلاك ١%، زيادة السعر المزرعى ١٠%.

جدول (٢٤)

البدائل الممكنة للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي الذرة الشامي

البيـــــــــــان	متوسط اخر ثلاث سنوات ٢٠١٠-٢٠١٢	بديل (أ) زيادة المساحة ٥٪ نفس الإنتاجية، زيادة الاستهلاك ٥. ٪ زيادة السعر المزرعى ٥٪	بديل (ب) زيادة المساحة ٥٪ زيادة الإنتاجية ١٠٪ زيادة الاستهلاك ١٪ زيادة السعر المزرعى ١٠٪	بديل (ج) زيادة المساحة ١٠٪ زيادة الإنتاجية ١٠٪ زيادة الاستهلاك ١٪ زيادة السعر المزرعى ١٠٪
المساحة				
صيفي	١.٩٦	٢.٠٦	٢.٠٦	٢.١٦
نيلى	٠.٣٤١	٠.٣٥٨	٠.٣٥٨	٠.٣٧٥
(مليون فدان)				
الإجمالي	٢.٣٠	٢.٤٢	٢.٤٢	٢.٥٣
الإنتاجية				
صيقي	٣.٢٨	٣.٢٨	٣.٦١	٣.٦١
نيلى	٢.٧٣	٢.٧٣	٣.٠٠	٣.٠٠
طن/فدان				
الإنتاج				
صيقي	٦.٤٣	٦.٧٦	٧.٤٤	٧.٨
نيلى	٠.٩٤٣	٠.٩٧٧	١.٠٧٤	١.١٢٥
الإجمالي	٧.٣٦	٧.٧٣	٨.٥١	٨.٩٣
الاستهلاك	١٢.٢٥	١٣.٨١	١٣.٨٨	١٣.٨٨
كمية خلط مع القمح	١.٥			
(مليون طن)	١٣.٧٥			
نسبة الاكتفاء الذاتي	٥٣	٥٦	٦١	٦٤
السعر المزرعى				
صيفي	٢٧٨.٣	٢٩٢.٢	٣٠٦.١٣	٣٠٦.١٣
نيلى	٢٧٤.٣	٢٨٨.٠	٣٠١.٧٣	٣٠١.٧٣

المصدر: جدول(٤) للإنتاج والاستهلاك، جدول (٢٣) للمساحة، متوسط تكاليف إنتاج الفدان من المحاصيل الحقلية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

من خلال الاستعراض السابق للجدول (٢٤) يتبين ان البديل (ب) يحقق نسبة ٦١% اكتفاء ذاتي مما يعمل على الرجوع إلى نسبة الاكتفاء الذاتي الأساسية السابقة في المدى القصير، وذلك من خلال زيادة المساحة المستهدفة إلى ٢.٤ مليون فدان عن طريق شرطين متلازمين: وهما زيادة الإنتاجية الفدانية بحوالي

١٠% عن متوسط آخر ثلاث سنوات (٢٠١٠-٢٠١٢) من فترة الدراسة، وعدم زيادة الاستهلاك المحلى العام عن ١% عن المتوسط لآخر ثلاث سنوات.

وعلى ذلك يحقق البديل (ب) المساحة المطلوبة من خلال تحقيق كل من مصلحة الدولة وزُرّاع المحصول في المدى القصير، أما البديل (ج) فيحقق مصلحة الدولة والزراع في المدى المتوسط للوصول إلى نسبة الاكتفاء الذاتي ٦٤%.

٤-تكثيف استخدام تكنولوجيا الإنتاج الزراعي:[1]

وجود فجوة كبيرة بين إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية المصرية ونظيرتها بدول العالم المنتجة لها باستثناء بعض المحاصيل نتيجة لعدم نقل تكنولوجيا الإنتاج الزراعي خاصة في المزارع القزمية بسبب زيادة هذه المساحات القزمية، وانتشار أساليب الزراعة التقليدية.

هناك إمكانية لزيادة الإنتاج الزراعي دون الإضرار بمصالح المنتج أو المستهلك، بل زيادة منافع كلا منهما إلى جانب إمكانية تخفيض الواردات، وذلك باستخدام تكنولوجيا الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الموارد المستغلة، وعلى هذا تنخفض تكلفة الإنتاج، ويزيد من فرص تأمين الاحتياجات من الغذاء محليا، مع المساعدة على تمكين الفرد في الحصول على الغذاء، حيث أن الاستخدام المحدود للتكنولوجيا الميكانيكية والكيماوية يُعدّ من العوامل الرئيسية المسئولة عن انخفاض مستويات الانتاجية المحصولية، ومن ثمّ الفرص لتحسين الإنتاجية، ومن أشكال التطور التكنولوجي في الزراعة:

أ. **التكنولوجيا الحيوية:** وهي المتصلة بالأصناف والسلالات المختارة لإنتاج المحاصيل الزراعية، والتي يعكس تطورها استنباط أصناف تتميز بارتفاع انتاجيتها عن سابقة لها، ومقاومتها للأمراض، والموائمة مع الظروف الطبيعية والبيئية السائدة، وذلك عن طريق الانتخاب، والتهجين بين

---

(١) عبد القادر دياب "تسعير السلع الزراعية وتكنولوجيا الإنتاج ما بين التنمية الزراعية والأمن الغذائي" مرجع سابق ص: ص ٢٦:٣٠

السلالات المختلفة، أو عن طريق الهندسة الوراثية بالطرق الحيوية (يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على المستهلك من المنظور الصحي).

ب. **التكنولوجيا الميكانيكية**: وهي المتصلة بنوعية ومواصفات الآلات والمعدات المستخدمة في عمليات الإنتاج الزراعي كبديل للعمل البشرى أو الحيواني، حيث تعتبر أكثر كفاءة في آداء العمليات الزراعية سواء من حيث التوقيت، أو التكلفة، أو جودة اداء الخدمة، بما ينعكس في النهاية على زيادة الإنتاجية، وتخفيض تكلفة الإنتاج.

ج. **التكنولوجيا الكيماوية**: وهى التكنولوجيا المتصلة باستخدام المواد الكيماوية في تغذية النباتات، وفي مقاومة الآفات والأمراض الزراعية، وتنظيم نمو النباتات ومقاومة الحشائش التي تنمو بين المحاصيل الزراعية، وتتضمن هذه التكنولوجيا الأسمدة الكيماوية بغرض تغذية النباتات كبديل للأسمدة العضوية، أو كعنصر مكمل لتعويض النقص في بعض العناصر الغذائية النادرة في التربة الزراعية المبيدات الزراعية، والتي تستخدم في مقاومة الآفات والحشرات، ومنظمات النمو (مركبات عضوية تم تخليقها صناعيا لكى تحاكى عمل الهرمونات النباتية في النمو الطبيعي، وتنقسم إلى مجموعة منشطة للنمو وأخرى مؤخرة للنمو بغرض التبكير أو تأخير النضج أو التغلب على الظروف البيئية غير الملائمة كانخفاض درجات الحرارة أو الجفاف).

د. **تكنولوجيا الزراعة العضوية**: تهدف إلى الاعتماد كليا على الأسمدة العضوية المتمثلة في روث المواشي والحيوانات الزراعية، وديدان التربة الزراعية، إلى جانب الاسمدة الخضراء المتمثلة في باقي النباتات، والأشجار، والمخلفات النباتية الزراعية بعد تصنيعها إلى أسمدة عضوية، كما تستند على المقاومة الحيوية للآفات والأمراض النباتية باستخدام الحشرات والبكتريا والفطريات النافعة.

هـ. **التكنولوجيا الإدارية**: وهي تلك المتصلة بطرق ونظم وخدمة المحاصيل بالحقل، مثل طرق الزراعة، وكثافة النباتات بالحقل، وطرق ونظم ازالة

الحشائش ومقاومة الحشرات والآفات والامراض، ونظم ودورية الري، وأساليب إعداد الأرض للزراعة.

و. **تكنولوجيا ما بعد الحصاد:** وهي المتصلة بإعداد وتجهيز المنتجات الزراعية للتداول والتوزيع على المستهلك النهائي، ابتداءً من مرحلة الفرز والتدريج، ثم في مراحل النقل والتخزين، ثم التعبئة والتغليف والحفظ، وكذلك في تصنيع المنتجات.

ومع ذلك فهذا المسار يتطلب استثمارات كبيرة تنعكس في صورة زيادة العرض المحلى من المحاصيل الخاصة بالسلع الغذائية الأساسية.

رابعاً: تقليل الفاقد من الموارد الزراعية والسلع الغذائية الأساسية:

١- **الأراضي:** حيث تقدر المساحة التي تستقطع من الأراضي الزراعية ٤٥[١] الف فدان سنويا، حيث إذا استمرت معدلات استصلاح الأراضي ومعدلات تآكلها الراهنة فستكون جملة المستصلح مساويا لجملة الفقد، حينئذ تكون المحصلة صفرا وسينعكس ذلك على توفير الغذاء، والمشكلة الأخرى أن الاستخدام المفرط وغير المقنن للأسمدة الكيماوية والمبيدات كنتيجة لمحدودية الموارد الزراعية زاد معدلات التكثيف الزراعي بهدف الحصول على أقصى صافي عائد من الوحدة الأرضية، حيث ينعكس على تدهور جودة الطبقة السطحية للأرض المنتجة للمحاصيل الزراعية، فضلاً عن تلوث المياه الجوفية التي تستخدم كمصدر لمياه الشرب في كثير من المناطق الريفية .

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" السكان والغذاء في مصر" مرجع (١٠٧-١٤٦٠٦-٢٠٠٨) القاهرة، ٢٠٠٨ ص: ص ٢٤:٢٧.

ويمكن الحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من الفاقد منها عن طريق منهجين: الأول[1] خاص بتلافي ذلك الفقد والحد منه، والمنهج الثاني خاص بعلاج ذلك الفقد، ويشير المنهج الأول إلى التطبيق الحازم للتشريعات والقوانين الخاصة بالحفاظ على الأراضي الزراعية وحمايتها، وضرورة تطوير نظم الري لترشيد استهلاك المياه، وتلافي أضرار الإسراف في استخدام الري، كما ينبغي توفير البذور المنتقاة والهجين عاليه الإنتاجية والمقاومة للأمراض والآفات، والظروف البيئية المرتبطة بخصائص الأرض لتفادى الأضرار البيئية الناتجة عن الإسراف في استخدام المبيدات الكيماوية، مع نشر الوعى بالاعتماد على الأسمدة العضوية فقط، أما فيما يخص المنهج الثاني والخاص بعلاج الفقد فيتم من خلال التحليل والتصنيف الدوري لخواص التربة الزراعية، لتحديد درجاتها الإنتاجية كأساس لبناء برنامج لتحسين خواص التربة الزراعية، وزيادة درجاتها الإنتاجية، والقضاء على المشاكل البيئية التي يعانى منها الأراضي الزراعية، مثل: ارتفاع مستوى الماء الارضى والقلوية، مع نشر مشروعات الصرف المغطى، وتطوير طرق الري، كما يتم علاج تلوث الأراضي الزراعية ومياه الري عن طريق استخدام الفحم النشط على سبيل المثال وذلك لامتصاص العناصر الثقيلة والزائدة بالتربة والمياه مع عدم إضرارها بالتربة أو مياه الري.

٢-تقنين تصريفات المياه والتحكم فيها نسبيا:[2]

ان مواجهة مشكلتي زيادة معدل البخر والفقد أثناء النقل، حيث يتضح من الدراسة أن حوإلى ١٣.٦٨ مليارم^{3} سنوياً في المتوسط يفقد في عمليات النقل وتوصيل الموارد المائية بهدف الاستغلال الزراعي بما يعادل ٢٧.٧٥% من إجمالي الاحتياجات المائية عند أسوان، يوجد أيضا اختلال توازن بين الري الزائد

---

(١) شريف سليمان عبد اللة "تطبيق منهجية قياس الآثار البيئية على قطاع الزراعة في إطار نظام الحسابات التابعة البيئية للأمم المتحدة ١٩٩٣، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة عين شمس،٢٠٠٧ ص: ص ٧٣:٩١.

(٢) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي –المجلد الثالث والعشرون–العدد الثالث سبتمبر ٢٠١٣ ص: ص ١٠٣١:١٠٦٣ .

والصرف القاصر، لأن طريقة الري المستخدمة في الزراعة هي الري بالغمر، ولتركيز تقليل فاقد توصيل مياه الري في المرحلتين من أسوان إلى أفمام الترع، ومن أفمام الترع إلى الحقل، باستخدام الوسائل والأساليب والتقنيات الحديثة عن طريق استخدام البوابات الإلكترونية بدلا من البوابات الخشبية القديمة، لتسهيل إمكانية التحكم في المياه، وتقليل الهدر منها، استبدال الترع الترابية بالمجاري المبطنة التي تمنع تسرب المياه، هذا إلى جانب إستبدال القنوات والترع الفرعية بخطوط مواسير مدفونة، بما يؤدى إلى التحكم الكامل في تشغيلها وضمان عدم فقد المياه عن طريق البخر والتسرب، تصميم وإنشاء الترع على شكل حرف (U) بدلا من الشكل(V) مما يقلل المسطح المائي، وبالتالي نسبة البخر، كما يعمل على زيادة سرعة تدفق المياه في المجاري حيث يطبق ذلك التصميم في الدول الأوربية، وأخيرا العمل على توفير الصيانة الدورية لشبكات الري، لرفع كفاءتها، وتقنيين فتحات الري الحاليه، حيث أنها تتيح من المياه قدراً أكبر من الاحتياج الفعلي. وتتمثل أدوات تقليل الفاقد من المياه [1]علي مستوى الحقل عن طريق التدخل الحكومي بتحديد حداً أعلى للمساحة المسموح بها بزراعات من المحاصيل الأكثر استهلاكا للمياه على المستوى القومي، ثم المحافظات، ثم القرى والمراكز، بما يسمح بوجود الدورة الزراعية الملائمة، بالإضافة الي وجود الحوافز الماليه السلبية (غرامات ماليه/ ضريبه) للمخالفين للحد الأقصى للمساحة المحصولية المقررة للمحصول، مع تقديم الدَعم لتكلفة نظام الري الحقلي، وتوفير الائتمان بالشروط الملائمة، وأخيراً التوسع في تدوير مياه الصرف الزراعي مع خلطها بالمياه العذبة، وعلى هذا ينبغي الحفاظ على مياه

(١) معهد التخطيط القومي "إدارة الزراعة المصرية في إطار التغيرات المحلية والدولية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٢)، فبراير ٢٠١٤ .

الصرف الزراعي من التلوث الناتج من المبيدات الزراعية، وفصلها عن مياه الصرف الصحي دون الخلط بينهما في مصرف واحد.

٣- زيادة كفاءة السياسة التسويقية للسلع الغذائية الأساسية لتقليل الفاقد منها:

يواجه النظام التسويقي الزراعي في مصر الكثير من الصعوبات والتحديات التي تتمثل في قصور الفهم العلمي والتطبيقي المتكامل لدور الاجهزة التسويقية الزراعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الزراعية الشاملة، حيث يخدم النظام التسويقي غرضين أساسيين أولهما: مراحل ونظم التسويق (إضافة المنافع الشكلية والزمنية والمكانية من خلال التجميع والنقل والفرز والتدريج وغيرها من العمليات التسويقية) وثانيهما: السياسة التسعيرية (توزيع السلع بين المشتركين والعائد منها بين البائعين من خلال نظام التبادل).

مراحل ونظم تسويق الغلال:[1]

تشمل على جميع المشاركين في إنتاج وتصنيع محصول مزرعى ليس له علامة تجارية، ولا يمكن تمييزه، ولذلك ينبغي أن تشمل موردي المدخلات الزراعية، والمزارعين، وأمناء المخازن، والمصنعين، وتجار الجملة والتجزئة الذين يشرفون على تدفق السلعة من إنتاجها إلى المستهلك النهائي، وتهتم الحكومات كثيرا بالتأثير على إنتاج وتسويق محاصيل الغذاء الأساسية، حيث أن أسعار هذه المحاصيل وتوفرها يؤثر على أمن الأسرة الغذائي، وإيراد ودخول المزارعين، كما انها تؤثر بدورها على الاستقرار السياسي، ويمكن تقسيم مراحل التسويق الزراعي إلى عدة مراحل منها:

أ- يبدأ نظام التسويق بالتجميع في نقاط التجميع المقامة في المناطق الريفية والقريبة من المنتجين، ثم تنقل السلعة إلى مناطق التخزين التي توفرها الدولة عن طريق المؤسسات الحكومية مثل: صوامع الغلال، حيث أن

---

[1] I.m Crawford "marketing&agr-business series,fao,rome,1997.

الغلال تتجمع دائماً أما بطريقة مباشرة بواسطة المزارعين المنتجين، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة تجار القرى، وينبغي توافر محطات متخصصة في الفرز، وتوافر عبوات البلاستيكية، والعمل على تقليل تكلفة التعبئة، وذلك للعمل على تقليل الفاقد أثناء تلك المرحلة وعلى ذلك ينبغي توفير مراكز لبيع العبوات، إنشاء مراكز للتعبئة والتغليف تعمل بمواصفات التصدير.

ب-**التدريج:** من المهم جداً وصف السلع بكل دقة بطريقة موحدة ومفهومة، حيث يساهم ذلك التدريج والتوحيد القياسي في الكفاءة التشغيلية والسعرية، وذلك بتوفير نظام لتوصيل المعلومات الخاصة بالسلعة وسعرها إلى المشترين والبائعين، حيث يحتاج المشترون إليه لتمكينهم معرفة أي درجة من درجات السلعة التي يرغبون في الحصول عليها، وبأي سعر، وتختلف الأسعار بين الدرجات، حيث أن قيمة كل سلعة مرتبط بدرجتها، ومن هنا يكمن الدور الذى تقوم به الحكومة بتقديم خدمة التدريج في اطار القانون ١ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتنظيم المهن المتعلقة بالوزن والقياس والكيل، حيث يحظر ممارسة مهنة بغير ترخيص من مصلحة دمغ المصوغات والموازين، وتحديد الوحدات القانونية للوزن والقياس والكيل، وكذلك الشروط الواجب توافرها في أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس، وذلك منعا لحدوث اختلاف بين الأفراد على درجة السلعة، وتبدأ عملية التدريج عادة في مرحلة التجميع، أو عندما تنتقل السلعة إلى المخازن، أو اثناء التخزين، ولا يعتبر التدريج مرحلة تسويقية منفصلة، حيث تعد إجراءات التدريج بواسطة بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري في القرى عندما تستلم القمح المورد من الزّراع في مراكز التجمع وفقا لدرجة نظافة القمح، ويتحدد السعر بناءً على عينات مختلفة الأحجام اعتماد على حجم الشحنة لكل دفعة تسلم إلى مخزن المشترى، حيث تختبر وفقا لمقاييس الجودة المقبولة، وعلى هذا ينبغي

إنشاء محطات حكومية للفرز والتدريج، وبناء عليه يتحدد السعر الذى يجب دفعة إلى المزارع، ويمكن تدريج الغلال وفقا للعوامل الآتية:

- محتوى الرطوبة في الغلال.
- النسبة المؤية لكسر الحبوب.
- درجة تغير لون القمح.
- النسبة المئوية للمواد الغريبة الاخرى في الأجولة أو الشحنة.

ج- **النقل:**[1] يوجد خمسة موانئ بحرية لتفريغ شحنات واردات القمح، وهى: ميناء الاسكندرية، ودمياط، بورسعيد على ساحل البحر المتوسط، وترتبط بشبكات النقل: البرى، والنهري، والسكة الحديد، كما تشمل موانئ الأدبية، ميناء سفاجا على البحر الأحمر، والذى يرتبط بشبكتي النقل البرى، والسكة الحديد، حيث أن عدم توافر وسيلة نقل مباشرة، بالإضافة الى الطرق غير الممهدة أحد أسباب زيادة الفاقد، ويمكن اقتراح الحل عن طريق توفير وسائل النقل مخفضة التكاليف حيث يمكن زيادة الاعتماد على النقل النهري في توزيع القمح والسلع الأساسية الاخرى ما بين مراكز الإنتاج أو الاستيراد ومراكز الاستهلاك، حيث يُعدّ قصب السكر السلعة الزراعية الأساسية المنقولة بهذه الشبكة، وبناء على دور الهيئة العامة للسلع التموينية في شراء حبوب القمح الخام بالإضافة إلى ما تستورده من الخارج، وهى تتحمل تكاليف النقل من مراكز التجميع والموانئ البحرية إلى مراكز مستودعات التخزين والمطاحن الموزعة بين المحافظات، وتتميز تعريفة النقل بالسكة الحديد لمسافة ١٥٠ كم فأقل في توفير تعريفة نولون الشحن

---

(١) معهد التخطيط القومي "السوق المحلية للقمح ومنتجاته" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٥) القاهرة، يونية ٢٠١٢ ص: ص ٣٥:٦٦.

الاقماح بالسوق النقل بنسبة ٤٠% تقريبا من نولون النقل بالسيارات لنفس المسافة وعلى هذا ينبغي التوسع في استخدام السكك الحديدية في نقل القمح لتخفيض التكاليف، والاهتمام بصيانه الطرق.

د- **التخزين:** قد يكون النقص في السعات التخزينية وفي مواصفاتها الفنية المطلوبة للسوق المحلى من بين العوامل الرئيسية لارتفاع نسبة الفاقد من القمح في صورته الخام قبل التصنيع، حيث أن الغرض الأساسي من توافر السعات التخزينية، وهو وجود مخزون كافي لضمان تشغيل المطاحن دون مخاطر التوقف، وتتوزع السعات التخزينية لحبوب القمح بين السعة التخزينية المتاحة بالمطاحن والصوامع حيث يمكنها استيعاب مخزون كافي لتشغيل المطاحن لمدة تصل نحو ٨٧ يوماً، بالإضافة إلى السعات التخزينية بالموانئ المصرية، والتي تمثل رصيدا إضافياً لتأمين وجود مخزون اضافي لتشغيل المطاحن بما يكفي لتشغيلها فترة اضافية تقدر ٢٥ يوم وعلى ذلك تشير السعات التخزينية للقمح في كل من المطاحن وصوامع الغلال الداخلية بالموانئ البحرية المصرية لتشغيل المطاحن بما يقرب من فترة ١١٢ يوماً بما يقترب من الأربع أشهر تقريبا، ويجب تطوير شون ومراكز تجميع القمح التابعة لبنوك القرى، بالإضافة إلى التعبئة في أجوله من الجوت بعد تفريغه من الأجولة البلاستيكية المسلمة به من الموردين، ثم يتم الرص في صفوف، ويتم التغطية بمفارش من الخيش، ويتم حمايتها من التعرض للقوارض والعوامل والظروف الجوية غير الملائمة، ومن ثَمّ تقليل من نسبة الفاقد، وتتضمن تكلفة التخزين عدة تكاليف منها تكاليف تدفئة واضاءة ومعالجة الكيمائية وإدارة المخزن والعمالة وتكاليف الأموال المستثمرة في معدات التخزين والمناولة وتكاليف مخاطر الانكماش في حجم الحبوب نتيجة والحشرات والنمو الفطري وفقدان الجودة.

ومن هنا يجب التنبيه إلى أن من أهم العوامل الأكثر تأثيراً في تخزين الحبوب في الصوامع هي: نسبة الرطوبة، حيث أنه مع ارتفاعها تنشط الإنزيمات المحللة للمواد الكربوهيدراتية والدهون، فيحدث نقص في المواد الصلبة الموجودة في هذه الحبوب، ومن هنا يجب النزول بدرجة الرطوبة للحبوب المخزنة لتكون في حدود ١٤% وكلّما قل كان ذلك أكثر أمانا، حيث أن التخزين يعتبر اقتصاديا إذا كان الفقد في الوزن لا يزيد عن ٠.٥% أثناء التخزين لمدة عام، حيث هناك أنواعاً من القمح المستورد ترتفع فيها نسبة الرطوبة عن ١٤%، وفي هذه الحالة يفضل استخدامها مباشرة[1].

هـ- **صناعة الطحن:** أهم سلسلة من وجهة نظر المستهلك، حيث يتمكن المستهلك من استعمال الذرة والقمح الذى يطحن بشركات المطاحن في مصر التي لها فروع كثيرة في مختلف المحافظات في تحول القمح المستورد والمحلى إلى دقيق، تمهيدا لنقلة إلى المخابز، وتعد أسواق المستهلك هي أماكن توطين هذه الصناعة أكثر من توطنها في أسواق المنتج للقمح ويمكن اتخاذ ذلك مبررا لاستيراد القمح المستخدم في تشغيلها من الأسواق الخارجية، وتتعقد القناة التسويقية للذرة نظراً لتنوع الاستخدام النهائي في أغذية الأطفال، وزيت الطهى، والنشا، والسكر، والكورن فليكس .... إلخ.

٢) السياسة السعرية للسلع الغذائية الأساسية[2]

إن للسياسة الزراعية أدواتها التي تستهدف تحريك أسعار المحاصيل الزراعية المستهدفة من مستوى إلى أخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن

---

(١) مصطفى كمال مصطفى "تكنولوجيا صناعات الحبوب ومنتجاتها" المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩٣.

(٢) عبد القادر دياب "تسعير السلع الزراعية وتكنولوجيا الانتاج ما بين التنمية الزراعية والامن الغذائي" دورة تدريبية بين معهد التخطيط القومي والبنك الإسلامي للتنمية السعودي، القاهرة،٢٠٠٩.

بين الأدوات التي يغلب على الحكومات استخدامها للإبقاء على أسعار المحاصيل عند مستوى منخفض (التسعير الجبري للمحاصيل، إلغاء أو تخفيض القيود الكمية على الواردات منها، إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية، فرض القيود الكمية على الصادرات منها، زيادة الرسوم الجمركية على صادرات المحاصيل المستهدفة، المغالاة في تقييم قيمة العملة المحلية بالنسبة للنقد الأجنبي، تطوير الأنشطة التسويقية وتخفيض الضرائب العامة على هذه الانشطة، دعم سعر المستهلك للمحاصيل المستهدفة)، كذلك هناك وسائل وأدوات تساعد على تحريك الأسعار المحلية إلى مستويات أعلى، ومن بينها (فرض قيود كمية على الواردات، زيادة الرسوم الجمركية على الواردات منها، تقليل من المغالاة في تقييم قيمة العملة المحلية بالنسبة للنقد الأجنبي، دعم سعر المنتج للمحاصيل المستهدفة) حيث أن فاعليه تحقيق الغرض من الادوات المشار إليها في تحريك أسعار المحاصيل يتوقف على مدى قوة وفعاليه السوق المحلية في القيام بوظائفها في نقل الإشارات السعرية المستهدفة إلى الأطراف المشاركة في التعامل في أسواق السلعة من منتجين ومستهلكين ووسطاء.

وعلى ذلك يجب تبنى الحكومات سياسة سعرية محصوليه تسعى إلى تجنب خسائر المنتج، وتحفيزه على الإنتاج، وفي نفس الوقت تسعى إلى تجنب خسائر المستهلك، وخسائر ضعف الكفاءة، ولذلك ينبغي الفصل بين سعر المنتج وسعر المستهلك، حيث يتم الحفاظ على سعر المنتج بالقرب من مستوى سعر المساواة للواردات من السلعة (سعر المحصول في السوق الدولية) بغرض تشجيع المنتج المحلى على زيادة الإنتاج وبما يغطى إجمالي التكاليف وتحقيق فائض مع إنتاج الكمية الجديدة، ومن ثم تخفيض الواردات والارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتي، وعلى ذلك ينبغي تطبيق نظام الحوافز السعرية من خلال المراجعة

الدائمة لشروط التجارة[1] (الأسعار النسبية) من حيث تقديم الحافز السعرى الذى يجعل من هذه الشروط لصالح القمح والذرة الشامي، ويتم التغلب على ارتفاع سعر البرسيم (منافس القمح) عن طريق تعدد بدائله من الأسماك، واللحوم الداجنة، واستيراد اللحوم الحمراء، حيث وجود فروق سعرية بين المحلى والمستورد، فتنخفض أسعار اللحوم المحلية، وبالتبعية أسعار البرسيم، على العكس بالنسبة للذرة الشامية، حيث أن الحوافز السعرية تصل بأسعاره في السوق المحلية إلى مستويات أعلى من السوق العالمية، وهنا يمكن للرسوم الجمركية على صادرات الأرز أن تؤثر على المستويات السعرية للأرز، ومن ثم مستوى الحافز السعرى المقرر للإنتاج من الذرة الشامية، وبالنسبة لسعر المستهلك، يتم توفير دعم للسلع لمعادلة الفارق السعري بين سعر المستهلك وسعر المساواة، ويتم تمويله من مخصص الدّعم بالموازنة العامة للدولة.

حيث تبنت الدولة في كثير من السنوات تحديد سعر التوريد مساو للسعر العالمي (سيف) تشجيعا للمنتج المحلى، ونفي دعم المنتج الأجنبي دون المحلى بحصول الأول على سعر أعلى من نظيرة الأجنبي، حيث أن من مخاطر التعامل مع الأسواق الخارجية للسلع الغذائية تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل والشحن، حيث توجد عدد قليل من الدول المصدرة خصوصاً في القمح في توزيعات جغرافية متباعدة بالنسبة لمصر، مما يجعل تكلفة النقل البحري عنصراً أساسياً في تكلفة الاستيراد، وتمثل تكاليف النقل البحري للسلع الغذائية المستوردة نحو ٣٠%[٢] من سعر السلعة المعلن في البورصات العالمية، يضاف إلى سعره، حيث توجد قفزات في أسعار الوقود وارتفاع تكلفة التأمين على شحنات

---

(1) معهد التخطيط القومي "ادارة الزراعة المصرية في إطار التغيرات المحلية والدولية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٢) فبراير ٢٠١٤

(٢) خالد عبد الحميد حسانين "نموذج مقترح لتقييم أثر الاعتماد على الاسواق الدولية في توفير السلع الغذائية الاستراتيجية في مصر" مرجع سابق

النقل البحري، وخصوصا وقت حدوث الأزمات الحربية في المنطقة العربية، حيث تلجأ شركات التأمين إلى رفع أسعارها ولا تقل في المدى القريب، وتزداد هذه المخاطر بطول مسافة النقل البحري مع الدول المصدرة وتزداد هذه المخاطر مع وجود سوق احتكار للسلعة المراد استيرادها، ووجود الضغوط السياسية من جانب هذه الدول المصدرة خاصة في محصولي القمح والذرة وتخف حدة هذه المخاطر بالنسبة للأسواق التصديرية الزيت والسكر من حيث فرض خطوط شحن معينة ذو تكلفة عاليه مملوكة لشركاتها، ومن ثم خضوع الدول المستوردة لهذه الشركات ومن هنا ينبغي دعم وتطوير قدرات أسطول النقل البحري المصري حيث يُعدّ ذلك مطلبا أساسيا، والاستثمار في تطوير المرافق الأساسية بالموانئ المحلية لتجنب هذه المخاطر، وذلك نتيجة ضعف طاقة الأسطول المصري وصغر وحداته وصغر حمولته.

وينبغي طرح عدة أسعار للسلعة الغذائية الواحدة للعمل على زيادة جودة الإنتاج مثل جودة إنتاج دقيق القمح والخبز المدعم عن طريق طرح عدة أسعار لأصناف القمح حسب اختلاف القيمة الغذائية، وليس طرح سعر موحد لجميع أصناف القمح الصلب واللين والديورم، فأسعار الديورم أعلى من أسعار القمح الصلب والذي تعد أسعاره أعلى من القمح اللين.

مع زيادة دور الجمعيات التعاونية المحلية في توفير مستلزمات الإنتاج من التقاوي عاليه الانتاجية والاسمدة الكيماوية بأسعار وكميات مناسبة يتم توزيعها طبقا للحيازة الزراعية.

المبحث الثاني
إعادة تأهيل الصناعة المرتبطة بالسلع الغذائية الأساسية والعمل علي زيادة الاستثمارات الزراعية

أولاً: تطوير سياسات الاستثمار والتمويل الزراعي[٢]

يُعدّ التمويل الزراعي حجر الزاوية لتوفير متطلبات ومستلزمات الإنتاج الزراعي، لهذا ينبغي التركيز على الإجراءات والأساليب التي تمكن من توفير مصادر تمويلية جديدة، أو أشكال تمويلية حديثة إلى جانب المصادر التمويلية الموجودة بهدف دفع عملية التنمية الزراعية واستمرارها، ومساعدة الشريحة الكبيرة من المزارعين ذوي الدخول المنخفضة والغير قادرين على التمويل الذاتي للنشاط الذي يمارسونه.

ويتم الاستثمار في مشروعات لتصنيع الأعلاف الحيوانية من المخلفات والنواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية في المناطق الريفية، لرفع القيمة الغذائية للمخلفات الزراعية لتصنيع الأعلاف الحيوانية، والتي تشجع على استخدامها كبديل لمحصول البرسيم في تغذية الحيوانات، مما يساعد على تحرير جانباً من مساحات المنزرعة بالبرسيم لصالح المحاصيل ذو الأولوية في الإنتاج ، وذلك على مدار العام بأسعار منافسة عكس زراعة الأعلاف التي تمتد الاستفادة منها لفترة موسمية قصيرة، مما يشجع على إقبال مربى الماشية على استخدام إنتاج هذه المشروعات كبديل لزراعة الأعلاف.

١- **الاستثمارات الحكومية:** هناك ضرورة لزيادة حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة وهو عكس الاتجاه خلال فترة الدراسة، فمشروعات التنمية الأفقية (استصلاح الأراضي الصحراوية والجديدة) تحتاج لاستثمارات

---

(١) معهد التخطيط القومي "السياسات الزراعية المستقبلية بمصر في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية" مرجع سابق ص: ص ١٥٠:١٥٢

ضخمة لتنفيذ أعمال البنية التحتية، بالإضافة إلى وضع سياسة تمويلية طويلة الأجل لتحقيق استقرار المناخ والبيئة الاستثمارية، بما ينعكس على القرارات الانتاجية للمستثمرين الزراعيين، ويشجع القطاع الخاص والأجنبي على المشاركة في الإنتاج الزراعي مع إمكانية الاتجاه إلى التأجير كسياسة تمويلية لإحلال الآلات الزراعية بدلا من الاساليب الزراعية، أيضا يتم توجيه الاستثمارات الحكومية لزيادة السعات التخزينية للصوامع حتى تكفي لفترة تخزين تعادل ستة أشهر، وتطوير أسطول النقل البحري، ورفع طاقاته وتطوير المرافق الأساسية بالموانئ المحلية، والاستثمار في مشروعات لتصنيع الأعلاف الحيوانية من المخلفات، والنواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية في المناطق الريفية لرفع القيمة الغذائية للمخلفات الزراعية لتصنيع الأعلاف الحيوانية، والتي تشجع على استخدامها كبديل لمحصول البرسيم في تغذية الحيوانات، مما يساعد على تحرير جانبا من مساحات المنزرعة بالبرسيم لصالح المحاصيل ذو الأولوية في الإنتاج .

٢- **بنك التنمية والائتمان الزراعي:** وضع سياسة استصلاح أراضي جديدة، وتوفير أكبر حجم من القروض طويلة الأجل بأسعار فائدة مخفضة، العمل على حل مشكلة جدولة ديون المتعثرين بصفة مستمرة، ربط الفائدة على القروض طبقا لاتجاهات أسعار المنتجات الزراعية بالأسواق المحلية والدولية وأسعار مستلزمات الإنتاج، وضوح المديونيات الخاصة بالقروض الزراعية، انشاء فروع للبنك في المحافظات الزراعية الواعدة مثل الوادي الجديد وشمال سيناء.

٣- **صندوق دعم المحاصيل الزراعية:** ونظرا للتوجه العام في مصر لإلغاء التدريجي للدعم الأسمدة وتحرير أسعارها فيمكن الاستعاضة عن ذلك بإنشاء صندوق دعم المحاصيل الزراعية وخاصة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح، والذرة، والمحاصيل الزيتية، والتي تمثل الواردات منها نسبة كبيرة إلى توجيه

الدعم إلى الزراعات نفسها وليس دعم الأسعار، حتى يتجنب سلبيات الدعم الحالي من خلال قيام الدولة بدعم كل فدان يزرع بالمحاصيل السابقة بمبلغ مالي تحدده الأجهزة المعنية طبقا لمتوسط الانتاجية المعلن لكل محصول، ووفقا لبطاقة حيازة المزارع التي يحدد فيها المحصول المزروع ومساحته في كل موسم والأماكن المعينة الصالحة لهذه المحاصيل للتأثير على التركيب المحصولى، مما يترتب على هذا الصندوق عدداً من المزايا منها:

- منع التجار من توريد الأقماح المستوردة على أنها محلية.
- دفع المزارعين لتجويد وزيادة المحصول ما دام الدعم يصرف كنسبة من المتوسط العام للإنتاجية على مستوى المحافظة.
- توريد لكامل إنتاجه إلى الاجهزة المعنية بالدولة.
- اتجاه المزارع لزيادة الحاصلات الاستراتيجية بدلا من التوسع في الزراعات المستهلكة للمياه والمربحة، فيعمل على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي منها.
- توحيد سعر شراء المحاصيل الاستراتيجية وفقا للبورصات العالمية، دون استغلال التجار لدعم الدولة لمستلزمات الإنتاج، ويتغير ذلك الدعم في ضوء التركيبة المحصولية التي تقترحها الدولة في ضوء الظروف المحلية والعالمية المتاحة، والإنتاج والاستهلاك من هذه المحاصيل.

ثانياً: تبنى استراتيجية نظام المزارع البيئية المتكاملة المتعددة الأدوار:

وذلك لمحاولة القضاء على تفتت الملكية وما يتبعها من تعدد الزراعات، وصعوبة استخدام التقنيات الحديثة، حيث أن هذا النظام تمت تجربته في مصر من خلال معهد بحوث الصحراء وأعطى نتائج مذهلة خلال عام٢٠٠٨ ، حيث زرعت مساحات تراوحت ما بين ٥٠ إلى ٥٠٠٠٠ فدان تم استثمارها كوحدة واحدة تضم أكثر من ٢٥ نشاطاً تنموياً زراعياً واشتركت في استثماراها عدة شركات مساهمة عن طريق حيازة الاسهم (بمعدل السهم الواحد يساوى ١٠ أفدنة

أو أكثر) وليس عن طريق ملكية الأرض، حتى لا تفتت أو تورث أو تباع، وتظل ملكا للقطاع العام بمعنى يتم بيع الأسهم وليس بيع الأرض.

ثالثاً: ضرورة والإبقاء على بعض شركات الزيوت والسكر والمطاحن في يد القطاع العام:

حتى تدخل في منافسة مع القطاع الخاص، ووضع أسس سليمة لإدارة مثل هذه الشركات، واستخدام الحافز لتحسين الجودة، والعمل على القضاء على مسببات الطاقة العاطلة في مصانع القطاع العام والخاص، وباستعراض أسباب وجود الطاقة العاطلة بمنشآت القطاع العام العاملة في صناعة الزيوت والدهون النباتية، حيث تعددت اسباب الطاقة العاطلة، جاءت في مقدمتها صعوبة التسويق المسؤولة عن الطاقة العاطلة بنسبة ٤٨.١%، رغم أن نسبة كبيرة من إنتاج تلك المنشآت من الزيوت يوزع عن طريق بطاقات التموين، وهو ما يعزى جانب كبير منه إلى محدودية الإنتاج المحلى من حاصلات الزيوت، واعتماد هذه الصناعة بنسبة كبيرة على الواردات من الزيوت، ووجود منافسة كبيرة من منشآت القطاع الخاص والاستثماري منها، أما ثاني الاسباب المتعلق بالطاقة العاطلة كان نقص العمال بنسبة ٢٠%، وهو ما يعزى إلى سوء الإدارة، وأخيرا نقص الخامات بنسبة ١١.٩%، مع عمل اعفاء من الضرائب والدمغات لشركات الزيوت والسكر والمطاحن المسؤولة عن انتاج السلع الغذائية الأساسية للتشجيع على إقامة هذه الشركات وانتشارها.

رابعاً: تنشيط دور الهيئة العامة للسلع التموينية:

ان الهيئة العامة للسلع التموينية لها دور على المشتريات الخارجية من السلع الغذائية الأساسية، حيث تعتبر هي المشترى الوحيد للواردات من القمح اللازم لصناعة الخبز البلدي المدعم وفقا لنظام طرح المناقصات الدولية، ثم البت في العطاءات المطروحة من قبل الشركات الموردة للاختيار من بينها وهذه

الشركات تُعدّ في حكم الوسيط بين المنتج الأجنبي وهيئة السلع التموينية مقابل ما تحصل عليه من أرباح، وعلى ذلك اذا عدّلت الهيئة من سياستها عن طريق الاتصال المباشر مع المنتجين الاجانب دون وسطاء يمكن أن توفر ما يحصل عليه الوسطاء من أرباح، فضلا عمّا يمكن تحقيقه من وفرات سعرية كبيرة سواء في أسعار القمح، أو نولون الشحن، وباقي السلع الغذائية الأساسية، وكذلك للهيئة العامة للسلع التموينية دور على مستوى المشتريات الداخلية من الإنتاج المحلى حيث ينبغي الاحتفاظ بمخزون كبير من القمح وباقي السلع الغذائية الأخرى يسمح لها هذا المخزون بالانتظار دون تعجل في عقد الصفقات، وتكوين رصيد لموازنة السوق وذلك لتحقيق استقرار لأسعار السلع الغذائية الأساسية، وضمان كفاءة التوزيع عن طريق توفيرها للشركات القابضة للصناعات الغذائية والمجمعات الاستهلاكية، وذلك عن طريق دخول الهيئة مشتريه للمحاصيل الغذائية الأساسية من الفلاحين، عن طريق تطبيق نظام الحوافز السعرية، مع المراجعة الدائمة لشروط التجارة (الأسعار النسبية) من حيث تقديم الحافز السعرى الذى يجعل من هذه الشروط لصالح المحاصيل الغذائية الأساسية، والاهتمام بالزراعة التعاقدية (إنتاج المنتج الزراعي وفقا لاتفاقية بين المزارع والمشترى، يحدد فيها الاخير مواصفات السلعة وشروط تسويقها، كما يقبل المنتج الزراعي بإنتاج وتوريد كميات محددة من السلعة بالمواصفات والشروط التي حددها المشترى) مع استغلال لجمعيات الإصلاح الزراعي في تجميع الحيازات المفتتة، والعمل على تجميعها في كيان كبير يسهل معه عمليات توزيع الأسمدة، وسهولة التأمين الزراعي وعمليات التسويق.

المبحث الثالث

المحور الثاني والخاص بالتنظيم الفعال لدوائر العلاقات الاقليمية والدولية

أولاً: مواجهة تحديات التغيرات المناخية[١]:

بدأ مشروع الخطة القومية للتغيرات المناخية بالتعاون مع برنامج الولايات المتحدة للدراسات القُطرية عام ١٩٩٣ حيث شملت حصراً لغازات الاحتباس الحرارى في مصر والسياسات الإجراءات المقترحة للحد من الانبعاثات، والتكيف مع الآثار السلبية، مع وضع استراتيجية للتنفيذ بالتنسيق مع الدول للتنمية، كما تم تشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والمكونة من ممثلو الوزارات المختلفة بهدف مراجعة الخطة القومية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، كما تم التصديق على بروتوكول كيوتو عام ٢٠٠٥ لاستفادة مصر من مشروعات آليه التنمية النظيفة، كذلك تدعم المشروعات الحد من غازات الاحتباس الحرارى، وزيادة كفاءة الطاقة الذى تنفذه وزارة الكهرباء والطاقة، وتحويل وقود المركبات للغاز الطبيعي، مع ضرورة وضع برنامج عربي لإدارة المخلفات باستخدام آليه الإنتاج الانظف، وإعادة استخدام وتدوير هذه المخلفات بما يتفق مع الاتفاقات الدولية البيئية، كذلك دعوة المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته تجاه الدول الناميه ومنها مصر بشأن توفير الدعم المالي والفني اللازم لتنمية القدرات المؤسسية والبحثية، ودعوة هذه الدول في المساهمة في تنقيذ إجراءات التكيف البيئي، والعمل على نقل التكنولوجيا لتخفيف آثار التغيرات المناخية، وحماية الفئات الفقيرة والغير قادرة من آثار تغير المناخ.

ثانياً: الحد من الآثار السلبية لاتفاقية الجات:[٢]

المادة ٦ (الخاصة بمكافحة الإغراق والرسوم) والتي يمكن الاستفادة منها بفرض رسوم تعويضية إذا ترتب على الاستيراد ضرر مادي للصناعة القائمة

---

(١) معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء، سلسلة اوراق اقتصادية العدد (٦) القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨ ص: ص ٧١:٧٦.

(٢) محمود محمد الو العلا "الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والقرارات المصدرة لها في مصر" دار الجميل، القاهرة.

مثل الصناعات الغذائية الخاصة بالزيوت والسكر والمطاحن، ويمكن فرض رسم التعويضي في حالة التأخير في التسليم بما يترتب عليه حدوث تلف للسلع المستوردة.

المادة ١٢ (الخاصة بالقيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات) حيث أن هناك شروطاً تتعلق بضبط المستوى العام للواردات مثل التدهور المالي، والاقتصادي، وانخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي، وهو ما ينطبق على الاقتصاد المصري، وذلك بالحق في وضع قيود على الكمية والقيمة وذلك للوصول والاحتفاظ بالعمالة الكاملة، وتنمية الموارد الاقتصادية، مع وجود مشاورات مقدما قبل القيام بذلك الإجراء مع الأطراف المتعاقدة.

المادة ١٦ (الإعانات) إذا تم منح إعانه في شكل دعم سعر أو حماية دخل بطريق مباشر أو غير مباشر بشكل يعمل على تخفيض الواردات فينبغي إخطار الأطراف الأخرى المتعاقدة، مع قياس أثر ذلك الدعم على السلع المستوردة.

المادة ١٨ من اتفاقية الجات (الخاص بالمساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية) حيث يتيح تقديم مساعدات معينة، لتشجيع إقامة صناعة معينة، بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان، كما يحتوي على نص خاص بفرض قيود كمية لغرض تحقيق توازن في ميزان المدفوعات بطريقة تأخذ المستوى المرتفع من الطلب على الواردات، كما تتيح مرونة في هيكل التعريفات الجمركية حتى تمكنها من الحماية اللازمة لإقامة صناعة ما.

ثالثاً: توسيع أسواق الإستيراد من السلع الغذائية الأساسية والدخول في كيانات اقتصادية كبيرة:

توجد اتفاقيات تعمل على تنشيط التبادل التجاري بين الدول، ولكنها لا تساهم في تأمين الاحتياجات الغذائية، حيث تحرص الدول في الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة كمحصلة للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة وفرات السعة

والحجم والتخصص الإنتاجي، والذى يستند على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل، وتكون المحاصيل الاستراتيجية على قائمة المحاصيل التي تهتم بها التكتلات الاقتصادية، ومن ثم تمتع الدول الأولى بالرعاية بأولوية الاستيراد من قبل الدول المصدرة من داخل التكتل أو التجمع الاقتصادي على حساب الدول المستوردة من خارج دائرة ذلك التكتل أو التجمع الاقتصادي.

ونرى أن علاقة الدولة بغيرها من الدول قد تتخذ من الاهداف الاقتصادية قاطرة تجر ورائها الأهداف السياسية وليس العكس، وخاصة في عالم العولمة (عملية توسيع كبرى للنظام الرأسمالي يتسم بالاعتماد المتبادل بالتدفقات والمبادلات وتكامل الأسواق، حيث تتفاوت فيه علاقات القوى اقتصاديا، وبدّور جديد للتكنولوجيا وتضاؤل عنصري الزمان والمكان) وما به من تحديات ومخاطر تخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة في المقام الأول من حيث فرض أنماط سلوكية موحدة، وتسويقها عبر الأجهزة الإلكترونية، وتجد الدول الفقيرة نفسها مهمشة وخارج حسابات العولمة نتيجة ضعف القدرات البشرية، وصعوبة اكتساب المعرفة التي تسمح بالسيطرة على تقنيات جديدة، وعلى ذلك ينبغي الانضمام للتجمعات الاقتصادية والإقليمية، حتى وإن اتخذت هذه العلاقات شكل تجمعات اقتصادية دون سمة سياسية محددة بقصد توسيع الأسواق، والحماية من المنافسة الأجنبية، والاستفادة من هذه العلاقات في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

١ – <u>المشروعات العربية المشتركة (تكامل زراعي بين مصر ودولتي السودان)</u>[1]

السودان يحتضن مصادر مائية هائلة مستديمة وموسمية، حيث تتمثل الاستدامة في وجود ٦٠% من نهر النيل (أطول أنهار العالم) وعدد من روافده الفرعية الدائمة (أنهار عطبرة والدندر والسوباط وبحر العرب وبحر الجبل)

(١) فاطمة عبد الرحمن الانور "سبل تعاون بين مصر ودولتي السودان" رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٥.

بالإضافة إلى نهر القاش الموسمي الذي ينحدر من الهضبة الاثيوبية، كما تتمثل مصادر المياه الموسمية في الامطار الغزيرة التي تسقط في حزام السافانا والمناطق شبه الاستوائية، كما يتوافر مساحة مزروعة حاليا ٢٢ مليون هكتار، ومساحة متروكة بدون زراعة تقدر ٤.٢ مليون هكتار.

ركائز أساسية للتكامل بين الدولتين:

- ضرورة مساهمة كل من البلدين بمدخلاته التي له فيها ميزة نسبية إلى البلد الآخر لكى يخططان معا، حيث ينبغي توافر الارادة السياسية بين قادة هذه الدول، ووضع اطار قانونى بمساهمة في تلك المشاريع الإقليمية، ويتم تحديد مسؤوليات كل طرف حيث تساهم مصر بالإمداد بالأفراد المدربين، والخبرة الفنية، وحفر الآبار، والارشاد الزراعي، بينما يتكفل الجانب السوداني بالموارد الطبيعية (الأرض، المياه)، وذلك للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وتوسيع الأسواق، وتكامل الأسواق بدلا من تنافسها، حيث يوجد عدة أقاليم في دولتي السودان يمكن عمل تنمية وتكامل معها.
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي والأمني، وليس فقط في مناطق الإنتاج الزراعي بل على امتداد الدولة ككل.
- توفير المناخ الحر الديمقراطي الشفاف في التعامل مع المستثمرين دون تدخل حكومي بيروقراطي.
- تفعيل التعاون في المجال الجمركي والمواصفات بما يخدم تدفق حركة التبادل التجاري بين البلدين.
- تطوير الخطوط الملاحية، مع التركيز على النقل النهري والبري.

أهم مشروعات التنمية الزراعية المطروحة للاستثمار:

- ومنها تنمية منطقة أرقين لاستصلاح ١.٦ مليون فدان، مناصفة بين مصر والسودان لتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الأساسية، حيث تقدم

مصر المعونة الفنية والفلاح والأيدي العاملة، وحفر الآبار، والجانب السوداني يقوم بالإمداد بالأراضي، والمياه، والري حيث يتم انشاء محطات رفع المياه السطحية من بحيرة ناصر داخل الأراضي السودانية، واستزراع ١.٦ مليون فدان خلال ١٠ سنوات.

- استقطاب الفواقد من حوض بحر الغزال، حيث تصل مساهمة ذلك الحوض ٦٢٥ ألف كيلو ومساحة المستنقعات نحو ٤٠ ألف كيلو، ويستقبل أمطار يصل إلى ٧ أضعاف الامطار الساقطة على الخرطوم ويمكن توفير نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب (أي مرتين ونصف ايراد نهر النيل) وذلك باستقطاب المياه المهدرة في مستنقعات المنطقة ويمكن أن يكون هذا حل لمشكلة سد النهضة.
- مشروع القولد بمنطقة دنقلة، حيث يمكن زراعة ٥٠ ألف فدان، حيث يتميز بتربة طينية تصلح لزراعة القمح والبقوليات والذرة.
- مشروع سهل كوكا الذي يقع في محلية وادي حلفا على الضفة الغربية على مساحة ٥٦ ألف فدان، صالحة للزراعة القمح والذرة والبقوليات وتمتلك دنقلة بمفردها حوالي ٨٠٠ ألف فدان قابلة للاستزراع والباقي مستزرع بالفعل.
- تنمية ممر درب الأربعين والواحات، حيث يوجد أراضي صالحة على جانبي درب الأربعين واحة الخارجة من مختلف الدرجات الانتاجية كما توجد مياه جوفية حسب المقنن المائي للري المتطور هي ٤٣٠٠ متر مكعب/فدان/سنة تكفي لزراعة ١٦٠٠٠ فدان أو يزيد، وتشارك مصر بالخبرة والدعم الفني والمادي ممثلا في حفر الآبار الجوفية والأيدي العاملة المصرية، وتشارك السودان بالأرض والمياه.
- مشروع الخوى للإنتاج الزراعي في محلية دنقلة شرق النيل جنوب حوض السليم، على مساحة ٢٠٠ ألف فدان، سهل منبسط يتخلله حقول رملية وبعض المرتفعات، حيث يمكن زراعتها بالقمح والبقوليات والأعلاف.

٢- <u>تنمية القدرات الإنتاجية الزراعية في دول حوض النيل:</u>

تطوير العلاقات الزراعية بين مصر ودول حوض النيل يمكن أن يأتي في أشكال ومجالات متنوعة حيث أن هناك تبادل خبرات زراعية وتدريب والإرشاد[1] أو المشاركة في الاستثمار في برامج ومشروعات التنمية الزراعية، وتتكون من عشر دول (مصر، اثيوبيا، الكونغو، تنزانيا، دولتي السودان، بورندي، اريتريا، كينيا، أوغندا)، وتعد دول حوض النيل باستثناء مصر من الدول الثرية في الموارد المائية بما لا يمثل قيداً على التنمية الزراعية والتوسع الأفقي في المساحات المنزرعة، وتتميز هذه الدول بالزراعة المطرية باستثناء مصر مما يجعل من مجموعة المحاصيل البقولية والزيتية ذات وزن نسبى كبير في المساحات المنزرعة بسبب انخفاض احتياجاتها من المياه بالقياس إلى غيرها من المحاصيل الأخرى وخصوصا في كلا من السودان وتنزانيا والكونغو وأوغندا.

من قراءة الوضع الراهن لفرص تدبير احتياجات السوق المصرية من هذه الدول يتبنن عدم وجود فرص لاستيراد القمح من باقي دول الحوض، حيث تُعّد جميعها من الدول المستوردة له، ايضا غياب الفرص لاستيراد زيوت الطعام من باقي دول الحوض، حيث يُعدّ الكثير منها مستوردا لها، وتوجد فرص لاستيراد كميات محدودة من الذرة الشامية من كل من أوغندا وتنزانيا وكينيا، كما توجد فرص لاستيراد الذرة الرفيعة من السودان، واستيراد بذور السمسم من كل من السودان واثيوبيا.

وينبغي أن يكون التعاون في المحاصيل التي تشغل نسبة مرتفعة بالأراضي المنزرعة في تلك الدول لما يكون للتعاون آثار ملموسة على زيادة

---

(1)معهد التخطيط القومى"دور الزراعة المصرية في إطار التغيرات المحلية والدولية "سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٥٢) فبراير ٢٠١٤ ص: ص ٣١:٤٨

الإنتاجية والإنتاج من هذه المحاصيل، وينبغي أن تختلف أولويات المحاصيل التي يشملها التعاون من دولة إلى أخرى، حيث يمكن أن تأتى محاصيل الحبوب وخاصة الذرة الشامية في إطار هذه الأولويات في جميع دول الحوض يمكن أن تشارك فيها مجموعة المحاصيل البقولية أو مجموعة المحاصيل الزيتية هذه الأولويات، وعلى ذلك دخول مصر في تعاون فنى مع هذه الدول يفرض عليها توفير خبرات ومهارات فنية في مجال نظم الزراعة المطرية والمحاصيل الزراعية التي يشملها النظام، والعمل على تحسين الانتاجية الزراعية من خلال التوسع في استخدام التكنولوجيا الكيماوية والميكانيكية والتكنولوجيا الحيوية والإدارية.

٣- <u>مجموعة دول الخمس عشر :</u>

حيث أُنشئت مجموعة دول الخمس عشر استنادا إلى اعتقاد راسخ بوجود امكانيات كبيرة لتكثيف التعاون ذي الفائدة المشتركة بين الدول النامية وعلى الأخص في مجالات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وتنسيق سياسات دول الجنوب على الصعيد العالمي، ولا يوجد صيغة معينة لتكتل أو تجمع اقتصادي، ويوجد بالقاهرة مقر اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات للمجموعة وذلك لمواجهة فكرة قواعد المنشأ المتفقة مع التطور التكنولوجي والصناعي لهذه الدول، وتطبيق قواعد حمائية جديدة وكان أكثر الدول تأثراً الدول الافريقية، وتمتد دول المجموعة[1] على أكثر من قارة آسيا وأفريقيا وامريكا الجنوبية، ويوجد تباين واضح في الظروف المناخية وتشغل ١٥.٤% من مساحة العالم، أيضا تتنوع الموارد الطبيعية في دول المجموعة بما يعكس تزايد الأنشطة الاقتصادية في الزراعة والصناعة، حيث يتركز بها أهم المحاصيل في قصب السكر، وزيت النخيل، والذرة الشامية، حيث تعتمد الزراعة في معظم دول المجموعة على

(١) معهد التخطيط القومى"موقف مصر في التجمعات الاقليمية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٥٧)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٢

الأمطار والأنهار والمياه الجوفية، وتتركز الصناعة في هذه الدول على التعدين والصناعات الغذائية والأسمدة.

وتحقق مصر عجزا تجاريا على مستوى المجموعة ككل، وعلى مستوى كل دولة على حدة، وتتركز تجارة مصر مع ماليزيا وإندونيسيا (أهم دول من استيراد الزيوت وخاصة زيت النخيل) ومن قارة أمريكا اللاتينية البرازيل، والأرجنتين، وشيلي، أهم دول استيراد (السكر، والذرة الشامية، وزيت فول الصويا، والقمح) ولكن يعاب عليها ارتفاع تكلفة النقل الجوي والبحري، لعدم وجود خطوط جوية أو ملاحية مباشرة.

وعلى هذا ينبغي تشجيع قيام مناطق اقتصادية كمناطق تجارة حرة مع دول المجموعة، ومنحها مزايا وتفضيلات ممكنة لدعم العلاقات التجارية بين مصر ودول المجموعة كوسيلة لتنميتها، ويعتبر الترانزيت أحد المداخل الهامة والفعالة خاصة مع دول جنوب شرق آسيا.

يوجد صعوبة أمام بناء تجمعات اقتصادية إقليمية فعالة بين مصر والدول النامية مثل مصر والدول العربية، ثم الدول الافريقية في إطار الكوميسا، يتدرج من منطقة للتجارة الحرة إلى اتحاد جمركي، ثم إلى سوق مشتركة كحد أدني لتكتل اقتصادي قادر على السباحة ضد تيار العولمة، لأن الدول النامية نفسها تقع تحت تهديد اليد الباطشة للعولمة من خلال آليات القمع الاقتصادي والعسكري إذا لزم الأمر، حيث أن هذه التجمعات لا تعدو إلى أن تكون مظهر سياسي دون أن تكون مظهر اقتصادي عميق.

المبحث الرابع
الأمن الغذائي الاسرى للفقراء وصغار المزارعين

اولاً: الأمن الغذائي الاسرى لصغار المزارعين:

تقع مسؤولية الإنتاج الزراعي وتحسينه وتطويره في مصر على كل من الدولة والزراع، حيث يكمل منهما الآخر، ففي حين توفر الدولة الإمكانات الأساسية والثانوية لزيادة الإنتاج الزراعي، فان الزراع يساهمون بملكيتهم وحيازتهم للأراضي وزراعتها، وبالرغم من جهود الدولة لتحقيق التنمية الزراعية إلا أن هناك الكثير من الزراع لا يقومون بكل واجباتهم للنهوض بالزراعة، حيث يوجد أمثلة على السلبيات مثل التعدي على الأراضي الزراعية سواء بالتبوير، أو التجريف، أو الاسراف في استخدام مياه الري، أو عدم الاهتمام بمقاومة الآفات والامراض التي قد تصيب المحاصيل الرئيسية، وبالتالي تدهور خصوبة التربة، وضعف الإنتاج الزراعي، ومع انخفاض كفاءة الأجهزة التسويقية الزراعية أدى ذلك إلى تناقص نصيب الزّراع في أسعار التجزئة وارتفاع نسبة الفاقد من المحاصيل والسلع الغذائية خلال العمليات التسويقية.

١-دعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة:[1]

إن تحقيق الحق في الغذاء للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة هدف ينبغي تحقيقه، حيث أن هذه الفئة من السكان الأكثر عرضة لسوء التغذية والجوع، وهى تستمد قدرتها على الوصول إلى الغذاء من خلال الإمداد الذاتي، وتبادل المنتجات، ومشتريات السوق، على أساس الدخل النقدي، حيث يوجد ما يقرب من ٢٧% من السكان يعيشون على الزراعة، ويحصلون على ١٣% من الناتج المحلى الإجمالي، فضلا عن تشكيل النسبة الغالبة منهم من أصحاب

(1) لجنة الامن الغذائي العالمي" الاستثمار في زراعة اصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الامن الغذائي" فريق خبراء المستوى الرفيع، روما، يونيو ٢٠١٣.

المزارع القزمية والصغيرة[1]، وعلى ذلك لابد من الاهتمام بزيادة القدرة الشرائية، والحصول على الأصول المنتجة، وزيادة إنتاجية الأرض من خلال التدريب، والتكنولوجيا، وخدمات الدعم لتحقيق الأمن الغذائي، يعتمد أصحاب الحيازات الصغيرة على الأرض في توليد مستوى دخل يساعد على الوفاء بمتطلبات الحياة الأساسية، وتحقيق سبل عيش مستدامة بالرغم من صغر الحيازة، حيث تعتبر الاسرة هي في نفس الوقت وحدة اجتماعية منتجة ومستهلكة ومصدر لليد العاملة في الزراعة، وعلى هذا تنتقل مخاطر الإنتاج الزراعي إلى الجانب الأسرى، وتعتمد هذه المزارع على إنتاجها الخاص لاستهلاكها الغذائي كتكملة للدخل النقدي المتدني، حيث أن الإنتاج لا يدخل السوق، حيث التخوف من الاعتماد على الأسواق كمصدر لتوفير السلع الغذائية الضرورية، ويعتبر ذلك التوجه سمة من السمات السائدة بين المزارعين وخاصة أصحاب المزارع الصغيرة والقزمية، حيث يعتبر الأرز والذرة الشامية أو الرفيعة من المحاصيل الصيفية، والقمح كمحصول شتوي محاصيل يستهدف صغار المزارعين الاكتفاء الذاتي منها، حيث يدخل ذلك في ثقافة وسلوكيات المزارع المصري، وعلى ذلك نستخلص جمود تأثير آليات السوق[2] على تخفيض المساحات المنزرعة بهذه المحاصيل إذا كانت المؤشرات السعرية للسوق في غير صالح انتاج هذه المحاصيل، أو احتمال التوسع في المساحات المنزرعة بها نفس المحاصيل اذا كان المؤشرات السعرية في صالح المزارع، حيث تشكل مساحة المزارع القزمية والصغيرة (الأقل من خمسة أفدنة) في مجموعها ٤٧.٢% من إجمالي المساحة المزارع المصرية،

---

(١) معهد التخطيط القومي، "ادارة الزراعة المصرية في إطار التغيرات المحلية والدولية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٢) فبراير ، ٢٠١٤.

(٢) معهد التخطيط القومي، "أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وادوات تنفيذها" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢١٣) فبراير ٢٠٠٩.

ويتعدد شكل الدعم المقدم إلى صغار المزارعين ما بين الدعم المباشر والدعم الغير مباشر.

دعم الغير مباشر: بالاهتمام بالزراعة عن طريق البحث والإرشاد والاهتمام بالمنافع العامة الأساسية لسكان المناطق الريفية مثل: الطرق، والاتصالات، والكهرباء، والري، والتعليم، والصحة والمياه والصرف الصحي، وذلك لرفع نوعية وكفاءة القوى العاملة الأسرية، وهى أهم أصول أصحاب الحيازات الصغيرة، وتزويدهم بخدمات أفضل تساعدهم على الاستثمار بشكل أفضل في القدرة على الإنتاج وكسب الدخل، التدخل الحكومي من أجل توافر الائتمان، وتعزيز التنمية الريفية الداعمة للفقراء من خلال منح النشاطات الزراعية الريفية تسهيلات ائتمانية هادفة، وتساعد القوانين التي تطلب من البنوك التجارية تنويع عمليات الاقتراض وتوسيعها في المناطق الريفية، كما هو الحال في الهند في تعزيز الإنتاج الزراعي الصغير الحجم، وتمويل المشروعات غير الزراعية الكثيفة العمالة في المناطق الريفية من خلال المشروعات العامة، والتي تعمل على استقرار دخل المزارع عند وقوع حوادث مفاجئة.

دعم المباشر: من خلال زيادة الإنتاجية، ومن خلال التكثيف القائم على التكنولوجيا، ومن خلال البحث والإرشاد، وذلك من خلال استخدام أكثر كفاءة للمدخلات، وتخفيف مشاق العمل الزراعي، واحتياج المزارعين إلى البذور اللازمة، ودعم التقاوي المنتقاة المرتفعة الإنتاجية، والحاجة إلى التوسع في استخدامها، وإلى المعدات الضرورية للعمليات الميدانية، ومعالجة الأغذية التي تؤدى إلى زيادة القيمة، كذلك ينبغي للحكومات أن تولى الأولية لربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المحلية والقطرية والإقليمية بخلق روابط مباشرة بين المنتجين والمستهلكين، وكذلك تدخل الحكومة للتخفيف من تكاليف المعاملات في الأسواق، وتثبيت

الأسعار والدخول الماليه لأصحاب الحيازات الصغيرة، وأخيراً تطوير دور جمعيات الاصلاح الزراعية في مجال التسويق الزراعي[1] وسوف يساعد تطبيق الحيازة الالكترونية في عودة التسويق التعاوني نتيجة ارتباط الفلاح بالجمعيات مرة أخرى.

حيث ينبغي حل مجالس الإدارات الحاليه وترشيح الأهالي ذاتهم لمن يقود الجمعية بعيدا عن أيدي السلطة والموظفين الدائمين، على أن تكون الترشيحات دورية لضمان كفاءة الادارة واستمراريتها، وحصر دور الدولة في تقديم المساعدات الفنية والإدارية في شكل تدريب للريفيين على الإدارة وكيفية التغلب على المشاكل والصعوبات التي ستوجههم في المستقبل، مع تفعيل الدور الذى كفله قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ في اعداد الدورة الزراعية الملائمة سواء كانت دورة ثلاثية أو ثنائية، وتلبية احتياجات السكان، ويمكن أن ينهض القطاع بتجميع الحيازات المفتتة في مساحات كبيرة تحقق الوفرات الداخلية والخارجية إلى تميز الإنتاج الكبير، حيث أن ذلك يعزز الحصول على الائتمان، وتحسين الوصول إلى الأسواق من أجل تعزير القدرة التنافسية، والاهتمام بالزراعة التعاقدية (إنتاج المنتج الزراعي وفقا لاتفاقية بين المزارع والمشترى، يحدد فيها الأخير مواصفات السلعة، وشروط تسويقها، كما يقبل المنتج الزراعي بإنتاج وتوريد كميات محددة من السلعة بالمواصفات والشروط التي حددها المشترى) وعلى ذلك تخدم الزراعة التعاقدية نوعية المحصول المستهدف، وكذلك الفئات المستهدفة من المنتجين الزراعيين، والعمل على تخفيض تكلفة التعاقد مع صغار المنتجين، نظراً لكثرة أعداد العقود وارتفاع تكلفة تقديم الخدمات الإرشادية والائتمانية عكس الحال في حالة التعاقد مع

---

(١) معهد التخطيط القومى"التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١"سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٦) مرجع سابق ص: ص ١٢٦:١٣١

كبار المنتجين الزراعيين من حيث قلة عدد العقود، وانخفاض تكلفة تقديم الخدمات الارشادية والائتمانية حيث تعتبر عملية عادلة وشفافة بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، وعلى ذلك يتم تعزيز الدعم المباشر من خلال ثلاثة مسارات وهى: تحسين الأصول الإنتاجية، وتحسين الأسواق، وأخيراً إنشاء مؤسسات لأصحاب الحيازات الصغيرة تضعها في كيان كبير مثل دعم مساندة الجمعيات في القيام بهذا الدور وعلى ذلك ينبغي اعتبار تلك السلع الأساسية سلع نقدية تساعد في تمويل الالتزامات الأخرى، وتوفير فرص عمل اضافية لأفراد الأسرة الزراعية.

٢-كفاءة إدارة المخزون من السلع الغذائية الأساسية:

يُعدّ المخزون أداة من أدوات التنظيم والتحكم في المعروض من أي سلعة حيث تعد الواردات المصدر الأساسي للإضافات الجديدة الدورية إلى المخزون، حيث أن صغر المخزون الاحتياطي وكبر احتياجات الاستيراد الشهري للسلع الغذائية الرئيسية (مدى تغطية كميات الواردات لفترة زمنية من فترة استهلاك السنة) حيث بلغ لكل من القمح، والذرة، والسكر، والزيوت في متوسط واردات القمح ٥.٢٠٢ شهر بنسبة ٤٣.٤٤% من متوسط الاستهلاك الكلى من القمح لفترة الدراسة، وبالنسبة لواردات الذرة الشامية في المتوسط ٤.٢٥٨ شهر بنسبة ٣٥.٤% من متوسط الاستهلاك الكلى لفترة الدراسة من الذرة الشامية ، بينما تقدر واردات السكر ٣.٦٧١ شهر، بنسبة ٣٠.٥٩% من متوسط الاستهلاك المحلى من السكر ، وأخيرا تبلغ متوسط تغطية الواردات من الزيوت ٧.٦٦ شهر، بنسبة ٦٣.٨٣% من متوسط الاستهلاك المحلى من الزيوت، مما يمثل خطراً على الأمن الغذائي، وزيادة واضحة على الاعتماد على الأسواق الخارجية، وذلك لزيادة فترة تغطية الواردات من الزيوت النباتية للاستهلاك المحلى عن فترة كفاية الإنتاج المحلى للاستهلاك المحلى، لأنه يُعدّ خير مؤشر

على الاحتمالات الكبيرة لمواجهة السوق المحلية للسلع الغذائية الأساسية لمخاطر أسواقه الدولية، ومن ثمّ إذا حدث تناقص في المخزون العالمي لفترة طويلة ينعكس على جمود العرض من السلعة، وعدم الاستجابة للطلب المتزايد عليها، ويعتبر ذلك سببا في ارتفاع أسعار تلك السلع، وهو ما يفرض الاهتمام إلى الارتفاع بمستوى المخزون، حيث توجد مؤشرات للقبول بتقدير الحد الأدنى للمخزون من القمح لفترة أربعة أشهر، ولكن ينبغي العمل على تقدير الحد الأدنى للمخزون من القمح بما يكفي لاستهلاك ستة أشهر[1]، ليس لتقليل احتمالات مواجهة المخاطر الناشئة بالسوق العالمية نتيجة التعرض لانخفاض الإنتاج بالنسبة للدول المصدرة مثل تعرضها للجفاف أو التوسع في توجهات الدول في استخدام الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي، ولكن لمنح الفرصة للمؤسسات الوطنية المعنية المرونة الكافية للاستفادة من التغيرات الناشئة بالأسواق الدولية، أو التقليل من الخسائر المحتملة، أو لمواجهة نقص المعروض من القمح بالسوق المحلية ذلك من خلال التوسع في مساحات القمح من خلال حوافز سعرية، أو تعويض المستهلك بزيادة المعروض من المحاصيل البديلة للقمح في وجباته من أرز ونشويات، أو منح المرونة في تعديل التركيب المحصولى بالأراضي المنزرعة في اتجاه التوسع في المساحات المنزرعة بالقمح وبدائله من المحاصيل الأخرى، يعطى هذا الحرية للمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التعاقد في اختيار الأسواق وتنفيذ التعاقدات في التوقيتات المناسبة بأقل الأسعار أو إلغاء مناقصة التوريد إذا كان سعر التوريد مبالغ فيه، وتقييم أحوال الإنتاج في الأسواق، ومعرفة العروض السعرية، واختيار أجودها وافضلها من الناحية السعرية، مع

(1) معهد التخطيط القومى"السوق المحلية للقمح ومنتجاته"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٥) القاهرة، يونية ٢٠١٢، ص: ص ١١٥:١١٩

عمل مناقصة التوريد كل ثلاثة أشهر بدلاً من كل شهر لتحقيق استقرار الأسعار.

ويرتبط زيادة الحد الأدنى بالمخزون إلى ستة أشهر بالسعات التخزينية الكافية لاستيعاب المخزون المستهدف من القمح، والذى خلص إلى وجود سعات تخزينية الحاليه لاستيعاب مخزون يعادل ١٠١ يوماً بما يعادل (٣.٣شهر تقريبا) بما يعنى الحاجة إلى إضافة سعات تخزينية جديدة بنسبة ٨٢% من السعات المتواجدة حالياً، بالإضافة لتطوير شون ومراكز تجميع القمح التابعة لبنوك القرى لتخفيض الفاقد منه، وأخيراً يجب وضع مواصفات جودة للسلع الغذائية المستوردة وتوفير الرقابة على تنفيذها، حيث أنه مع تصدير الدول للفائض عن حاجتها يأتي احتمال تصديرها لأقماح غير مطابقة للمواصفات بسبب إصابة الأصناف المطلوب استيرادها بالحشرات والآفات أثناء التخزين بالدول المصدرة .

٣- <u>الاهتمام بنظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمات غذائية</u>[(١)]:

يعرف نظام الإنذار المبكر لأزمات الغذاء والأمن الغذائي بأنه تجميع البيانات والمعلومات التي تنذر بحدوث أزمة في الغذاء وتحديد أفضل طرق الاستجابة، والفعالة لتخفيف حدة الأزمة ومواجهتها، وتتوقف كفاءة وفعاليه أنظمة الإنذار المبكر في تحديد حجم الأزمة المتوقعة، ووضع طرق الاستجابة السريعة لها، والتدخل قبل وقوع الأزمة، وتحديد موقع الأزمة بدقة، وينبغي أن يكون النظام واقعيا، وتكون المعلومات والبيانات التي يقوم عليها الإنذار المبكر ذو

(١) معهد التخطيط القومي، نظام الأنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الازمات الاقتصادية والاجتماعية سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٧) القاهرة ،٢٠٠٩ ص: ص ١٧٣:١٧٤.

جودة لضمان استمرار توفير الغذاء للاستهلاك المحلى، تتضمن المعلومات الكاملة عن الأسعار الحاليه والمستقبلية، وظروف العرض والطلب والمخزون على المستوى المحلى والعالمي، وحجم الصفقات القائمة وشروط النقل وإمكانياته ، وظهرت نظم الإنذار المبكر التي تم بناؤها بواسطة منظمة الاغذية والزراعة في الامم المتحدة (FAO) عام ١٩٧٤ بعد أزمة الغذاء العالمي، وذلك لتزويد صانعي السياسات والعاملين بقرب وقوع الأزمات، وذلك لتجنب عواقبها.

مكونات نظام الانذار المبكر:

١- تحديد الاحتياجات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية ومصادر الحصول عليها، سواء بالإنتاج أو الاستيراد من الخارج، ويُعدّ الإنتاج المحلى من السلع الغذائية مؤشرا أساسيا في تحديد واردات من السلع الغذائية، كما يعتبر الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الأساسية أحد المكونات الأساسية لإشارات الإنذار المبكر باحتمال حدوث أزمة

جدول (٢٥)

توقعات الإنتاج والاستهلاك من القمح والذرة الشامية والسكر حتى عام ٢٠٢١

بيان	توقع الإنتاج والاستهلاك من القمح			توقع الإنتاج والاستهلاك الذرة شامية			توقع الإنتاج والاستهلاك السكر		
	الإنتاج (مليون/طن	الاستهلاك (مليون/طن	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج (مليون/طن	الاستهلاك (مليون/طن	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج (مليون/طن	الاستهلاك (مليون/طن	نسبة الاكتفاء الذاتي
٢٠١٧	٩.١٨٣	١٩.٢٧٧	٤٧.٦	٧.٧٠٠	١٤.٥٨٠	٥٢.٢	١.٨٩٩	٣.٦٣٧	٥٢.٢
٢٠١٨	٩.٣٦٢	١٩.٨٢٦	٤٧.٢	٧.٧٧٠	١٤٨٥٠	٥٢.٣	١.٩١٦	٣.٧٧٢	٥٠.٦
٢٠١٩	٩.٥٤١	٢٠.٣٧٥	٤٦.٨	٧.٨٤٠	١٥.١٢٠	٥١.٩	١.٩٣٣	٣.٩٠٧	٤٩.٥
٢٠٢٠	٩٧٢٠	٢٠.٩٢٤	٤٦.٤	٧.٩١٠	١٥٣٩٠	٥١.٤	١.٩٥٠	٤.٠٤٢	٤٨.٢
٢٠٢١	٩.٨٩٩	٢١.٤٧٣	٤٦.١	٧٩٨٠	١٥.٦٦٠	٥٠.٩	١.٩٦٧	٤.١٧٧	٤٧.١

المصدر: جداول (٢)، (٣)، (٤) بالدراسة

يتضح من الجدول تزايد توقعات زيادة الإنتاج المحلى من القمح والذرة الشامية والسكر خلال فترة التنبؤ في تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي تراوحت بالنسبة للقمح (٤٦.١% إلى ٤٧.٦)، بينما تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي للذرة الشامية المتوقعة (٥٠.٩% إلى ٥٢.٢%)، واخيرا تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي للسكر (٤٧.١% إلى ٥٢.٢%) حيث يعتبر مؤشر الاكتفاء الذاتي بمثابة إشارة لإستقراء إنذار لحدوث الأزمة للسلع الغذائية في السوق المحلى نتيجة لعدم قدرة الإنتاج المحلى على تغطية الاستهلاك المحلى، وبالتالي زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية

٢- تغيرات الأسعار العالمية وخاصة عند ارتفاعها يُعدّ بمثابة إنذار لوجود أزمة مستقبلية في أسواق القمح او الذرة الشامية او السكر.

٣- تركز أكثر من ٥٠% من واردات سلعة واحدة من السلع الغذائية الأساسية لدى دولة واحدة، وكذلك أكثر من سلعة غذائية أساسية لدى دولة واحدة، يدفع إلى الإنذار بحدوث ضغوط سياسية واقتصادية، وعلى ذلك ينبغي متابعه السياسة الزراعية الخاصة بتلك الدولة.

٤- وجود احتكار في إنتاج أو توزيع السلع الغذائية الأساسية في السوق المحلى مما يعمل على رفع الأسعار.

٥- انخفاض قيمة العملة المحلية امام العملات الأخرى بشكل كبير، مما ينذر بصعوبة في تدبير العملة الصعبة اللازمة في عملية استيراد السلع الأساسية.

٦- متابعة التغيرات في كميات هيكل الواردات الزراعية باستمرار، وحساب فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى، وكذلك فترة كفاية الإنتاج المحلى للاستهلاك المحلى، مع تحديد السلع التي تتميز بزيادة فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى، والعمل على تأمين الإنتاج المحلى منها.

بناء عليه ينبغي البحث في اتباع استراتيجيات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لزيادة الاعتماد على الذات في توفير تلك السلع، ومحاولة زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في السنوات المقبلة، حيث أنه ذاد الاهتمام بالتوسع في الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالمرافق والأجهزة التسويقية بالقدر المطلوب في خطط التنمية المختلفة، وعدم توجيه القدر الكافي من الطاقات والموارد لإجراء الدراسات والبحوث في مجال التسويق، وكذلك عدم توافر المعلومات التسويقية الزراعية الدقيقة والكافية للأجهزة التسويقية الزراعية، مما ينعكس على انخفاض نصيب الزراع في أسعار التجزئة وارتفاع نسبة الفاقد من المحاصيل والسلع الغذائية خلال العمليات التسويقية، ونظراً لأهمية المعلومات التسويقية في ظل تعاملات السوق الحر يتم التركيز على إنشاء مركز جمع ونشر المعلومات السوقية، ونشير إلى أهمية دور الدولة في القيام بدورها الأساسي في الإشراف والرقابة على الأسواق لحماية المنتجين والمستهلكين، مع تولى الجهات المعنية تحديد المعايير والمواصفات للسلع الزراعية سواء للاستهلاك، أو الاستيراد، أو التصدير، ومراقبة الإلتزام بتلك المواصفات.

٤- <u>تطبيق نظام التأمين الزراعي</u>:[1]

هو وسيلة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جراء الكوارث، حيث أن الغرض الأساسي هو تأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات المزارع نفسه ولأسرته، فيعمل على استقرار إمدادات الغذاء في البلاد، مما يؤدى إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وليس الغرض من التأمين دعم الدخل الزراعي وإنما المساعدة في تقليل أو تدنية تقلبات الدخل المزرعى، بمعنى ضمان حد أدنى من الدخل الزراعي حتى تستقر الأوضاع الإنتاجية في الزراعة.

---

(١) سعد طه علام "محاور تنمية المجتمع" مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٤.

مما لا شك فيه أن انعكاس أي تقلبات أو مخاطر تعترى قطاع الزراعة على مجمل الاقتصاد القومي وبالتالي عملية التنمية في المجتمع، ونظراً لطبيعة النشاط الزراعي كونه عرضة للعديد من المخاطر والتقلبات التي لا يوجد تحوط تجاهها مثل التعرض لخسائر الناتجة من تقلبات الأسعار، أو تدنى الإنتاج لأى سبب، كما أن الكوارث وهى حوادث غير متوقعة تؤدى إلى خسائر ضخمة مثل: الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والسيول، والصقيع، والزلازل، والاعاصير، والحر الشديد، وأيضا الاحتكار، والإغراق بما يؤدى إلى زيادة التقلبات السعرية بما ينعكس على قيمة الإنتاج، ومن ثم دخل الزراع، بما يؤدى إلى عدم القدرة على مقابلة الالتزامات الماليه، ومن ثم الاستمرار في الإنتاج حيث أن التأمين بصفة عامة هو وسيلة لتعويض الفرد عن الخسائر الماليه التي ألمت به نتيجة وقوع مخاطر معينة عن طريق توزيع هذه الخسائر على عدد كبير من المؤمن لهم ممن يكون لهم لنفس المخاطر، وتتعدد أنواع التأمين الزراعي منها ما يتعلق بالسعر (ضمان حد أدنى للسعر وأي انخفاض يتحمله جهة التأمين)، تأمين الناتج (التأمين عند مستوى إنتاجي معين للفدان إذا انخفض لأسباب بيئية، أو مناخية، أو آفات فيلزم دفع مقابل تأميني للزارع)، تأمين دخل (تحديد مستوى دخل معين للفدان، وهذا الأسلوب يتبع في الخارج، وعند حجم معين ومعلومات كافية عن الموارد)، تأمين عائد (هو خليط من تأمين الناتج وتأمين الأسعار حيث يعوض الناتج السيئ الأسعار المرتفعة، وهو أقل تكلفة لشركات التأمين.

ونتناول المتعلق بالتأمين على متوسط كمية إنتاج الفدان من المحصول في منطقة معينة الإنتاج الزراعي تجاه المخاطر المحتملة، حيث ينبغي البدء بنظام تأميني متدرج، فنبدأ بالأبسط ثم يلي باقي أنواع المخاطر في مراحل تاليه.

وعلى ذلك ينبغي التأمين ضد الكوارث وليس التغيرات البسيطة في الغلة أو الأسعار على أن تكون كارثة عامه وليس فردية، بمعنى تشمل منطقة أو

محافظة، وعلى ذلك ينبغي أن يشمل التأمين (الكوارث المناخية، كوارث الآفات والحشرات) على أن يغطى المحاصيل الحقلية (قمح، ذرة، قطن) محاصيل الزيوت (فول سوداني، سمسم)

وتتعدد مشاكل تطبيق التأمين الزراعي في مصر، أولها عدم وجود إمكانيات ماليه لدى شركات التأمين، وعدم قبول أعادة التأمين بالتأمين الزراعي، يلي ذلك المساحات القزمية التي تعيق عمليات التأمين حيث أنه لا تقبل شركات التأمين بأقل من مساحة معينة وذلك لارتفاع التكلفة، مما يؤدى إلى خسائر كبيرة بالنسبة لشركات التأمين، حيث تبلغ مساحة غالبية الوحدات المزرعية أقل من فدان إلى أقل من ثلاث أفدنة، تتمثل نحو ٣٥% من جملة المساحات المزروعة.

ويمكن التغلب على هذه المشاكل عن طريق إعطاء دور للتعاونيات في بذل الجهود للترويج والمشاركة في التأمين عن طريق القيام بدور الوسيط بين شركات التأمين وأصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق تجميعها في وحدات أكبر، وإنجاز وثائق تأمين جماعية لتلك الحيازات، والترويج لأهمية التأمين من خلال الإعلام، والتعريف به وبفوائده، وفي نفس الوقت إلزامية التأمين لبعض المحاصيل وفي بعض المناطق مثل القمح وقصب السكر والذرة الشامية، وتقدير الخسائر فوق ٢٠% من الاصابات على أن تكون خسائر عامة في المنطقة وليست فردية، حيث تعتبر تلك النسبة لأسباب متعلقة بالتقلبات في المناخ أو العمليات الزراعية، وهذا القدر مقبول في الإنتاج الزراعي، وضع معايير محددة لشروط الدفع وقيمة التأمين على الفدان حتى لا يحدث عدم رضا من قبل الشركات والمزارعين، حيث يُعدّ معدل مقبول أن يصل التكافل إلى أكثر من النصف من مجمل الخسائر الزراعية، وذلك ليتمكن المزارع من استعادة استثماراته في هذا المحصول ومواصلة نشاطه الإنتاجى.

وأخيرا ينبغي اعداد طاقم ميداني مدرب كفء، لنجاح التأمين الزراعي ويكون لديه القدرة على تطبيق معايير لخسائر المحاصيل المؤمن عليها، مع ضرورة الدراسة الإكتوارية لتحديد مختلف الجوانب المتعلقة بالقيمة التأمينية والأقساط والمقدمات.

٥- <u>تنظيم الدورة الزراعية مع إمكانية زيادة الإنتاجية:</u>

قامت الدولة للتغلب على التفتت الزراعي بتوفير الخدمات الزراعية لصغار المزارعين بأسلوب مركزي بتطبيق نظام الاستغلال الزراعي[١] عن طريق تجميع مساحات الحيازات الصغيرة والمفتتة في مساحات أكبر للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وتدل نتائج الدراسات أن هذه السياسة حققت نجاحاً محدودا في تحسين وزيادة الانتاجية لبعض الحاصلات وخاصة القمح، لكنها ساعدته في توفير مياه الري بنسبة ٣٠%، وكان لها أثر على القضاء على منازعات في القطاع الريفي التي تخص مياه الري، وساعدت في توفير وسائل الزراعة الآلية لمعظم صغار المزارعين، كذلك تطبيق الحيازات الإلكترونية (بطاقة حيازة وخدمات زراعية مطورة) حيث قامت وزارة الزراعة عام ٢٠١٣ بتطبيق تلك التجربة لضمان حقوق الفلاح في صرف مستحقاته، وتوفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين بما يضمن الوصول إلى قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة عن القطاع الزراعي.

مع انحسار دور الدولة في كثير من جوانب العمليات الزراعية، يبرز أهمية تدعيم دور التعاونيات الزراعية عن طريق قيام وزير الزراعة بإصدار القرار الوزاري رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل المجلس القومي للإرشاد

---

(١) شريف سليمان عبد اللة "تطبيق منهجية قياس الآثار البيئية على قطاع الزراعة في إطار نظام الحسابات التابعة البيئية للأمم المتحدة ١٩٩٣، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة عين شمس،٢٠٠٧

الزراعي، يشارك فيه مندوب عن الفلاحيين لأول مرة، ويهدف ذلك المجلس في تطبيق الدورة الزراعية التي فشلت الدولة في تطبيقها، وإعداد الدورة الزراعية الملائمة سواء كانت دورة ثلاثية أو ثنائية، وتلبية احتياجات السكان.

كما يمكن أن ينهض القطاع التعاوني بتجميع الحيازات المفتتة في مساحات كبيرة تحقق الوفرات الداخلية والخارجية التي تميز الإنتاج الكبير، وفي هذه الحالة تستطيع التعاونيات اختيار توقيت محدد لعمليات الزراعة داخل الدورة المجمعة، واحكام العمليات الزراعية من ري ومقاومة الآفات والحشرات، واختيار الوقت المناسب لجنى المحصول، كما يتيح استخدام الآلات والمعدات الزراعية بكفاءة وميكنة معظم العمليات الزراعية وبدئها في الأوقات المناسبة، الأمر الذى سينعكس على زيادة الإنتاج بمواصفات عاليه، وخفض التكاليف فضلا عن تقليل الفاقد، كما ينبغي إعادة تنشيط التعاونيات الزراعية لمساعدة المزارعين وخاصة الصغيرة والقزمية للعمل على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وخاصة الأسمدة والمبيدات والتقاوي المنتقاة، ويتطلب تطبيق ذلك المفهوم جميع المشاركين في العملية الزراعية بمساعدة مراكز البحوث ومحطات الميكنة الزراعية.

يتضح من جدول (٢١) أن متوسط المساحة المحصولية للبرسيم ١.٩ مليون فدان تقريبا بنسبة ٣٢.٧% من متوسط المساحة المحصولية، لذلك فمن الواضح تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية في البقول، حيث تكرار زراعة هذه المحاصيل على نفس قطعة الارض كل ثلاث سنوات، وعلى هذا يمكن تقدير الإضافات المحتملة لزراعات القمح على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم، حيث إنة مع تطبيق الدورة الزراعية الرباعية للبقوليات يتوقع زيادة المساحة المنزرعة بالقمح لتصل إلى٣.٧ مليون فدان، بنسبة ٦٤% من إجمالي المساحة المحصولية، وانخفاض المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم إلى ما يقرب من ١٩% من المساحة الارضية

المنزرعة بالمحاصيل الموسمية لتبلغ ١.١ مليون فدان، عن طريق الضوابط الإدارية لتنفيذ الدورة الرباعية للمحاصيل البقولية، متضمنه محصول البرسيم على مستوى الاقاليم والمناطق والقرى المختلفة، ووجود رقابة ومتابعة على هذه المستويات، إلى جانب العقوبات الماليه على المخالفين، كما يمكن تطبيق الحوافز السعرية لتحقيق ذلك الهدف، كما يوجد تباينات في الإنتاجية بين أكثر من ٢٥ صنف مزروع من القمح بإنتاجية تتراوح بين ١.٩٩ طن للفدان للصنف جيزة ١٦٠ عند حدها الأدنى و٣.٧٥ طن للفدان للصنف سدس ١٢ عند حدها الأعلى، مع وجود هذا العدد الكبير من الأصناف المنزرعة وكبر الفروق في إنتاجيتها ينبغي التوسع في زراعة الأصناف المرتفعة الإنتاجية على حساب الأصناف المنزرعة بالأصناف الأقل إنتاجية، والاتجاه إلى توفير التقاوي المنتقاة كبديل للتقاوي المخزنة لدى المنتج الزراعي من إنتاج العام السابق وذلك لعدم كفايتها من ناحية، أو ارتفاع أسعارها من ناحية أخرى ومن ثم إحجام المنتجين الزراعيين عنها، وعلى هذا ينبغي تبنى وزارة الزراعة لتخفيض أسعارها، كما يوجد عدة مشروعات من بينها تسوية الارض بالليزر، والصرف المغطى، والحرث تحت التربة لتحسين الصرف الزراعي، وللإرشاد الزراعي الذى يُعدّ من العوامل الهامة للنهوض بالإنتاجية مع استمرار دعم مراكز البحث العلمي.

ثانياً: الأمن الغذائي الاسري للفقراء:

مع سيادة الفكر الليبرالي واقتصاد السوق الذي من متطلباته تخفيض في الانفاق العام، وتخفيض الانفاق على الدعم بصفة عامة والغذاء بصفة خاصة، كما يعيد تخصيص الموارد في غير صالح الفقراء، وعلى ذلك تحاول الدولة إعمال وتفعيل السياسات الخاصة بإنتاج السلع وتداولها، وذلك في اطار تخفيف العبء عن المواطن بتوفير واتاحة السلع الغذائية وخاصة الأساسية بأسعار تناسب القدرة الشرائية لجميع المواطنين في ظل الاعتماد على استيراد السلع الغذائية ذات الأسعار الآخذة في الارتفاع، مما ينعكس على تكلفتها، ومن ثم الدعم الغذائي لتمكين الطبقات الفقيرة من الحصول على الحد الأدنى من مستوى

المعيشة، حيث أنه عندما تخطط الأسر للأنفاق على الغذاء تأخذ في اعتبارها تذبذب الدخل وتقلباته، وتحرص على ألا يتعدى إنفاقها الضروري (معظمة على الغذاء) مستوى أدنى دخل متحقق حيث كلما ارتفع الدخل كلما ضمن حقة في الحصول على الغذاء.

١- <u>مجابهة الفقر في القطاع الزراعي:</u>[1]

الفقر هو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة، وتستخدم سياسات الدعم كأحد الاجراءات للأقلال من الفقر، فالدعم من الاساليب الفعالة لرفع المستوى الغذائي والمعيشي للفقراء، وترجع أسباب انخفاض مستوى المعيشة وازدياد الفقر في مصر إلى تدنى الاستثمارات الموجهة للخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية) حيث تعد تلك الاستثمارات الدعامة الأساسية لأصحاب الدخول المنخفضة والفقراء، ونقصها يؤدى إلى زيادة الفقر، وكذلك السياسات السعرية في القطاع الزراعي، حيث سعرت السلع الأساسية بأسعار منخفضة دعما للتنمية، مما أدى إلى تدنى دخول منتجيها، وبالتالي مستواهم المعيشي مع اضطرارهم للاستمرار في زراعة محاصيل معينة بسبب فرض التركيب المحصولى، عليهم أو بسبب عدم وجود بديل لزراعته، كما أدت برامج التكيف الهيكلي إلى معاناة الطبقة الفقيرة نتيجة الغاء الدعم للسلع الاستهلاكية خاصة وارتفاع الأسعار، ومن ثم يعمل على انخفاض القدرة الشرائية، وتوقف الدولة عن تسويق الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى وقوع الزراع فريسة للتجار والوسطاء المتحكمين في أسعار السلع والمنتجات الزراعية، وكذلك فإن توقف الدولة عن تمويل القطاع الزراعي بالإقراض المدعم أدى إلى اللجوء إلى مصادر مرتفعة التكاليف، مما ينعكس على الإنتاج وصافي الدخل.

---

(١) معهد التخطيط القومى"دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحله التحرير الاقتصادي" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٩٢) القاهرة ١٩٩٤.

ويعتبر من اسس علاج الفقر الإسراع من وتيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر، وتحسين تنافسية الاقتصاد، والحد من تبعيته للعوامل الخارجية، وتوفير فرص عمل هي المحرك الأساسي لجهود مكافحة الفقر، وتحقيق عائد مناسب للفقراء.

ينبغي الاستفادة من التجربة الصينية[١] في مكافحة الفقر بأن تكون طريق عدالة توزيع الدخل في مقدمة الأولويات عن طريق تمكين الناس من الحصول على فرص عمل، وعلى هذا يحدث أثر تساقى للنمو الاقتصادي يتحقق في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومع تحقيق عدالة في توزيع الدخل من خلال دعم السلع والخدمات الاجتماعية وسياسة التحولات النقدية، بالإضافة إلى مكافحة الفساد عن طريق منع كبار رجال الإدارة الحكومية من القيام بأنشطة تجارية بهدف التربح واستغلال النفوذ، وعلى ذلك يقف تزاوج المصالح بين رجال الاعمال والبيروقراطيين، وأخيراً تقوم التجربة الصينية على الإبداع، والتطور، والمنافسة، وإنشاء مناطق للتكنولوجيا المتطورة في بكين، ونرى الاستفادة من ذلك عن طريق ازدياد دور الدولة في ظل التحرير الاقتصادي في مقاومة الفقر عن طريق تطوير البنية الأساسية في الريف، وتطوير شبكات الطرق وخدمات النقل، وتطوير التسويق، وزيادة ربط الإنتاج بالأسواق يؤدى إلى زيادة الاستجابة السعرية للإنتاج، كذلك زيادة الأسعار النسبية لسلع الزراعية الأساسية يؤدى إلى حصول الزراع على دخول أعلى وحصول العمالة الزراعية على أجور أفضل، مما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة، حيث يمكن الاعتماد على أحدث تقرير عن خريطة الفقر في مصر، والذى أشار إلى أن الفقر[٢] يتركز في المناطق

---

(١) منصور عبد اللة مالك "دور موازنة البرامج والآداء في مكافحة الفقر دراسة حالة على جمهورية تشاد" رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، القاهرة ٢٠١٠

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"

الريفية، ففي حين يعيش ٥٦% من السكان في هذه المناطق فأنه يعيش بها أكثر من ٨٠% من الفقراء الأشد فقرا، ويتركز الفقر بشكل كبير في صعيد مصر بنسبة ٢٥% من السكان، ليكون نصيبة من السكان الأشد فقرا ٦٦%، بالإضافة الى أن ٩٥% من القرى الأشد فقرا حيث تقع ٧٦٢ قرية من بين الألف قرية الأشد فقرا في محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط ويعيش بها نحو ٥ مليون شخص تحت خط الفقر بما يمثل٣٧% من العدد الإجمالي للفقراء في مصر، وهو ما يشير الى أن ٦٣% من الفقراء يعيش خارج تلك القرى.

٢- إعادة هيكلة نظام الدعم:

الدعم هو عرض وإتاحة بعض السلع والخدمات الأساسية بأسعار تقل عن التكلفة الحقيقية لها، سواء كانت تلك التكلفة تكلفة إنتاج أو تكلفة استيراد، ويطلق على هذا السعر (السعر الاجتماعي) من أجل تقارب بين أسعار هذه السلع للقوى الشرائية لمحدودي الدخل وضمان حصولهم على حد أدنى من السلع الغذائية الأساسية، حيث أن ارتفاع سعر السلع الأساسية بالنسبة للمستهلك المحلى يعنى ارتفاع تكلفة سلة غذائية ضرورية في سلة غذاءه اليومي، وضرورة تدبير الاحتياجات منها على حساب سلع غذائية أخرى في حالة الفئات الفقيرة، أو سلع استهلاكية غير غذائية وهو ما يعنى انخفاض مستوى معيشة فئات عريضة من السكان.

ترجع الأسباب الرئيسية لمشكلة الدعم إلى اتساع رقعة الفقر بالإضافة إلى تطبيق سياسات مختلة للأجور والأسعار، والدعم من إحدى الآليات التي تستخدمها الدولة لمساعدة الاسر الفقيرة ومحدودي الدخل للحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، وللحد من الاختلالات في مستوى المعيشة بين المواطنين، وقد تحول الدعم إلى عبء ثقيل على كاهل الحكومة، وحق مكتسب وضروري للمواطن، فإن توفير غذاء رخيص للطبقات ذات الدخول المنخفضة،

وتوفير الأمن الغذائي للمواطنين هو مسؤولية الحكومة حيث ينعكس ذلك في تحقيق الاستقرار والتقليل من الاضطرابات.

في ضوء ما سبق تسعى الحكومة إلى إعادة هيكلة نظام الدّعم الحالي بسبب الارتفاع المتزايد في فاتورة دعم الغذاء للسلع التموينية، وقد زاد الحديث حول التحويل إلى الدعم النقدي، ولكن قبل التحول إلى الدعم النقدي ينبغي التدرج في التطبيق فالبداية في المدى المتوسط ينبغي زيادة الدخل النقدي بجانب وجود الدّعم العيني، وذلك حتى يساعد على السيطرة على السعر، حيث أن رفع الدعم العيني مباشرة سوف يعمل على زيادة الأسعار بشكل كبير، ويجب استخدام وسائل فعالة للسيطرة على الأسعار بحيث لا يزيد السعر الحر عن السعر المدعم بأكثر عن نسبة معينة وبحد أقصى ٥٠%[1] وعلى ذلك يتغير السعر المدعم بتغير السعر الحر أو التكلفة الفعليه، حيث أن الدعم لا يعنى الجمود المطلق والتثبيت للأسعار، بالإضافة إلى تحديد الأفراد المستهدفين للدعم، حيث تستخدم عدة أساليب منها أسلوب الاختيار وفقا لمتوسط الدخل لتحديد مستوى المعيشة والتي يقل عن الحد الادنى للدخول، أو أسلوب الاستهداف الجغرافي حيث تتحدد المنطقة الفقيرة بناء على معدل الأمية وعدد الأفراد الذين يعيشون في غرفة واحدة، ونسبة الأسر التي لا تتوافر لها مياه الشرب والكهرباء ومياه الصرف الصحي.

ويُفضل الباحث اسلوب الاختيار بناء على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدالة على الدخل، حيث يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة من المؤشرات لتحديد الأسر المستهدفة مثل (حجم الأسرة ونوع رب الأسرة رجل أو امرأة) المستوى التعليمي والحالة الوظيفية والموقع السكنى (ريف أو حضر) لتحديد المستوى المعيشي لكل أسرة، ثم ننتقل إلى الدعم النقدي، ونحدد تكلفة الاحتياجات

---

(1) فوزي حليم رزق" رفع كفاءة الدعم الغذائي" المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥

الأساسية، ونعتمد على تعريف البنك الدولي عام ٢٠١٠ خط الفقر دخل الفرد الأقل من ١ دولار يوميا حيث يعادل نحو ١٨ جنيه مصري وفقا للسعر الرسمي، وفي هذا الاطار نقترح إمكانية صرف مبلغ نقدى يقدر بنحو ٥٤٠ جنيه مصري في صورة دعم نقدى للأسر الفقيرة والمعدومة، ويستخدم في ذلك البطاقات الذكية، حيث انها الطريقة الأكثر شيوعا لربط متلقى المدفوعات الحكومية للأفراد مع مدفعاتهم، وذلك عن طريق استخدام بطاقة بشريحة مدمجة تحمل الكثير من بيانات متلقى الدعم بشيء من التفصيل، ويمكن عن طريق الدعم النقدي مساعدة الاسر الفقيرة في توفير الاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة، وبالتالي تحسين الحالة الغذائية والصحية والتعليمية عن طريق تطبيق برنامج دعم مشروط على الأسر المستحقة عن طريق التأكد قبل صرف المبالغ من استيفاء رب الاسرة لشروط محددة منها الالتزام بتعليم الأبناء، وإلحاقهم بالمدارس، والتوجة إلى الوحدة الصحية بشكل منتظم، وتوفير المواد الغذائية الأساسية، وأخيراً الاهتمام بالمتطلبات المؤسسية القائمة على الدعم.

٣- <u>زيادة جهود السيطرة على معدلات النمو السكاني:</u>

يبلغ معدل النمو السكاني في مصر خلال فترة الدراسة ٢.٠١%، وهو يعادل معدل النمو في خمس دول أوربية[1] وهى ايطاليا، فرنسا، أسبانيا، المملكة المتحدة، السويد، وعلى ذلك ينبغي بذل الجهود لنشر مفهوم الاسرة الصغيرة الحجم كوسيلة من وسائل ترشيد الانفاق، بما يضمن تحسين الخدمات الصحية والتعليمية للأسرة، حيث تنفق الاسرة المكونة من ثمانية أفراد فأكثر ٤٢.٧% من دخلها على مجموعة الطعام والشراب بينما تنفق الأسرة المكونة من ثلاثة أفراد على ٣٦.٣% من دخلها على الطعام والشراب، بما يشير إلى أنه كلما ارتفع حجم الأسرة كلما زاد نسبة الدخل المخصص للطعام والشراب، كما ينبغي الاهتمام برفع استخدام وسائل تنظيم الاسرة وذلك لتدعيم الخطط التنموية بالتركيز على[٢] أعلى فئات معدلات الإنجاب

---

(١) جريدة المصري اليوم، العدد ٤٥٦٢ السبت ١٠ ديسمبر ٢٠١٦.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مجلة بحوث ودراسات السكان" العدد ٩١ يناير ٢٠١٦.

كانت بين السيدات في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة بمعدل ٢١٣ طفل لكل ١٠٠٠ سيدة حيث يرتبط ذلك بأعلى معدلات للخصوبة، وذلك في الفئة العمرية حيث بلغ ١٦٠ طفل لكل ١٠٠٠ سيدة خلال حياتها الانجابية في الحضر مقابل ٢٤٣ طفل لكل سيدة في الريف خلال حياتها الانجابية وذلك عام ٢٠١٤، وذلك بالتكثيف الإعلامي على تلك الشريحة، والاهتمام بها، وخاصة في الريف، مع الاهتمام برفع المستوى التعليمي للإناث حيث يرتفع معدلات الانجاب بين السيدات اللاتي لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة، كما ينبغي الاهتمام بمصادر الحصول على وسائل تنظيم الاسرة حيث أن نسبة الحصول على هذه الوسائل من مصدر حكومي بلغ ٥٩.٧%، وغالبية السيدات يعتمدن عليها إذا كانت الوسيلة المستخدمة اللولب والحقن، بينما يعتمد نحو ٤٠.٣% على المصدر الخاص إذا كانت الوسيلة المتبعة هي الحبوب، وأخيراً الاهتمام بالاستفادة من التجربة الصينية في التحكم في معدلات نمو السكان عن طريق استخدام الحوافز الإيجابية والسلبية في المجال الإنجابي، حيث تركز الحوافز الايجابية على حصول الأسرة ذات الطفل الواحد على إعفاء من المصروفات الدراسية في مرحلتي الابتدائية والاعدادية، مع صرف معاش اضافي وكذلك صرف معاش اخر من التأمينات الاجتماعية أما المجال السلبى من الحوافز فيركز على من يخالف التعهد عليه اعادة العلاوات مع انخفاض الاجر ١٠% مع انجاب الطفل الثالث.

ومن خلال الجدول (٢٦) في ضوء التركيب العمري للسكان يتضح أن حوالي ١٠.٦% من السكان أقل من خمس سنوات أي أنه لا يجوز تقدير استهلاكهم بنفس قدر الاستهلاك للفرد البالغ وهو ١٣٠.٠٢ كجم/للسنة أو متوسط الاستهلاك العالمي لا يتجاوز ٧٥ كجم/للفرد في السنة، وإنما يقدر ٢٣.٣٣ كجم/للطفل يكون استهلاك من هم دون الخمس سنوات أي نحو ٢٠٤ ألف كجم/سنة قمح وليس ١.١٣٨ مليون كجم/سنة قمح على أساس ١٣٠.٠٢ كجم/سنة للقمح كمتوسط استهلاك، وعلى هذا يتحقق وفر في الإنتاج يبلغ ٩٣٤ ألف كيلوجرام قمح سنويا (١.١٣٨-٢٠٤.) ومن ثم يبلغ إجمالي الاستهلاك

القومي ١٢.٦ مليون طن قمح بدلاً من ١٣.٥ مليون طن قمح وذلك في ضوء أن عدد السكان حوالي ٨٢.٥ مليون نسمة، ومتوسط استهلاك الفرد سنوياً ١٣٠.٠٢ كجم قمح تعادل استهلاك ٢٧٨ جم/فرد/سنة من الدقيق، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة في المجتمع تعادل ١٠.٦% (٨.٨ مليون) متوسط استهلاك الطفل ٢٣.٣ كجم/سنوياً.

جدول (٢٦)

التركيب العمري للسكان عام ٢٠١٢

	عدد السكان (مليون/ نسمة)	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٨.٧٥٦	١٠.٦
٥-	٨.٦٧١	١٠.٥
١٠-	٨.٧٥٨	١٠.٦
١٥-	٩.٦٨٥	١١.٧
٢٠-	٨.٩٢٦	١٠.٨
٢٥-	٧.٢٤٧	٨.٨
٣٠-	٥.٣٦٦	٦.٥
٣٥-	٥.٢٨١	٦.٤
٤٠-	٤.٦٣٨	٥.٦
٤٥-	٤.١٦٥	٥.٠
٥٠-	٣.٤٦٦	٤.٢
٥٥-	٢.٥٦٥	٣.١
٦٠-	١.٩٣٠	٢.٣
٦٥-	١.٣٥١	١.٦
٧٠-	٠.٨٩٦	١.١
٧٥-	٠.٨٣٩	١.٠
	٨٢.٥٤١	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب السنوي ٢٠١٣

٤- تشجيع تغيير تفضيلات المستهلكين إلى السلع الغذائية البديلة للسلع الأساسية:

- ان التوسع في استخدام الحبوب البديلة للقمح في تصنيع الخبز والبحث عن التوليفة المثلى من هذه البدائل في تصنيعه وبالجودة الملائمة لذوق ورغبات المستهلك بغرض تقليل الكميات المستخدمة من القمح في هذه الصناعة، إلى جانب دراسة كيفية تغيير نمط الاستهلاك الفردي من الحبوب والسلع الغذائية الأخرى البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية للمساهمة في تخفيض استهلاك السوق المحلي من الأقماح.
- بدائل الخبز في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصري يمكن حصرها في المكونات النافعة للمحاصيل النشوية مثل الأرز، والبطاطس، وبطاطا، وقلقاس، والتي تأتى في محتوها من سعرات حرارية وبروتين ودهون في مركز مقارب للخبز من حيث محتواها الغذائي ولكن الارز يأتي في مركز متقدم من حيث السعرات الحرارية ويبلغ ٣٥٣١ سعر حرارى عكس البدائل الأخرى، حيث يحتوى على سعرات حرارية لكل من البطاطس، والقلقاس، البطاطا على ٧٧٧،٦٠٦،١٠٣٤ سعر حرارى على الترتيب، وهو ما يجعلها بعيدة عن مسار التفكير في إحلالها كبديل للخبز، وعلى ذلك يعتبر الأرز هو أقرب السلع كبديل للخبز في الوجبات الغذائية في ضوء نمط الاستهلاك الغذائي للمستهلك المصري.

محصول الكينوا كأحد البدائل لمحصول القمح:[1]

نجح فريق بحثي تابع لمركز البحوث الزراعية في زراعة نبات الكينوا، الذي يعتبر بديلاً للقمح في نويبع بمحافظة بجنوب سيناء، حيث تتوافر الظروف

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي "السياسة الزراعية والتحديات المحلية والاقليمية والدولية" المؤتمر التاسع عشر للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة،٢٠١١ ص: ص١٦٥:١٦٩

المناخية الملائمة لزراعته في سيناء وبعض المناطق الأخرى، ويعتبر من الحبوب التي زرعها الهنود الحمر في قارة أمريكا الجنوبية وله فوائد عديدة، حيث يتعامل معه بعض القبائل الموجودة في بوليفيا، وشيلي، وكولومبيا، كغذاء أساسي ويشبة البرغل المصري، ويستخدم بعد طحنة في صناعة الخبز، أو مع إضافته الى دقيق الذرة في صناعة الخبز.

يتراوح ناتج الفدان من ٢ إلى ٢.٥ طن للفدان من الحبوب الناضجة، وحوالى ١.٥ طن تحت ظروف الري الملحية كالصحارى فقيرة الخصوبة، وفي مناطق الإنتاج المرتفعة لا يحتاج النبات إلى كميات كبيرة من الري، ويكفي رطوبة الندى الصباحى لإنماء المحصول، ويحتاج من ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ مم من مياه المطر، وعلى هذا يمكن زراعته في المناطق الساحلية التي تقدر كمية الامطار عليها بنحو ٢٥٠ مم في العام، وهى كافية لإنماء محصول الكينوا، ولا تناسب إنماء محصول القمح، مما يؤكد على أن زراعته تسهم في توفير الكميات المستوردة من القمح، حيث أنه في حالة نجاح الدولة في تبنى تعميم زراعة الكينوا كأحد بدائل القمح وزراعة هذه المساحة يمكن الحصول على ٣.٥ مليون طن من محصول الكينوا حيث متوسط إنتاج الفدان يبلغ نحو ٢ طن، كذلك يمكن استخدام أوراقه كعلف، حيث يتميز بارتفاع القيمة الغذائية نتيجة لانخفاض نسبة النترات.

وعلى هذا ينبغي مشاركة رجال الأعمال والمستثمرين في استيراد البذور، والزراعة، مع مشاركة من الدولة في توفير الأراضي وتحديدها، حيث تحتاج هذه المشاريع القومية العملاقة إلى تضافر كل الجهود، والتي سوف تنعكس في صورة مردود إيجابي يتمثل في الحد من استيراد القمح، واتاحة العديد من فرص العمل لدى الشباب.

١- محاولة خفض الفجوة الغذائية للسكر عن طريق ادخال زراعة نبات الاستيفيا [1]الذي تجود زراعته بالأراضي الصحراوية، واحتياجاته المائية تماثل البنجر، ودرجة حلاوته مرتفعة ويعطى النبات ٣-٤ حشات في السنة ويمكن تصنيعه واستخدامه كبديل للسكر.

٢- وينبغي الاشارة إلى أن زراعة الفول السوداني[2] في مصر في الأراضي الرملية وهو محصول صيفي ويعطى إنتاجية عاليه، ويزرع أساسا للاستهلاك، وصناعة الحلوى، ويصل نسبة الزيت في الفول السوداني حوالى ٥٠-٥٣% من وزن الحبة عكس زيت بذرة القطن تتراوح نسبة الزيت بها حوالى ٢٠-٢٢% من وزن البذرة، ولكنه لا يمكن التحكم في الكمية المنتجة نظراً لأنها ناتج ثانوي، كما يمثل نسبة الزيت في محصول فول الصويا حوالى ٢٠-٤٠% من وزن الحبة، ويكون الكسب منه مصدراً أساسياً لغذاء الحيوانات والدواجن، وعلى ذلك ينبغي دعم زراعة الفول السوداني، وتغير أنماط المستهلكين لملائمة زراعته البيئة المصرية، وارتفاع نسبة الزيوت بها، ويلى ذلك بذور محصول فول الصويا، وعلى ذلك ينبغي تعديل أسعار المحاصيل الزيتية لتشجيع المزارعين على زراعة تلك المحاصيل، وتشجيع الشركات الزراعية ذات الاستثمارات الكبيرة على زراعة تلك المحاصيل.

٥- <u>الحماية من محتكري السلع الغذائية الأساسية:</u>

ينعكس توفير السلع الغذائية الأساسية واتاحتها بالأسعار الملائمة للمجتمع على تحقيق الأمن الغذائي للأفراد، ومن ثم ينعكس على تقليل الواردات منها،

---

(١) معهد التخطيط القومي "السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢١٤) مرجع سابق

(٢) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، يوليو ٢٠١١.

وعلى ذلك ينبغي على الدولة أن تتبع أسلوبين أولهما: تسعير الغذاء الضروري بأسعار عادلة للمنتج والمستهلك (السقف السعرى) للتغلب على الارتفاع الكبير في الأسعار السلع الأساسية الشبة ضرورية مثل: الزيوت، والسكر، واختفائها من الأسواق وذلك بالاتفاق بين ممثلي الدولة، وممثلي المنتجين، وممثلي التجار على (سعر عادل) يتضمن التكلفة الحقيقية مضافا إليها هامش ربح معين، وبالتالي عند زيادة السعر عن الحد الأقصى يصبح من حق الدولة التدخل المباشر عن طريق طرح كميات إضافية في السوق أو فتح الاستيراد، والاسلوب الثاني: شراء الغذاء من المنتجين، وتوزيعه عن طريق الدولة، وذلك لتخفيض الهوامش التسويقية التي يغالى الوسطاء في الحصول عليها عن طريق تشجيع شبكة لتوزيع الغذاء شبة حكومية تخضع لأشراف الدولة تقوم بتوزيع الغذاء، ونقترح للقيام بذلك الدور (الشركات القابضة للصناعات الغذائية والمجمعات الاستهلاكية، جهاز الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع)، وتطبيق القوانين والتشريعات المنظمة للسوق التنافسي بحزم لضمان منع الاحتكار ومحاربته لحماية صغار المنتجين والمستهلكين، وضرورة الإبقاء على بعض شركات الزيوت، والسكر، والمطاحن في يد القطاع العام حتى تدخل في منافسة مع القطاع الخاص، ووضع أسس سليمة لإدارة مثل هذه الشركات، واستخدام الحافز لتحسين الجودة، وتعظيم دور الأجهزة التموينية في الرقابة والتوزيع، بالإضافة إلى العمل على ثبات المعروض من السلع المدعمة لجميع الفئات بالأسعار التي تناسب دخولهم، وسن قوانين لمنع الاحتكار وخاصة السلع الغذائية الأساسية، وأخيراً الاهتمام بدور وظيفة التسويق للمساهمة في توفير البيانات والأبحاث والدراسات اللازمة لتحقيق الفاعليه لبرامج الدعم والتوزيع للسلع الغذائية الأساسية عن طريق عمل أبحاث في الفئات المستحقة للدعم، وأماكن تواجدها، وابحاث في تنظيم قنوات التوزيع، وطريقة توصيل الدعم إلى مستحقيه، وأبحاث عن مدى استفادة المستهلك من برامج الدعم.

نتائج الدراسة

١- التعامل في أسواق الذرة الشامية والسكر يبدو أكثر إحتمالاً لمواجهة مصر لمخاطر التعامل في الأسواق الدولية في تدبير الاحتياجات من الكمية أو ارتفاع السعر بسب تركز النسبة الأكبر من واردات مصر في دولة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية في حالة الذرة الشامية بنسبة تركز ٦٧%، البرازيل بالنسبة للسكر بنسبة تركز ٨٥%)، عكس التعامل في أسواق القمح ذو مخاطر قليلة بسبب وجود عدد كبير من الدول المصدرة للقمح، مع انخفاض نسبة تركز واردات مصر من الدول المستوردة، ومن ثم إمكانية تدبير احتياجات الكمية من هذه الدول أكثر احتماليه، كما تبدو احتمالات التعرض لمخاطر في التعامل في الأسواق الدولية للزيوت من الكمية أو ارتفاع السعر بسبب تركز النسبة الأكبر من واردات مصر في دولة واحدة، ولكن بالنظر إلى الأسواق الدولية للزيوت باعتبارها بدائل لبعضها البعض فإن ذلك يضعف من احتمالات مواجهة مصر لمخاطر التعامل في الأسواق الدولية لزيوت الطعام.

٢- عدم اعتماد ارتفاع نصيب الفرد من السلع الغذائية الأساسية من القمح والذرة على ارتفاع نصيب الفرد أو انخفاضه من الناتج المحلى الإجمالي، أو ارتفاع أو انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، أو الوطني، ولكنه يعتمد على الاختلافات الاقليمية للنظم الغذائية، حيث يتميز إقليم شمال افريقيا بمزيج من التحضر، وارتفاع الدخل، وزيادة فرص التجارة، مما شجع على زيادة فرص التقارب والتشابه في النظم الغذائية، ويتميز بكثافة الاعتماد على الحبوب في صناعة الخبز وانخفاض مساهمة السلع الغذائية البديلة (ارز، نشويات) لرغيف الخبز في هذه الدول، ومن ثَمّ الاعتماد بدرجة أكبر على القمح والذرة.

٣- أدى حصر السياسة الحكومية في دعم أسعار بعض السلع وترك السلع البديلة بأسعار مرتفعة إلى حصر النمط الاستهلاكي في هذه السلع دون النظر إلى البدائل.

٤- ضرورة الإبقاء على بعض شركات الزيوت والسكر والمطاحن في يد القطاع العام حتى تدخل في منافسة مع القطاع الخاص، مع وضع أسس سليمة لإدارة مثل هذه الشركات، واستخدام الحافز لتحسين الجودة.

٥- إحجام القطاع الخاص عن الدخول في الاستثمار الزراعي، وانخفاض نسب مشاركته في الاستثمارات الزراعية، وعدم معادلة ذلك من القطاع العام في تعويض انخفاض تلك الاستثمارات.

٦- تفعيل نظام الإنذار المبكر لأزمات الغذاء والأمن الغذائي، حيث يعمل على تجميع البيانات والمعلومات التي تنذر بحدوث أزمة في الغذاء، وتحديد أفضل طرق الاستجابة لتخفيف حدةّ الأزمة ومواجهتها.

٧- ترتفع المقننات المائية للفدان المزروع بنفس المحصول في مصر العليا عن نظيره في مصر الوسطى عن نظيره في الوجه البحري نظراً لارتفاع درجة الحرارة، ومن ثم معدل البخر، ولهذا ينبغي التوسع في زراعة المحاصيل الخاصة بالسلع الأساسية الغذائية التي لا تحتاج إلى حرارة كبيرة في الوجه البحري مثل: القمح، والذرة الشامية، عكس المحاصيل السكرية والزيتية التي تتلاءم مع الوجه القبلي.

٨- دعم وتطوير قدرات اسطول النقل البحري المصري يُعدّ مطلباً اساسياً، وكذلك الاستثمار في تطوير المرافق الأساسية بالموانئ المحلية لتجنب فرض خطوط شحن معينة ذو تكلفة عاليه مملوكة للدول المصدرة، حيث تمثل تكلفة النقل البحري في بعض السلع الأساسية نسبة ٣٠% من سعر السلعة

في البورصات العالمية، مما ينعكس على تكلفة الدعم والأسعار المحلية السائدة.

٩- تغير المناخ هو أحد التحديات التي تفوق قدرات أي دولة للتعامل معها بمفردها لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وذلك يستلزم على الدولة أن تتخذ إجراءات صارمة على الصعيدين العالمي والوطني لمواجهة نقص الإنتاجية وما يصاحبها من مشكلات في توفر الغذاء في ظل ارتفاع معدلات الزيادة السكانية التي ستؤدى في النهاية إلى ظهور نسب الاكتفاء الذاتي أقل بكثير من النسب التأشيرية.

التوصيات

في إطار المشكلة البحثية للدراسة وأهدافها يمكن إيجاز أهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة في مواجهة زيادة الواردات من السلع الغذائية الأساسية من خلال محورين أساسيين، أولهما: المحور الداخلي وما به من ترتيب البيت المصري من الداخل، عن طريق إعادة تأهيل وتحديث الصناعة والزراعة في مجال السلع الغذائية الأساسية، وتنمية القدرات البحثية والعلمية للارتقاء بالإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي الأسرى للفقراء وصغار المزارعين، المحور الثاني: المحور الخارجي من خلال التنظيم الفعال لدوائر العلاقات الإقليمية والدولية والأرتكاز على عدة نقاط لتحقيق هذه المحاور ومنها:

١- إعادة تأهيل دور الجمعيات التعاونية من خلال تنشيط دور جمعيات الإصلاح الزراعي من خلال عدة أدوار أولها: التسويق التعاوني، وسوف يساعد تطبيق الحيازة الالكترونية (بطاقة حيازة وخدمات زراعية مطورة) من خلال ارتباط الفلاح بالجمعية، في تفعيل الدور الذى كفلة قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ في اعداد الدورة الزراعية الملائمة سواء كانت دورة ثلاثية أو ثنائية وتلبية احتياجات السكان، ومع الاهتمام بالزراعة التعاقدية حيث تخدم الزراعة التعاقدية نوعية المحصول المستهدف وكذلك الفئات المستهدفة من المنتجين الزراعيين، وأخيرا إعطاء دور للتعاونيات في بذل الجهود للترويج والمشاركة في التأمين الزرعي عن طريق القيام بدور الوسيط بين شركات التأمين وأصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق تجميع تلك الحيازات في وحدات أكبر، وإنجاز وثائق تأمين جماعية هو وسيلة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جراء الكوارث.

٢- الاهتمام بتشجيع تغيير تفضيلات المستهلكين إلى السلع الغذائية البديلة للسلع الأساسية مع دعم السلع البديلة عند استهلاكها حتى لا ينحصر نمط الغذاء في سلع معينة.

٣- تقليل معدلات النمو السكاني طريق استخدام الحوافز الإيجابية والسلبية في المجال الإنجابي، حيث تركز الحوافز الايجابية على حصول الأسرة ذات الطفل الواحد على إعفاء من المصروفات الدراسية في مرحلتي الابتدائية والإعدادية.

٤- الاهتمام بالمرافق والأجهزة التسويقية بالقدر المطلوب في خطط التنمية المختلفة، وتوجيه القدر الكافي من الطاقات والموارد لإجراء الدراسات والبحوث في مجال التسويق، مما ينعكس على زيادة نصيب الزراع في أسعار التجزئة وانخفاض نسبة الفاقد من المحاصيل والسلع الغذائية خلال العمليات التسويقية.

٥- العمل على تقدير الحد الأدنى للمخزون من القمح بما يكفي لاستهلاك ستة أشهر لمنح الفرصة للمؤسسات الوطنية المعنية المرونة الكافية للاستفادة من التغيرات الناشئة بالأسواق الدولية.

٦- تنمية القدرات الإنتاجية لدول حوض النيل، حيث يمكن أن تأتى محاصيل الحبوب وخاصة الذرة الشامية في إطار هذه الأولويات في جميع دول الحوض، ثم مجموعة المحاصيل البقولية أو مجموعة المحاصيل الزيتية هذه الأولويات، يفرض على مصر للدخول في تعاون فني تقوم من خلالة توفير خبرات ومهارات فنية في مجال نظم الزراعة المطرية والعمل على تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال استخدام التكنولوجيا الزراعية.

مراجع الدراسة

١- مراجع باللغة العربية

التشريعات:

١- قانون ١ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتنظيم المهن المتعلقة بالوزن والقياس والكيل.

٢- قانون ١٢٢ لسنة١٩٨٢ الجمعيات التعاونية.

٣- اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠

الدوريات:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مجلة بحوث ودراسات السكان" العدد ٩١ يناير ٢٠١٦.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" مجلة بحوث ودراسات السكان " العدد ٩٠ يوليو ٢٠١٥.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية وسبل علاجها، رقم(١٣٠-١٤٦٠٦-٢٠١٢) القاهرة،٢٠١٢.

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان والغذاء في مصر، مرجع رقم (١٠٧-١٤٦٠٦-٢٠٠٨) فبراير ٢٠٠٨.

٥- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٣.

٦- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون العدد الثالث، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٣.

٧- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي القاهرة، يوليو ٢٠١١.

٨- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العشرون، العدد الثالث، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٠.

٩- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع، العدد الأول، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، مارس ٢٠٠٩.

١٠- معهد بحوث وقاية النباتات "المناخ والزراعة والاحتباس الحراري"، العدد ٣، ٢٠١٥.

١١- معهد التخطيط القومى"التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١"سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٦)، يناير ٢٠١٥.

١٢- معهد التخطيط القومي، "ادارة الزراعة المصرية في إطار التغيرات المحلية والدولية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٢)، فبراير ٢٠١٤.

١٣- معهد التخطيط القومى"السوق المحلية للسلع الغذائية جوانب القصور والتطوير" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٦٢)، سبتمبر ٢٠١٤.

١٤- معهد التخطيط القومى"السوق المحلية للقمح ومنتجاته"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٥)، القاهرة، يونية ٢٠١٢.

١٥- معهد التخطيط القومي" افاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية "سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦)، يناير ٢٠١١.

١٦- معهد التخطيط القومى"اولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات تنفيذها" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٣)، القاهرة، فبراير ٢٠٠٩.

١٧- معهد التخطيط القومي" السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٤)، اغسطس ٢٠٠٩.

١٨- معهد التخطيط القومي" نظام الانذار المبكرة الاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الازمات الاقتصادية والاجتماعية سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٧)، القاهرة ٢٠٠٩.

١٩- معهد التخطيط القومي "مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وامكانيات وسياسات وادوات مواجهتها" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٨)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٤.

٢٠- معهد التخطيط القومى"موقف مصر في التجمعات الاقليمية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٥٧)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٢.

٢١- معهد التخطيط القومى"دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي "سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٩٢)، القاهرة ١٩٩٤.

٢٢- معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء، سلسلة أوراق اقتصادية العدد رقم (٦)، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٣- معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد رقم (٣)، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٥.

النشرات

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (٢٠١٣/٢٠١٢).

٢- تقارير التنمية البشرية ٢٠١٠/٢٠٠٨/٢٠٠٥/٢٠٠٤/٢٠٠٣.

٣- البنك المركزي المصري، قطاع الإحصاءات والتقارير الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثالث، ٢٠١٢/٢٠١١.

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية لاحصاء الري والموارد المائية عام ٢٠١٢، نوفمبر ٢٠١٣.

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي سنوات مختلف.

المراجع العلمية:

١- سعد طه علام "محاور تنمية المجتمع" مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٤.

٢- الصادق عوض البشير "تحديات الأمن الغذائي العربي" الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٢.

٣- محمود منصور عبد الفتاح واخرون"الزراعة والغذاء في مصر الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠" دار الشرق:٢٠٠١.

٤- مصطفي كمال مصطفي "تكنولوجيا صناعات الحبوب ومنتجاتها" المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩٣.

الرسائل العلمية:

١- جيهان رجب لطفي محمد "دراسة اقتصادية لنمط الاستهلاك في مصر "رسالة دكتوراه، كلية الزراعة جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١.

٢- حنان محمود سيد عجبو "السياسة القمحية في الزراعة المصرية وآليات مواجهة مخاطر أزمات الغذاء "رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

٣- خالد عبد الحميد حسانين نموذج مقترح لتقييم إثر الاعتماد على الأسواق الدولية في توفير السلع الغذائي الاستراتيجية في مصر دراسة مقارنة بين مرحلتي ما قبل وفي ظل الازمة الماليه المعاصرة" رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،٢٠١١.

٤- شريف سليمان عبد اللة "تطبيق منهجية قياس الآثار البيئية على قطاع الزراعة في إطار نظام الحسابات التابعة البيئية للأمم المتحدة ١٩٩٣، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

٥- عبد العليم محمد عبود "توصيف المستهلك المصري وانعكاسه على استراتيجية الدعم بالتطبيق على قطاع السلع التموينية "رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

٦- فوزية ابو زيد صابر"أقتصاديات أنتاج وتسويق بعض الحاصلات الزراعية في الأراضي الجديدة" رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٧- فاطمة عبد الرحمن الانور "سبل تعاون بين مصر ودولتي السودان" رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٥.

٨- ماجدة حسن إبراهيم "الزراعة المصرية في مواجهة القرن الحادي والعشرون" رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠٠٨.

٩- مروة محمد ابو السادات "المتطلبات المؤسسية والتنظيمية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي مع التطبيق على برنامج دعم السلع

الغذائية في مصر" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،٢٠١٤.

١٠- منصور عبد اللة مالك "دور موازنة البرامج والآداء في مكافحة الفقر دراسة حالة على جمهورية تشاد" رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، القاهرة ٢٠١٠.

١١- ولاء حسين عبد الله محمد "المياه الافتراضية وأثرها على التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية في ضوء محدودية الموارد المائية "رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

الصحف والمجلات:

١- مجلة الاهرام الاقتصادي، سعد علام، العدد١١٩٨، القاهرة، ٢٠٠٥/٤/١١.

٢- جريدة المصري اليوم، العدد ٤٥٦٢السنة الثالثة عشر، السبت ١٠ ديسمبر ٢٠١٦.

٣- جريدة المصري اليوم، العدد ٤٥٧٦، السنة الثالثة عشر، السبت ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦.

المؤتمرات والندوات العلمية:

١- لجنة الأمن الغذائي العالمي" الاستثمار في زراعة اصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي" فريق خبراء المستوى الرفيع، روما، يونيو ٢٠١٣

٢- الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي "السياسة الزراعية والتحديات المحلية والاقليمية والدولية" المؤتمر التاسع عشر للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة،٢٠١١

٣- جون ووتر برى "الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية "تقرير التنمية الانسانية العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي.
٤- برنامج الامم المتحدة الإنمائي" الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية " تقرير التنمية الانسانية العربية.
٥- ندوة الأمن الغذائي وسياسات الزراعية د سعد علام، القاهرة ٢٠١٠.
٦- عبد القادر دياب "تسعير السلع الزراعية وتكنولوجيا الإنتاج ما بين التنمية الزراعية والأمن الغذائي" دورة تدريبية بين معهد التخطيط القومي والبنك الإسلامي للتنمية السعودي، القاهرة،٢٠٠٩.
٧- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٩ برنامج الامم المتحدة الإنمائي "تحديات امن الانسان في البلدان العربية".
٨- فوزي حليم رزق" رفع كفاءة الدعم الغذائي" المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥.

المواقع الالكترونية:

١- الموقع الإلكتروني لمنظمة الاغذية والزراعة قاعدة البيانات الاحصائية www.fao.faostat.org
٢- الموقع الإلكتروني لمنظمة الاغذية والزراعة تقرير الاغذية والزراعة في العالم.
٣- الموقع الإلكتروني لإحصائيات التجارة الخارجية التابع للأمم المتحدة .comrade
٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة .
٥- موقع وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية.

مراجع باللغة الانجليزية:

1- World food and agriculture 2012 fao statistical pocket book.

2- I. m Crawford "marketing&agr-business series, fao, rome, 1997.

الملاحـــــــق

جدول(١)

كميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من القمح

بيـــــــان	الإنتاج (مليون/طن)	الاستهلاك(مليون/طن)			الواردات (مليون/طن)	الفجوة (مليون/طن)	نسبة الاكتفاء ٪	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)
		فاقد	غذاء انسان	الإجمالي				
٢٠٠١	٦.٤٠٩	٠.٣٩٣	٩.٢٤٢	٩.٨١٩	٢.٨١٨	-٣.٤١	٦٥.٢٧	١١١.٩
٢٠٠٢	٦.٤٤٠	٠.٤٦٥	١١.٠١٠	١١.٦٢٥	٤.٥٣١	-٥.١٨٥	٥٥.٤	١٢٨.٠
٢٠٠٣	٦.٨٤٥	٠.٤٣٧	١٠.٣٤٣	١٠.٩٣٦	٤.٠٦٥	-٤.٠٩١	٦٢.٥٩	١٢١.٤
٢٠٠٤	٧.١٧٨	٠.٤٧٠	١١.١٠٥	١١.٧٥٤	٤.٣٦٧	-٤.٥٧٦	٦١.٠٧	١٢٧.٣
٢٠٠٥	٨.١٤١	١.١٦٧	١٢.٠٠٢	١٣.٣٥٣	٥.٧٧٣	-٥.٢١٢	٦٠.٩٧	١٣٥.٠
٢٠٠٦	٨.٢٧٤	١.٣٩٠	١٢.٧٠٤	١٤.٢٥٧	٥.٨٢٠	-٥.٩٨٣	٥٨.٠٣	١٤١.٢
٢٠٠٧	٧.٣٧٩	١.٣٧٧	١٢.٢٢١	١٣.٧٧٣	٥.٩١١	-٦.٣٩٤	٥٣.٥٨	١٣٢.٩
٢٠٠٨	٧.٩٧٧	١.٦٠٠	١٢.٧٥٦	١٤.٥٤٦	٧.٣٨١	-٦.٥٦٩	٥٤.٨٤	١٣٦.٦
٢٠٠٩	٨.٥٢٣	١.٦٠٥	١٢.٨٠٧	١٤.٥٩٢	٦.٩٣٣	-٦.٠٦٩	٥٨.٤١	١٣٥.٤
٢٠١٠	٧.١٦٩	١.٨٧٢	١٢.٩٢٣	١٤.٩٧٨	٧.٩٣٨	-٧.٨٠٩	٤٧.٨٦	١٣٣.٩
٢٠١١	٨.٣٧١	٣.٣٧٦	١٣.٣١٢	١٦.٨٧٨	٩.٨١١	-٨.٥٠٧	٤٩.٦٠	١٣٥.٠
٢٠١٢	٨.٧٩٥	٣.١٣١	١٢.٣٢٢	١٥.٦٥٧	٦.٥٤٩	-٦.٨٦٢	٥٦.١٧	١٢١.٧
المتوسط	٧.٦٢٥	١.٤٤٠	١١.٨٩٦	١٣.٥١٤	٥.٩١١	-٥.٨٨٩	٥٦.٤٢	١٣٠.٠٣

المصـــدر: جمعـت وحسـبت مـن بيانـات–وزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي، قطـاع الشـؤن الاقتصـادية، دراسـة الميـزان الغـذائي لجمهوريـة مصـر العربيـة، اعداد متفرقة (١١–٢٢)

جدول(٢)

كميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من الذرة الشامية

البيان	الإنتاج (مليون/طن)	اهم الاستهلاكات (مليون/طن)				الإجمالى الاستهلاك(مليون/طن)	الواردات (مليون/طن)	الفجوة الغذائية(مليون/طن)	نسبة الاكتفاء ٪	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)
		صناعة	فاقد	حيوان	غذائي					
٢٠٠١	٦.٤٧٥	٠.٧٢١	٠.٢٨١	٤.٩٥٩	٥.٢٧٣	١١.٢٥٩	٤.٧٩٧	-٤.٧٨٤	٥٧.٥١	٧٦.٤
٢٠٠٢	٦.٨٤٢	٠.٧٤٢	٠.٢٨٨	٤.٨٩٢	٥.٥٨١	١١.٥٢٦	٤.٧٢١	-٤.٦٨٤	٥٩.٣٦	٧٧.٧
٢٠٠٣	٦.٤٣١	٠.٤٣٧	٠.٢٦١	٤.١٣٩	٥.٥٩٢	١٠.٤٥٧	٣.٩٧٨	-٤.٠٢٦	٦١.٥٠	٧٧.٨
٢٠٠٤	٦.٥٣٠	٠.٣٢١	٠.١٦٣	٢.٥٧٠	٥.٨٢١	٨.٩٠٧	٢.٤٢٩	-٢.٣٧٧	٧٣.٣١	٧٩.٤
٢٠٠٥	٦.٧٢٨	٠.٥٢٠	٠.٥٨٤	٤.٩١٨	٥.٨١٢	١١.٨٦٢	٥.١١٣	-٥.١٣٤	٥٦.٧١	٧٧.٨
٢٠٠٦	٧.٦٩٨	٠.٧٩٢	٠.٥٧٤	٤.٢٢٢	٥.٨٧١	١١.٤٨٢	٣.٧٨٨	-٣.٧٨٤	٦٧.٠٤	٧٨.١
٢٠٠٧	٦.٩٠٩	٠.٣٩١	٠.٥٧٠	٤.٨٩٠	٥.٥١٦	١١.٣٩٢	٤.٤٩٠	-٤.٤٨٣	٦٠.٦٥	٧١.١
٢٠٠٨	٦.٩٣٠	٠.٦١٩	٠.٦٠٠	٥.٤٥٥	٥.٢٩٨	١٢.٠٠٠	٥.٠٧٥	-٥.٠٧٠	٥٧.٧٥	٧١.٧
٢٠٠٩	٧.٤٠١	٠.٦٥٠	٠.٥٩٨	٥.٣٧١	٥.٣٢٠	١١.٩٦٧	٤.٥٢٧	-٤.٥٦٦	٦١.٨٥	٦٧.٥
٢٠١٠	٧.٦٨٦	٠.٦٢٠	٠.٦٣٣	٥.٤٩٠	٥.٨٩٢	١٢.٦٦٣	٥.٠٠٤	-٤.٩٧٧	٦٠.٧٠	٦٦.٣
٢٠١١	٧.١٨٣	٠.٥٦٨	٠.٨٤٤	٦.٩٨٩	٥.٦٤٨	١٤.٠٧٤	٦.٨٩٧	-٦.٨٩١	٥١.٠٤	٦٧.٣
٢٠١٢	٦.٨٧٦	٠.٣٩٢	٠.٨٦٣	٦.٨٤٥	٥.٢٥١	١٣.٣٨١	٦.٥٢٣	-٦.٥٠٥	٥١.٣٩	٦٠.٩
المتوسط	٦.٩٧٤	٠.٥٦٤	٠.٥٢٢	٥.٠٨٧	٥.٥٧٣	١١.٧٤٨	4.779	-٤.٧٧٣	٥٩.٩	٧٢.٦٧

المصـــدر: جمعـت وحسـبت مـن بيانـات–وزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي، قطـاع الشـؤن الاقتصـادية، دراسـة الميـزان الغـذائي لجمهوريـة مصر العربية، اعداد متفرقة (١١–٢٢)

جدول(٣)

كميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من السكر

البيان	الإنتاج (مليون/طن)			الاستهلاك (مليون/طن)			الواردات (مليون/طن)			الفجوة الغذائية (مليون/طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة
	قصب	بنجر	الإجمالي	قصب	بنجر	الإجمالي	قصب	بنجر	الإجمالي			
٢٠٠١	١.٧٠٥	٠.٣٩٧	٢.١٠٢	١.٢٩٩	٠.٥٤٠	١.٨٣٩	٠.٢٨٣	٠.١٤٣	٠.٤٢٦	-٠.٤٣٣	٨٢.٩٢	٢٨.٢
٢٠٠٢	١.٥٧٤	٠.٣٩٦	١.٩٧٠	١.٢٦٥	٠.٥٥١	١.٨١٦	٠.٣٠٩	٠.١٥٥	٠.٤٦٤	-٠.٤٤٤	٨١.٦١	٢٦.٧
٢٠٠٣	٠.٩٣٨	٠.٣٤٧	١.٢٨٥	١.٠٣٤	٠.٣٩٩	١.٤٣٣	٠.٢٨٤	٠.٠٥٥	٠.٣٣٩	-٠.١٤٨	٨٩.٦٧	٢١.١
٢٠٠٤	١.٠٠٢	٠.٣٦٨	١.٣٧٠	١.٢١٤	٠.٣٧٦	١.٥٩٠	٠.٢٧٠	٠.٠١٨	٠.٢٨٨	-٠.٢٢٠	٨٦.١٦	٢٢.٩
٢٠٠٥	١.٠٤٨	٠.٤٤٩	١.٤٩٧	١.٣٥٣	٠.٥٨٨	١.٩٤١	٠.٣٧٠	٠.١٨٥	٠.٥٥٥	-٠.٤٤٤	٧٧.١٣	٢٧.٥
٢٠٠٦	١.٠٧٢	٠.٥٠٣	١.٥٧٥	١.٤٣٤	٠.٥٠٢	١.٩٣٦	٠.٣٦٣	٠.٠٢١	٠.٣٨٤	-٠.٣٦١	٨١.٣٥	٢٦.٩
٢٠٠٧	١.٠٧٥	٠.٦٨٣	١.٧٥٨	١.٤١٥	٠.٥٨٦	٢.٠٠١	٠.٣١٩	٠.١٠٠	٠.٤١٩	-٠.٢٤٣	٨٧.٨٦	٢٧.١
٢٠٠٨	١.٠٧٥	٠.٥٠٧	١.٥٨٢	٢.٢٨٦	٠.٥٤٩	٢.٨٣٥	١.٢٣٢	٠.٠٤٧	١.٢٧٩	-١.٢٥٣	٥٥.٨٠	٣٧.٧
٢٠٠٩	١.٠١٣	٠.٥٩٧	١.٦١٠	٢.٠٧٣	٠.٦٤٧	٢.٧٢٠	١.٢٥٠	٠.٠٥١	١.٣٠١	-١.١١٠	٥٩.١٩	٣٥.٤
٢٠١٠	١.٠٠١	٠.٩٩٠	١.٩٩١	١.٩٠٦	٠.٨٥٥	٢.٧٦١	١.٢١٤	٠.٠٠٣	١.٢١٧	-٠.٧٧٠	٧٢.١١	٣٥.١
٢٠١١	٠.٩٨٥	٠.٩١٣	١.٨٩٨	٢.١٧٦	٠.٦٩٢	٢.٨٦٨	١.٧١٠	٠.٠٤٩	١.١٢٠	-٠.٩٧٠	٦٦.١٨	٣٥.٧
٢٠١٢	١.٠٠١	١.٠٠٤	٢.٠٠٥	١.٧٣٣	١.١٣٨	٢.٨٧١	١.١٢٧	٠.١٤٦	١.٢٧٣	-٠.٨٦٦	٦٩.١٤	٣٤.٨
المتوسط	١.١٢٤	٠.٥٩٦	١.٧٢٠	١.٥٩٩	٠.٦١٩	٢.٣٢٥	٠.٧٢٨	٠.٠٨١	٠.٨٠٩	-٠.٦٠٥	٧٥.٨١	٢٩.٩٣

المصـــدر: جمعـت وحسـبت مـن بيانـات–وزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي، قطـاع الشـؤن الاقتصـادية، دراسـة الميـزان الغـذائي لجمهوريـة مصر العربية، اعداد متفرقة (١١–٢٢)

جدول(٤)

كميات الإنتاج والاستهلاك والواردات وحجم الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من الزيوت النباتية

بيان	الإنتاج (مليون/طن)	الاستهلاك (مليون/طن)				الواردات (مليون/طن)	الفجوة الغذائية (مليون/طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة
		صناعة	غذائي	الإجمالي	الصناعة	الإجمالي			
٢٠٠١	٠.٢٢٠	٠.٠٩٩	٠.٥٧٠	٠.٦٦٩	٠.٠٩٩	٠.٧٦٨	٠.٤٦٥	-٠.٤٤٩	٣٢.٦٩	٨.٨
٢٠٠٢	٠.٢٩٠	٠.١٢١	٠.٤٩٤	٠.٦١٥	٠.١٢١	٠.٧٣٦	٠.٣٤٩	-٠.٣٢٥	٤٧.١٥	٧.٣
٢٠٠٣	٠.٢٦٤	٠.١٢٩	٠.٥٠٨	٠.٦٣٧	٠.١٢٩	٠.٧٦٦	٠.٤٠٥	-٠.٣٧٣	٤١.٤٤	٧.٥
٢٠٠٤	٠.٦٧٤	٠.٥٣٣	١.٠٠٧	١.٥٤٠	٠.٥٣٣	٢.٠٧٣	٠.٨٧٩	-٠.٨٦٦	٤٣.٧٧	١٤.٥
٢٠٠٥	٠.٨٥٧	٠.٦٥٣	١.٢٤٨	١.٩٠١	٠.٦٥٣	٢.٥٥٤	١.٠٧٠	-١.٠٤٤	٤٥.٠٨	١٧.٧
٢٠٠٦	١.٠٣٢	٠.٨٢٥	١.٣٨٩	٢.٢١٤	٠.٨٢٥	٣.٠٣٩	١.٢٠٣	-١.١٨٢	٤٦.٦١	١٩.٣
٢٠٠٧	٠.٤٧٤	٠.٢٢٦	٠.٧٨٦	١.٠١٢	٠.٢٢٦	١.٢٣٩	٠.٥٤٨	-٠.٥٣٨	٤٦.٨٤	١٠.٧
٢٠٠٨	٠.٤٠٧	٠.٢٣٢	٠.٧٣٦	٠.٩٦٨	٠.٢٣٢	١.٢	٠.٦٨٢	-٠.٥٦١	٤٢.٠٥	٩.٨
٢٠٠٩	٠.٤٠٠	٠.٢٢٤	٠.٧١٤	٠.٩٣٨	٠.٢٢٤	١.١٦٢	٠.٦٠٩	-٠.٥٣٨	٤٢.٦٤	٩.٤
٢٠١٠	٠.٣٨٠	٠.٢٠٩	٠.٦٧١	٠.٨٨٠	٠.٢٠٩	١.٠٨٦	٠.٦١٠	-٠.٥	٤٣.١٨	٨.٥
٢٠١١	٠.٦٢٣	٠.٤٢٩	١.٢٧٠	١.٦٩٩	٠.٤٢٩	٢.١٢٨	١.١٨٤	-١.٠٧٦	٣٦.٦٧	١٥.٧
٢٠١٢	٠.٧٨٤	٠.٦١٧	١.٢٠٧	١.٨٢٤	٠.٦١٧	٢.٤٤١	١.١٨٦	-١.٠٤	٤٢.٩٨	١٤.٦
المتوسط	٠.٥٣٤	٠.٨٨٣	٠.٣٥٨	١.٢٤١		١.٥٩٩	٠.٧٦٦	٠.٧٠٨	٤٢.٦١	١١.٩٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات–وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤن الاقتصادية، دراسة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، اعداد متفرقة (١١–٢٢)

جدول (٥)

كمية وقيمة السلع الغذائية الأساسية المستوردة خلال فترة الدراسة–الكمية (مليون طن)، القيمة (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		المتوسط	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
القمح	٤.٤	٠.٦	٥.٦	٠.٨	٤.١	٠.٦	٤.٣	٠.٧	٥.٧	٠.٩	٨.٠	١.٤	٨.٢	٢.١	٨.٣	٢.٤	٩.١	٢.٦	١٠.٦	٢.٦	٩.٨	٣.٢	٧.١	١.٦٣
الـــــــذرة الشامية	٤.٧	٠.٥	٤.٧	٥.٩	٤.١	٠.٥	٢.٤	٣.٦	٥.١	٠.٧	٣.٤	٠.٥	٥.٣	١.١	٣.٤	١.٠	٥.٤	٠.٩	٦.٢	١.٣	٧.٠	٢.٢	٤.٧	١.٦٥
بـــــــذور الصويا	٠.٣	.٠٧	٠.٣	٠.٠٧	٠.٣	٠.٠٩	٠.٢	٠.٠٦	٠.٥	٠.٢	٠.٥	٠.٢	١.١	٠.٤	١.١	٠.٤	٠.٥	٠.٦	١.٨	٠.٨	١.١	٠.٩	٠.٧	٠.٩٧
زيت نخيل	٠.٢	.٠٥	٠.١	٠.٦			٠.٦	٠.٢	٠.٧	٠.٣	٠.٩	٠.٣	٠.٣	٠.١	٠.٨	٠.٧	٠.٣	٠.٤	١.٣	١.٢	٠.٥	٠.٩	.٥٧	٠.٩٧
سكر خام	٠.٣	.٠٥	٠.٥	٠.٠٨	٠.٤	٠.٠٦	٠.٨	٠.١	٠.٦	٠.١	٠.٩	٠.٣	٠.٨	٠.٢	١.٢	٠.٣	٠.٦	٠.٢	١.١	٠.٥	١.١	٠.٨	.٧٥	٠.٦٩
لحوم	.٠٧	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٠٩	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٣	٠.٢	٠.٤	٠.٢	٠.٥	٠.٠٩	٠.٢	٠.٠٩	٠.٤	٠.١	٠.٦	٠.١	٠.٧	.٧٤	٠.٣٣
زيت صويا	٠.١	.٠٧	٠.١	٠.٠٧	٠.١	٠.٠٥	٠.٠٩	٠.٠٦	٠.٠٩	٠.٠٥	٠.٠٤	٠.٠٢	٠.٠٩	٠.٠٧	٠.٢	٠.٤	٠.٠٤	٠.٠٧	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٥	.١٣	٠.٧٨
زيــت عبــاد الشمس	٠.١	.٠٥			٠.١	٠.٠٧	٠.١	٠.٠٧	٠.١	٠.٠٧	٠.١	٠.٠٨	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.١	٠.٢	٠.٤	٠.٤	٠.٢	٠.٥	.١٥	٠.٧٠
شاي	.٠٥	.٠٩	٠.٠٧	٠.١	٠.٠٤	٠.٠٦									٠.١	٠.٢	٠.٠٨	٠.٢	٠.٠٩	٠.٣	٠.١	٠.٣	.٧٨	١.٤٥
إجمـــــالي القيمة		١.٩٢		٢.١٦		١.٦٨		١.٧١		٢.٤١		٢.٢٧		٣.٦٥		٤.٨		٤.٣٩		٥.٦		٨.٢		

لمصدر: منظمة الفاو www.fao.org

جدول (٦)

تطور التجارة الخارجية الكية والزراعية المصرية خلال فترة الدراسة

السنة	الصادرات الكلية (مليار جنيه)	الواردات الكلية (مليار جنيه)	الميزان التجاري الكلى (مليار جنيه)	الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	الواردات الزراعية (مليار جنيه)	الميزان التجاري الزراعي (مليار جنيه)	ناتج المحلى الزراعي (مليار جنيه)	ناتج المحلى الإجمالي (مليار جنيه)
2001	16.49	50.66	-34.17	2.11	7.65	-5.54	58.4	**354.5**
2002	21.14	56.48	-35.34	3.03	9.74	-6.71	63.8	**390.6**
2003	36.82	65.08	-28.26	4.64	10.06	-5.42	69.3	**456.3**
2004	47.68	79.72	-32.04	6.86	10.59	-3.73	75.3	**506.5**
2005	61.63	114.69	-53.06	5.31	13.93	-8.62	81.8	**581.1**
2006	78.86	118.38	-39.52	4.92	13.04	-8.12	100.0	**710.4**
2007	91.26	152.58	-61.32	6.78	20.52	-13.74	113.1	**855.3**
2008	143.10	287.72	-144.62	11.39	26.27	-14.88	135.5	**994.1**
2009	134.59	249.97	-115.38	16.49	24.39	-7.9	161.1	**1150.6**
2010	154.85	300.36	-145.51	17.71	31.90	-14.19	190.2	**1309.9**
2011	188.35	371.44	-183.09	18.04	48.99	-30.95	218.2	**1508.5**
متوسط	96.11	190.05	-79.3	8.84	19.73	-10.89	125.84	874.6

المصدر: ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب الإحصائي السنوي، إعداد متفرقة.

٢- وزارة التخطيط، تقارير المتابعة السنوية للخطة.

جدول (٧)

تطور نسبة الدعم من الانفاق العام ومتوسط نصيب الفرد من الدعم خلال فترة الدراسة(٢٠٠١-٢٠١٢) القيمة (مليار جنيه)

سنوات	١ـاجمالى الدعم (مليار جنيه)	٢ـ٪ الدعم الى الانفاق العام	٣ـدعم السلع التموينية (مليار جنيه)	٤ـدعم الخبز (مليار جنيه)	اعداد السكان (مليون نسمة)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤.٩	٤.١	١.٢	١.٩	٦٥٣٣٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦.٠	٤.٥	١.٣	٢.٣	٦٧٩٧٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦.٩	٤.٦	١.٢	٣.٠	٦٧٩٧٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠.٤	٦.٤	١.٦	٥.٨	٦٩٣٣٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣.٨	٧.٧	٤.٩	٦.٣	٧٠٦٦٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤.٢	٢٣.٠	٣.٢	٦.٢	٧٣٠٠٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٤.٠	٢١.٥	١.٤	٨.٠	٧٣٦٥٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤.٢	٢٨.٧	١.٢	١٥.٢	٧٥٢٢٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣.٨	٢٥.٠	٤.٦	١٦.٥	٧٦٨٢٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣.٦	٢٣.٧	٤.٥	١٢.٣	٧٨٧٢٨
٢٠١١/٢٠١٠	١١١.٢	٢٥.٤	١٧.٥	١٥.٢	٨٠٤١٠
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٥.٠	٢٨.٧	١٩.٥	١٠.٨	٨٢٥٥٠
المتوسط	٥٥.٦٧		٥.٨	٨.٦	٧٣٤٧٣.٨٣

المصدر: (١) بيانات الختامي الصادرة عن وزارة الماليه، اعداد مختلف

(٣،٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة منظومة الدعم في مصر، مايو

جدول (٨) مقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلى واستهلاكه من بعض السلع الضرورية في بعض دول المتقدمة والنامية

الدولة	١ـنصيب الفرد من الناتج المحلى بمعامل القوة الشرائية للدولار٢٠١١	٢ـنسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدخل ١.٢٥ دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية	٣ـنسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدخل	٤ـنصيب الفرد من القمح (كيلو/سنة) متوسط٠٨/٠٩ـ١٠/١١	٥ـنصيب الفرد من الذرة (كيلو/سنة) متوسط ٠٨/٠٩ـ١٠/١١
الصين	١٠٧٧١	١١.٨٠	------	٦٣.٧	٧.٦
الهند	٥٠٥٠	١٦.٠٠*	٢.٨	٦١.١	٧.٢
أندونسيا	٨٨٥٦	٣٢.٦٨	٢١.٩	٢٠.٥	٣٣.٦
إيران	١٥٤٦١	١.٤٠*	----	١٦٦.٥	١.٠
باكستان	٤٣٦٠	٢١.٠٤	٢٢.٣	١٢٥.٨	٧.٣
تركيا	١٨١٦٧	٢.٧٠*	١٨.٠	١٩٩.٦	١٢.٩
الجزائر	١٢٧٧٩	٦.٨٠*	٢٣.٠	٢١٢.٧	٣.٦
مصر	١٠٦٨٥	١.٦٩	٢٥.٢	١٨٣.٤	٤٣.٠
المغرب	٦٨٧٨	٢.٥٠*	٩.٠	٢٠٤.٤	١٠.٧
تونس	١٠٦١٢	٢.٥٠*	٣.٨	٢١٦.٧	---
جنوب افريقيا	١١٩٨٩	١٣.٧٧	٢٣.٠	٥٦.٨	٩١.٢
اثيوبيا	١٢١٨	٣.٦٥	٢٩.٦	٤٤.٩	٤٨.٠
نيجيريا	٥٤٤٠	٦٤.٠٠	٥٥.٠	٠.٥	٢.٤
امريكا	٥٠٨٥٩	-----	-----	٧٩.٨	١٦.٢
كندا	٤٠٥٨٨	-----	-----	٨٠.٤	٣.٣
مكسيك	١٦١٤٤	٠.٧٢	٥٢.٣	٥٠.٦	١٤٤.١
شيلي	٢١٠٩٩	٠.٨٣*	١٥.٠	١١٤.٥	١٦.٧
الارجنتين	٩١٣٨	٠.٧٨*	٠.٣٩	١١٦.٩	٧.٢
فنزويلا	١٧٦٤٢	٣.٥*	٢٩.٠	٥٧.٠	٥٠.٨
روسيا	٢٣١٨٤	----*	١١	١١١.٣	٢.٥
أوكرانيا	٨٣٣٢	٠.٠٢	٢.٩	١٢٢.٣	١٣.١
استراليا	٤٢٢٧٨	----	-----	٨٢.٨	٢.٥

المصدر:١-جدول ١٠ التحكم بالموارد وتخصصها تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي

٣/٢-جدول ٦ دليل الفقر المتعدد الابعاد تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ الصادر عن برنامج الامم المتحدة ال

(*) FAO STATISTICAL POCKETBOOK ٢٠١٢

٤/٥ fao food outlook global market analysis Novembers 2012

جدول (٩)

استعراض الأراضي المستصلحة خلال الفترة ١٩٥٢-٢٠١٢/٢٠١١

السنوات	المساحة (ألف فدان)	نسبة الأراضي المستصلحة
١٩٥٢-١٩٦٨/٦٧	١٢٧٨	٣٤.٤
١٩٦٩/٦٨-١٩٧١/٧٠	٧٨.١	٢.٣
١٩٧٢/٧١-١٩٩٦/٩٥	١٦٧٧.٤	٤٥.٢
٩٧/٩٦	٢٤.٥	.٧
٩٨/٩٧	٢٧.٩	.٨
٩٩/٩٨	٤٠.٧	١.١
٢٠٠٠/٩٩	٢٢	.٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢.٧	.٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٨.٥	.٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٨	.٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٣.٥	.٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٤.٥	.٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٨.٨	.١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٣١.٦	٦.٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٥.٢	٢.٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٢	.٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤.٧	.٤
٢٠١١/٢٠١٠	١٥.٥	.٤
٢٠١٢/٢٠١١	٣٩	١.١
الإجمالي	٣٧١١.٦	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اصدار ٢٠١٣

Institute Of National Planning

Possibilities of Reducing Imports of Basic Food Commodities in Egypt

Thesis Submitted for the fulfillment of master's degree in planning and development

Prepared by

Mohamed Hassan Amin Mohamed

Supervised by

Prof. Dr. Saad Taha Allaam

Professor of Agricultural Economic

Chancellor at the Institute of National Planning

(Planning and Agricultural Development Center)

2017

Institute Of National Planning

APPROVAL SHEET

Possibilities Of Reducing Imports Of Basic Food Commodities In Egypt

BY

MOHAMED HASSAN AMIN MOHAMED

This thesis for master's degree in planning and development has been approved by:

Prof.Dr. Saad Taha Allam .....

Professor of Agricultural Economic, Institute of National Planning

Prof.Dr Baracate Ahmed Elfara.....

Professor of Agricultural Economic, Institute of National Planning

Prof.Dr. Waheed Aly Megaheed.....

Professor of Agricultural Economic, Faculty of Agriculture, Ain Shams University

Date of Examination / /

Summary

This study deals with an integrated vision to activate to Possibilities of reducing imports of basic food commodities in Egypt Since the import of food and in particular strategic goods is risky, but affect the national security

The objective of this study is The problem of reducing imports of basic food commodities because of their political, economic and social risks, where the multiplicity and complexity of the economic, social and demographic factors that drive toward ever-increasing imports of basic food commodities and how to influence these factors and deal with them as lessens the progress of those imports

The study also aims at identify the limitations and constraints encountered and ways to reduce the imports of the proposed therapy to overcome the increase in imports of basic agricultural food commodities

The study has been based on published and unpublished statistical data issued by governmental institution such ministry of Agriculture, CAPMAS, FAO's site on the Internet

The study includes four chapter. The first chapter covers theoretical framework of reference and review of the studies that have been known and control of basic food

commodities, and then eat the most important trends of basic food commodities.

The second chapter cover Geographical concentration of food and basic commodities in the number of two themes: first, some of the college and the Egyptian agricultural general indicators of foreign trade, and the second section dealt with the structure of Egypt's import markets of basic food commodities.

The third chapter handles Obstacles to reduce imports of basic food commodities, in three sections, the first of which address the social factors that influence to reduce the basic food commodities, and the second dealt with the impact of economic factors on the reduction of food commodities, and the third dealt with the impact of natural factors on the reduction of basic food commodities.

The fourth chapter handles Possible pathways to reduce imports of basic food commodities through the four sections, the first household food security for the poor and small farmers, and the second dealt with the rehabilitation of the agriculture sector, and the third dealt with the rehabilitation of the food industry associated with basic food commodities and to increase agricultural investment, and the

fourth intake expand import markets of food commodities basic and enter into significant economic entities.

The conclusions reached by study are summarized as follows.

Reduce imports basic food commodities through two main axes first is internal axle and respect the order of the Egyptian house from the inside through the rehabilitation and modernization of industry and agriculture in the area of basic food commodities and the development of research and scientific capabilities to improve productivity to achieve household food security for the poor and small farmers and external axis through effective regulation the Chambers of regional and international relations.

It was to build on some of the points to achieve those topics, including:

1) The rehabilitation of the role of cooperatives through activating the role of associations of agrarian reform through several roles first of Cooperative Marketing will implement e-tenure development of appropriate agricultural cycle helps whether tri or bi-cycle and meet the population's needs and with the attention contractual agriculture, serving contract farming quality of the target crop as well as the target groups of agricultural

producers, and finally give the role of cooperatives in the efforts to promote and participate in the insurance Zora by acting as an intermediary between the small-scale insurance companies

2) To encourage interest in changing consumer preferences food commodities and alternative commodities to support alternative with the goods when consumption is limited so as not to style food in certain commodities.
3) Reduce population growth rates through the use of positive and negative incentives in the reproductive area where positive incentives focused on for the one-child exemption from tuition fees in primary and junior high family.